الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ب20 أوت 1955 –سكيكدة–

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية

عنوان المذكرة

السياسة الاستعمارية الفرنسية وعرقلتها لتيارات الحركة الوطنية الجزائرية

(تيار المساواة، التيار الاستقلالي، التيار الإصلاحي)

أنموذجا 1830-1954م

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية

إعداد الطالبتين:

– قعبور رقية.

– بوطلبة فايزة.

إشراف الأستاذ:

– د. رحاي محمد

الاسم واللقب	الصفة	الجامعة
د . بودلاعة رياض	رئيسا	جامعة 20أوت 1955 سكيكدة
د . رحاي محمد	مشرفا ومقررا	جامعة20 أوت 1955 سكيكدة
د . بورمضان عبد القادر	مناقشا	جامعة20أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر وتقدير:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق وسيد المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ومصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله".

وإننا نحمد الله عز وجل شكرا لجلاله وعظمته على ما أمدنا به من نعمة الصبر والمصابرة على ما صادفتنا من صعاب في إنجاز هذا العمل المتواضع على هذه الصورة، فاللهم لك الحمد حمدا كثيرا لا يمل منه لساننا ولا يغفله قلبنا ولا عقلنا وفي هذا المقام إيمان بفضل الاعتراف بالجميل وتقديم الشكر والامتنان لأصحاب الفضل والمعروف فإننا نتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان وعظيم الامتنان إلى أستاذنا ومعلنا ومشرفنا الدكتور رحاي محمد الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة طيلة فترة إنجاز العمل.

نتوجه كذلك بالشكر لأعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم مشاركتنا هذا العمل.

كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد وأخص بالذكر الأستاذ عبد النور فنغور رئيس مكتبة بلدية أم الطوب، فريد كعرار ,الأستاذ عادل سباغ .

الإهـــــــــــــــــــداء:

أهدي ثمرة جهدي المتواضعة إلى كل طالب علم يسعى لكسب المعرفة وتزويد رصيدهم المعرفي العلمي والثقافي.

إلى من ساندوني وهبوني الحياة والأمل والنشأة على شغف الإطلاع والمعرفة، ومن علموني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبرا، وبرا وإحسانا ووفاء لهما، والدتي العزيزة، ووالدي العزيز.

إلى الذين ظفرت بهم هدية الأقدار إخوة فعرفوا معنى الأخوة إخوتي الأحباء، عزيز وزوجته، أحسن.

إلى أخواتي العزيزات، زهدة، دليلة، سكينة، فوزية، وهيبة، نصيرة.

أقدم إهداء إلى براعم العائلة: لزهر، إكرام، لمياء، عبد الرحمن، فاطمة الزهراء، يوسف، نور الدين، حنان(رحمها الله) ، مريم ، رتاج ،أمين الدين، إسراء، شامل، أريج، خليل، آلاء، هبة الرحمان.

وأتقدم بالإهداء خاص إلى زوجي حسام الدين وعائلته.

إلى من كاتفتني ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح في مسيرتنا العلمية إلى رفيقة دربي كريمة وصديقتي في العمل فايزة، دون أن أنسى صديقاتي: راضية، أميرة, فاطيمة، خولة، مهدية، يسرى، نجاة، سهام، بثينة، حسناء، رويقة.

وأقدم الإهداء إلى كل الأقارب وكل من ساندني ولو بالدعاء.

رقيـــــة قعيـــــور

الإهـــــــــــــــداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى اللذين أوصى الله بهما خيرا في القرآن الكريم الوالدين العزيزين حفظهما الله وأطال عمرهما إلى اللذين قال فيهما الرحمن {**واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغير**}. أمي وأبي شكرا لكما.

إلى سندي في هذه الحياة إخوتي وأختي: مريم، عمار، عبد الرحمان، رمزي، ياسين، سليم، إلى زوجة أخي راضية والصغيرتين ليليان أسيل وميار سندس.

إلى صديقتي في العمل رقية.

دون أن أنسى زميلاتي في الدراسة: مهدية، يسرى، رزيقة، نجاة، حسناء، خولة، بثينة، جيهان، سهام.

إلى كل من ساندني في إنجاز هذا العمل ولو بالدعاء من قريب أو بعيد.

فـــــايـــزة بـــوطلبـــــة

مقدمـــــــــــــــــة

إن الوعي القومي لكل أمة يلد مع ولادتها وينمو حسب الظروف المحيطة بها وقد يأخذ أشكال وأساليب مختلفة . كلها تعبر عن مدى النضج القومي للأمة بالإضافة إلى المؤثرات الداخلية والخارجية إلى جانب القيم الاجتماعية والدينية التي يتمتع بها المجتمع, ويبدو هذا الوعي في المجتمع الجزائري مع بداية المقاومة للاحتلال الفرنسي عن طريق المقاومات الشعبية وبعد فشلها تحولت إلى المقاومات السياسية في شكل نوادي وشخصيات قدمت عرائض ومطالب تعكس إهتمامات الجزائريين وترفض وتندد بالسياسة الاستعمارية ثم ظهرت الحركة الوطنية متمثلة في شكل أحزاب وتيارات مثل التيار الإستقلالي والإصلاحي بالإضافة إلى كتلة النخبة أو المساواة بقيادة الأمير خالد ثم تطور إلى تيار إدماجي بقيادة فرحات عباس الذي كان مقربا من الإدارة الفرنسية ولم يتعرض إلى مضايقات مثل ماتعرض له الحزب الإستقلالي وجمعية العلماء لأن ثقافته ومطالبه لا تقلق السياسة الاستعمارية وجاء موضوع مذكرتنا الموسومة ب :**السياسة الاستعمارية الفرنسية و عرقلتها لنشاط تيارات الحركة الوطنية (تيار المساواة، التيار الإستقلالي، التيار الإصلاحي) أنموذجا في الفترة الممتدة ما بين 1830-1954م. لتسليط الضوء على محاولات الإستعمار الفرنسي عرقلة نشاط تيارات الحركة الوطنية خاصة منها التيار الإستقلالي والتيار الإصلاحي.**

وتكمن أهمية موضوعنا في كونه يعالج قضية تاريخية تبرز مدى سعي السياسة الاستعمارية الفرنسية لمضايقة وعرقلة نشاط تيارات الحركة الوطنية ومعرفة ما تعرضت له من ممارسات قمعية لإسكات صوت الأحرار المنتمين لكل إتجهات الحركة الوطنية من خلال تقديم نمادج عن المضايقات والعراقيل.

الهدف من الموضوع:

يهدف الموضوع إلى الكشف عن خبايا السياسة الاستعمارية ونواياها ضد الشعب الجزائري والتعرف على أبرز الأحداث السياسية الجزائرية التي شهدها النصف الأول من القرن العشرين.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد دفعتنا جملة من الأسباب لإختيار هذا الموضوع منها الذاتية ومنها الموضوعية :

أ-الأسباب الذاتية:

حبنا ورغبتنا في الإطلاع على تاريخ الجزائر، ومعرفة مدى معاناة الشعب الجزائري في تلك الفترة وأنه من واجبنا نحن كدارسي التاريخ أن نشرك غيرنا ونوصل هذه المعرفة إلى أكبر عدد ممكن من جيلنا.

ب -الأسباب الموضوعية:

- توجيه القراء أو الباحثين لمعرفة أهم الأحداث التي مرت على الشعب الجزائري أثناء الحقبة الاستعمارية وما تعرض له رواد الحركة الوطنية من مضايقات وأساليب مختلفة من ظلم واستبداد ومحاولتنا تسليط الضوء على الإجراءات التي وضعتها فرنسا للقضاء على كيان الدولة الجزائرية ومقومات الشعب الجزائري بهدف تثبيت وجودها وبسط سيطرتها ونفوذها منذ أن وطئت أقدام جيشه أرض الجزائر سنة 1830م -دراسة التيارات السياسية للحركة الوطنية في الجزائر محاولين تقديم ولو جزء بسيط من تاريخ الحركة وإبراز أهم المضايقات الاستعمارية بأشكالها المختلفة لجعل الجزائر جزءا من التراب الفرنسي وجعل الشعب يعيش فوق أرضه كرعية,ودلك برجوع للمصادر والمراجع .

إشكالية الموضوع:

ولدراسة موضوعنا ارتأينا طرح إشكالية تتكون من التساؤل الرئيسي التالي:ماهي أهم العراقيل والمضايقات الاستعمارية الفرنسية ضد تيارات الحركة الوطنية الجزائرية؟ وقد تفرع عن هذا التساؤل الرئيسي جملة من التساؤلات الفرعية هي :

-فيما تمثلت السياسة التي طبقتها فرنسا في بداية احتلالها للجزائر؟

-وماهو هدفها من تلك الممارسات ؟

-ماهي النشاطات التي قام بها الحزب الإستقلالي وكيف كان رد فعل السلطات الفرنسية إتجاهه؟

-ماهي أهم ميادين الصراع بين الجمعية والإدارة الفرنسية؟

خطة البحث:

وللإجابة عن الإشكالية اعتمدنا خطة بحث تتكون من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، الفصل الأول: تمهيدي يندرج تحت عنوان السياسة الاستعمارية في الجزائر ويتضمن أربعة مباحث: المبحث الأول: السياسية الإدارية، المبحث الثاني السياسة الاقتصادية المبحث الثالث: السياسة التعليمية، المبحث الرابع: السياسة الدينية ,أما الفصل الثاني: الموسوم بعنوان السياسة الاستعمارية تجاه تيار المساواة وقد تضمن ثلاث مباحث: المبحث الأول: الأمير خالد المولد والنشأة المبحث الثاني: النشاط السياسي للأمير خالد وموقف فرنسا منه، المبحث الثالث: السياسة الفرنسية ضد نشاط الأمير في المنفى إضافة إلى الفصل الثالث: بعنوان السياسة الاستعمارية ضد نشاط التيار الإستقلالي، المبحث الأول: لمحة عن حياة مصالي الحاج ,المبحث الثاني: نجم شمال إفريقيا والمضايقات الفرنسية ,المبحث الثالث:

السياسة الاستعمارية الفرسية ضد نشاط حزب الشعب الجزائري, المبحث الرابع: السياسة الاستعمارية ضد نشاط حركة انتصار الحريات الديمقراطية، أمابالنسبة للفصل الرابع: الموسوم بعنوان السياسة الاستعمارية وعرقلتها لنشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ويندرج ضمنه أربح مباحث :الأول بعنوان النشأة والتأسيس، المبحث الثاني: من أعلام الجمعية ثلاث نماذج، المبحث الثالث: ميادين الصراع بين الجمعية وفرنسا ,المبحث الرابع إضطهاد فرنسا للعلماء والجمعية.

وأخيرا خاتمة كحصولة للموضوع.

- الدراسات السابقة:

وقد تطرق لهذا الموضوع جملة من المؤرخين نذكر من بينهم: فرحات عباس في كتابه ليل الاستعمار واعتمدنا عليه كمصدر مهم والذي أفادنا في عناصر مختلفة من عناصر البحث وكتاب تاريخ الجزائر المعاصر لصاحبه شارل روبير أجيرون الذي أفادنا في السياسة الاستعمارية وكتاب عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962م أفادنا في عناصر مختلفة من البحث , وأبو القاسم سعد الله في كتابه الحركة الوطمية في مختلف أجزئه الدي أفادنا في مباحث الفصول ,

أحمد الخطيب في كتابة حزب الشعب الجزائري الذي استقينا منه معلومات كثيرة ومهمة خصوصا في النجم وحزب الشعب.

المنهج المتبع:

وقد إتمدنا ي بحثنا هذا على المنهج التاريخي الذي يعتمد الوصف والتحليل من خلال وصف الأحداث والوقائع ثم تحليلها وتفسيرها.

الصعوبات:

إن أي بحث لا يخلو من الصعوبات عند عملية إنجازه ومن بين هذه الصعوبات نذكر ما يلي: كثرة المادة المعرفية في مجال الحركة الوطنية وهي تدرس الموضوع بشكل عام ولم تخصص له دراسة جزئية مما أدى بنا إلى ضياع الوقت في البحث عن المعلومات.

عدم توفر بعض المصادر والمراجع التي تتناول بحثنا بصيغة الكترونية وصعب علينا الوصول إليها.

توسع الموضوع وتشعب عناصره مما صعب علينا الإلمام بجميع نواحيه إضافة إلى طول فترته الزمنية.

واجهتنا صعوبة في جمع المادة وكذلك تشابه الكتابات إضافة لاختلاف التحليل خاصة المصادر والتباين في المعلومات وفي الأخير تمكنا بحمد الله من التغلب على هذه الصعوبات.

الفصل الأول: السياسة الاستعمارية في الجزائر 1830-1912م.

المبحث الأول: السياسة الإدارية.

المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية.

المبحث الثالث: السياسة التعليمية.

المبحث الرابع: السياسة الدينية.

بعد أن احتلت فرنسا مدينة الجزائر عام 1830م و توسعها تدريجيا باستعمال القوة و من أجل التحطم لجأت لاستعمال سياستها في الجوانب المختلفة بما في ذلك الإدارية والاجتماعية والاقتصادية وسنتطرق لذلك من خلال مايلي :

المبحث الأول: السياسة الإدارية.

لقد كان سقوط الجزائر على يد فرنسا حدثا غير متوقع لدى السلطة الحاكمة في الجزائر، إذ لم يكن في حسبان أتراك الجزائر الذين صمدوا طوال تاريخهم بالبلاد، ضد الهجومات الداخلية والخارجية أنهم سوف ينكسرون بسرعة.[1]

وعندما قرر الفرنسيون غزو الجزائر كانت بحوزتهم خطط منها التي رسمها الضابط بوتان يوم 24 ماي 1808م، و قد قام بولينياك بإعداد خطة وعرضها على مجلس الوزراء قبل أن يرسل الجيش الفرنسي من مدينة طولون في 25 ماي 1830م، وفي5جويلية 1830م دخل الجنود الفرنسيون الجزائر وأنزلت أعلام دولة الداي من جميع القلاع والأبراج وارتفعت مكانها رايات الاحتلال الفرنسي وعملوا على إغراء أعيان الجزائر الذين قبلوا فكرة التفاوض مع فرنسا وتسليم مدينة الجزائر دون مقاومة مقتنعين بأن الفرنسيين ينتمون إلى أمة متحضرة لا تخلف بوعودها.[2]

1-مرحلة الحكم العسكري(1830-1870م):

[1] عبد الجليل التميمي: بحوث ووثائق في التاريخ المغربي تونس، الجزائر، ليبيا، 1816-1871م، تقديم روبار منتران: ط1، دار تونسية، للنشر، مارس 1972، ص 197.

[2] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 96- ص100.

فمنذ احتلال مدينة الجزائر وما حولها في صيف عام 1830م اعتبر الضباط الفرنسيون هذه البلاد أرضا محتلة وأخضعوها للحكم العسكري في الفترة الممتدة 1830-1870م والحكم المدني بداية من 1870م وقد أصدرت السلطات الاستعمارية يوم 8 سبتمبر 1830م أوامرها[1] للاستيلاء على أملاك الدولة التركية والأوقاف الإسلامية وكما ذكرت المصادر المعاصرة على أن خزينة الداي كانت تحتوي على كميات كبيرة من الذهب والفضة والبرونز[2] ويسمى الفرنسيون الفترة الواقعة بين 1830-1834م، بعهد التردد، وهذا يعني أنه بينما كانت فرنسا في مترددة في البقاء في الجزائر بسبب وجود معارضة على مستوى الفرنسي وكانت الأغلبية في البرلمان لتيار البقاء في الجزائر.[3]

وحتى تحكم السلطات الاستعمارية قبضتها على البلاد وتضفي طابع الشرعية لمخططاتها الاستعمارية أصدرت يوم 22 جويلية 1834م مرسوما نص على إلحاق الجزائر بفرنسا واعتبارها جزءا من التراب الفرنسي يديرها حاكم عام يتبع رأسا لوزير الحربية في باريس ويساعده مجلس استشاري من كبار الشخصيات المدنية والعسكرية[4] ومن هذا القرار تم تقسيم

[1] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 7- ص 8.

[2] مسعودي أحمد: الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها 1792-1830م، طبعة خاصة، دار الخليل العلمية، 2013، ص 132.

[3] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، 1830-1900م، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص 19.

[4] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص9.

الجزائر الى ثلاث ولايات (ديبار تومان) تحت المراقبة المباشرة للحاكم العام، وكل ولاية كانت قد قسمت إلى دوائر(أورو ندسمان) وبلديات (كومون) مثلما كان الحل في فرنسا.[1]

وفي عام 1845م صدر قرار يؤكد إلحاق الجزائر بفرنسا ويقسمها من الناحية الإدارية إلى ثلاث مناطق هي: منطقة مدنية- منطقة مزدوجة- منطقة عسكرية[2] وأصبحت الجزائر تسير بواسطة الأوامر الملكية وعينت حاكما عاما عسكريا لتسييرها بسلطة ديكتاتورية مطلقة ولتسهيل السيطرة على البلاد والعباد أنشأت سنة 1844م المكاتب العربية[3] حيث عرفها فرديناند هيقونيت(Frdinand higonnet)أحد رؤساء تلك المكاتب هذه المؤسسة كما يلي: المكتب العربي هو حلقة الوصل بين الجنس الأوروبي الذي استوطن بالقطر الجزائري منذ عام 1830م والجنس الأهلي الذي يقطن البلاد من قبل ولا يزال إلى الآن.[4] كما يصفها شارل ريشال وهو أحد رؤساء تلك المكاتب يصفها كمايلي: إن مؤسسة المكتب العربي هي وسيلة عمل وهي أساس تفكيرنا قبل أن تكون وسيلة لتعبرنا.[5]

عرف أيضا دوماس(Dumas) المكتب العربي "بأنه المؤسسة التي يتمثل موضوعها في ضمان التهدئة، تهدئة القبائل بصفة دائمة، وذلك بإدارة عادلة ومنتظمة، .... والعمل للتغلب على جميع العراقيل التي يواجهنا بها المجتمع في غاية الإختلاف عن مجتمعنا بعاداته

---

[1] أبو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص 20.

[2] يحي بوعزير: مرجع سابق، ص13- ص14.

[3] عمار عمورة ،نبيل دادوة: الجزائر بوابة التاريخ، الجزائر عامة ما قبل التاريخ إلى 1962، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 261.

[4] صالح فركوس: المختصر في تاريخ الجزائر، من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م- 1962م) دط، دار العلوم للنشر والتوزيع، الحجار، عنابة، 2002، ص 199.

[5] صالح فركوس: إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871م، دط، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006، ص 19.

ودينه...)،[1] ولجهل لغة هذا المجتمع وتقاليده و طبيعة بلاده الجغرافية أحدث دوق روفيقوا (Le duc de Rovigo)الحاكم للجزائر عام 1833م فرعا في مكتبه سماه المكتب العربي الذي صار يطلق عليه مصلحة الشؤون العربية التي أسندت إدارتها إلى النقيب لاموريسيار (Lamorciér) 1833-1834م لأنه كان يحسن التكلم باللغة العربية هذه الإدارة في نظر المستعمر كانت مصلحة عسكرية وإدارية في آن واحد، ونظرا لعدم كفاءة ضباط الأركان العامة لدراسة قضايا الجزائريين حاول بعضهم إحياء الوظيفة التركية القديمة وهي وظيفة آغا العرب حيث تعاقب الكثير من الآغوات على تلك الوظيفة لم تكن ذات فائدة للسلطة الاستعمارية وأول من أسندت إليه هذه الوظيفة هو حمدان بن أمين السكة في عهد الجنرال ديبورمون(De Bourmont)[2] وفي عهد الجنرال برتزان وقع اختياره على السيد محي الدين الصغير في سنة 1837م.

تم إعادة تأسيس إدارة الشؤون العربية التي أسندت رئاسة إدارتها للرائد بيليسي ثم انصرف عنها نتيجة اتفاقية التافنة بين الأمير عبد القادر والسلطات الاستعمارية وبعد مضي سنتين قدم استقالته سنة 1839م لأسباب شرفية لا نعلم سرها، وخلفه في مهنته ألون فيل[3] في عهد الجنرال فالي الذي خلف ديبورمون بعد اغتياله في حصار مدينة قسنطينة الذي أبقى على شكل الإدارة التركية في تطبيق سياسة الحماية وبمجيء بيجو حدثت تطورات جديدة في مسألة الإدارة وغيرها وحاول بسط نفوذ الاستعمار على كامل القطر، تم إعادة تأسيس إدارة الشؤون العربية في 16 أوت 1841م حيث عين الضابط دوماس رئيسا لها، لكنها فشلت

[1] عبد الحميد زوزو: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر، 1830-1900م، طبع منقحة ومزيذة، موفم للنشر، وحدة الرغاية، الجزائر، 2009، ص 177.

[2] صالح فركوس: المختصر في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 197.

[3] صالح فركوس: إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي، مرجع سابق،ص14.

نتيجة توسع المحتل في بعض الأقاليم مما جعلها تبحث عن أسلوب إداري استعماري جديد ليتمكن بواسطته إخضاع الجزائر لسلطتها ولأجل ذلك نشأت إدارة المكاتب العربية 01-02-1844م.[1]

1-1مهام المكاتب العربية:

من مهام إدارة المكاتب العربية إدارة حكم المناطق وجمع المعلومات وتسيير مختلف الشؤون الإدارية ونظرا لأهمية هذه المكاتب قام بيجو بترسيمها وجعلها في خدمة الجيش فأنشأت لها إدارات فرعية على مستوى المقاطعات في كل مقاطعة أنشأت وحدات للمكاتب العربية من الدرجة ووحدات ثانوية من الدرجات الثانية.[2]

وكذلك كانت وظيفة مدير المكتب العربي تتمثل في متابعة ومراقبة الإدارة المحلية بالإضافة إلى أنهم لا يسمحون للجنود الفرنسيين أن يتدخلوا في المناطق التي تضع لهم أو مراقبة الجزائريين في الجهات التي تخضع لهم وقد تم حل المكاتب العربية بقرارين صادرين في 24 أكتوبر، 10 نوفمبر 1870م.

وكذلك تحويل المناطق التابعة للمكاتب العربية إلى مناطق مدنية تابعة للنظام المدني الذي كان في يد المعمرين في المقاطعات أو العمالات الثلاثة.[3]

---

[1] صالح فركوس: المختصر في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 198.

[2] عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الجزائر، المعاصر 1830-1954م، ديوان المطبوعات الجامعية،الساحة المركزية، بن عكنون، 2014، ص 101.

[3] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 30- ص 32.

كانت أولى أعمال بورمون بعد احتلاله لمدينة الجزائر هو نزع السلاح للجنود, غير النظاميين ثم أرسل رجال الإنكشارية غير المتزوجين إلى أزمير ثم سمح للمتزوجين بالبقاء لكنه عاد وإعتقد أن الأتراك يحيكون المؤامرات ضد الفرنسيين فأمر بإبعاد بقية الإنكشارية فورا ونفد هذا الأمر بشكل وحشي. كما كان يعتقد أنه يعرف حقيقة الحال في الجزائر وإعتقد أن احتلاله لمدينة الجزائر سيجعله يسيطر على كل القطر في مدة أسبوعين وبدون مقاومة، كما حاول شراء مصطفى مزراج وتعيينه لإدارة الولاية وتثبيته طالبا منه إعلان ولائه والتعهد بدفع الجزية إليه لكن هذه المحاولة فشلت.[1]

أما بالنسبة للضابط كلوزيل مثلا طيلة الشهور الأولى التي قضاها في الجزائر يهدد ويتوعد ويصدر الأوامر والنواهي بدون حساب وحاول ترميم جيشه الإفريقي وبعث الحياة فيه ووزع الأرض المغتصبة على الفرق العسكرية وأنشأ فرقة الزواف.[2]

كما كان نصف الجيش الفرنسي متمركزا في أجنة سكان المدينة وأن مالكي تلك المساكن لم يحصلوا أبدا على أي تعويض ومن الأسباب التي منعت الفرنسيين أن يشترو بالطرق الشرعية على غرار ما يتم في فرنسا هي أنهم كانوا غير متأكدين من مواصلة الاستعمار لأن معظم الأوروبيين الذين دخلوا إلى الجزائر مغامرون بدون أموال يريدون إكتساب الثروات على حساب الجميع، وقد سكن عدد كبير من الجنرالات والكولنيالات وغيرهم خارج المدينة وقد تم إستبدال المارشال بورمون بكلوزيل بمحكمة الحنفة لكن في الحقيقة العكس، وفي

[1] يحي جيلالي: المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث، دط، دار المعرفة، مصر، 1965م، ص 137- ص 138.

[2] أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ص 37.

الحقيقة أعمال الضباط في ذلك الوقت كل قوانينها لا إنسانية ولا أخلاقية تتعارض مع نظم المساواة والسلام.[1]

بالإضافة إلى سياسة نابليون الثالث العربية بالجزائر والقرارين المشيخين 1863-1865م فمنذ إعلان نفسه إمبراطور وهو يعبر عن إنشغاله بقضية الجزائر وقرر إتباع سياسة خاصة به تهدف إلى كسب رضى المستوطنين والعسكريين والمحافظة على الأمن والإستقرار بالجزائر قام بإنشاء وزراة خاصة بالشؤون الجزائرية يشرف عليها ابن أخيه الأمير جيروم نابليون والذي إصطدم في سلطته بسياسة الإمبراطور وبمعارضة العسكرية فتنازل عن وزارة الجزائر والمستعمرات يوم 07 مارس 1859م، وانتهى هذا الأمر بإلغاء هذا النظام وعوض بنظام الحكومة العامة في ديسمبر 1860م الذي يجعل الجزائر تحت رئاسة الحاكم العام للقوات البرية والبحرية وفي ظل هذا النظام كان الإمبراطور يفكر في سياسة جديدة بالجزائر،بعد زيارة 1860م وإطلاعه على كل ما يجري بالبلاد وأمر بإيقاف هجرة الأوروبيين إلى الجزائر وفي هذا الإطار أصدر القرارين قرار 1863م، وقرار 1865م.[2]

1-2 قانون السيناتوس كونسيلت 1863م:

يعد هذا القانون الوثيقة الأكثر أهمية في تاريخ الريف للجزائر، منذ الاحتلال الفرنسي لها، وترجع أهميته إلى عدة عوامل فهو من جهة يتماشى بعمق البنية الاقتصادية للحياة الريفية

[1] حمدان خوجة،المرآة: تقديم وتعريفمح مد العربي الزبيري، منشورات ANEP،وحدة الرغاية, الجزائر،2006، ص 205.

[2] عبد الله مقلاتي: مرجع سابق، ص 103- ص 104.

ومن جهة ثانية إدخال تحويلات جذريا على الأطر الإجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري[1] ذلك من خلال رسالته إلى بيلسي، إن هذا المرسوم جاء لوضع الأمور في نصابها ذلك يعني تحديد أراضي العرش، ورسم حدودها وتقسيم كل حد إلى دواوير ثم توزيع الأراضي إلى ملكيات فردية بين سكان كل دوار.[2] وقد حتم نابليون مواجهة إلى بيلسي "إن الجزائر مملكة عربية وأنا إمبراطور العرب" ولعل دوافع انتهاجه لهذه السياسة التي تبدوا ظاهرا في صالح الجزائريين، ولعل كرهه لأطماع الأوروبيين في الجزائر المتزايد تكون دافعا قويا ولقد نتج عن هذه السياسة عداء العسكريين الذي لم يطبق سياسته في أرض الواقع واللذين أظهروا إستياءهم من سياسته.

ومن أهداف تطبيق قانون مجلس الشيوخ عام 1863م نذكر: محاولات بيع الأملاك العمومية وإنشاء محيطات الاستعمار ويعتبران من أهم التهم المباشران ضد وسائل عيش جماعة السكان لكن جماعة السكان في حد ذاتهم عارضوا النظام من أجل البقاء.[3]

كما أن نابليون كان يريد الإتفاق مع العسكريين لي تصبح الجزائر إنماء قوة لفرنسا لا سببا في إضعافها ويتحقق ذلك بتهدئة الخصومات والتوفيق بين الأعراف ويتجسد ذلك في قوله: "إن لسكان البلاد حق في حمايتي لهم مثل حق المستوطنين" وجاء أيضا في قوله: "إن

---

[1] نادية طرشون: سياسة نابليون الثالثة العربية، مجلة الدراسات والأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية،العدد 26 ,2017، ص 3.

[2] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، 1860-1900م، ج1، ط6، دار البصائر للنشر والتوزيع، 2009، ص 34.

[3] جيلالي صاري: تجريد الفلاحين من أراضيهم 1832-1862م, ترجمة قندوز عباد فوزية، د ط منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،2010 ص43- ص44.

قبائل الجزائر هي المالكة للأراضي التي كانت تتصرف بها تصرفا دائما موروثا" وبهذا يطمئن سكان البلاد الأصلية.[1]

1-3 القرار المشيخي 14 جويلية 1865م:

لقد عزم الإمبراطور نابليون على زيارة الجزائر ليطلع بنفسه على مشاكلها فقضى بها فترة ما بين 07 جوان 1865م متنقلين في جهات عديدة ومتصلين بجهات عديدة وذلك لتكوين صورة واضحة عن الجزائر وعند رجوعه إلى باريس حرر رسالة طويلة لخص فيها أفكاره وسياسته الجديدة التي يعتز بتطبيقها وبعثها إلى الحاكم ماكمهون في 20 جوان 1865م.[2]

ومن خلال رحلته حول إمكانية إعادة النظر في كيفية التعامل مع الفرد الجزائري متسائلا هل لدى هذا الأخير القابلية للتمدن؟ وما الذي على الفرنسيين فعله لتمدين الأهالي؟[3] ومما يمكن القول فيها إن الجزائر مملكة عربية ذات مستوطنة أوروبية وذات معسكر فرنسي... وتهدئة العرب هي القاعدة التي لا غنى عنها للاستيطان... وإن التباين في الدين والعادات لا يشكل حاجزا منيعا في وجه التهدئة... فعليها إذن واجب استمالتهم لممارسة العدالة السريعة والعمل على إسعادهم أكثر وأشار أيضا في رسالته عن الأخطاء التي إرتكبتها الإدارة الفرنسية في حق الأهالي (لقد عملنا على إفلاس العائلات ذات نفوذ وجردناها من إعتباراتها... كما حاولنا تفكيك القبائل والإخلال بالقضاء الإسلامي من غير أن يكون لدينا

---

[1] شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر، ترجمة عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات بيروت، باريس، 1982، ص 60.

[2] شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر، ترجمة عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات بيروت، باريس، 1982، ص 60.

[3] نادية طرشون: مرجع سابق، ص 4.

بديل نمنحه لهذا الشعب) وبعد أن تعرضت مؤسساته لهذا العنف لم يسلم منها سوى جهله والتعصب الديني كما أتاح هذا القانون للجزائريين نظريا أن حيازة الجنسية الفرنسية بشروط أهمها انسلاخ من قانون الأحوال الشخصية الإسلامية الذي لا يكون المسلم مسلما إلا به.[1]

وقد شنت في الجزائر حملة كرد فعل على سياسته وأعلن المستوطنون معارضتهم لهذه السياسة الإمبراطورية لأنه تحد من نفوذهم ولم يقبل المسلمون الجزائريون التخلي عن أحوالهم الشخصية مقابل الحصول على الجنسية الفرنسية لأن في ذلك ردة عن الدين ومن هنا يمكن القول أن إصلاحات نابليون لم تكن حقيقية، وقد تمكن المستوطنون من فرض أنفسهم على فرنسا بمجرد سقوط حكومة الإمبراطور، وتحويله سنة 1870م.[2]

ومن نتائج السياسة النابولية في الجزائر: نتيجة وخيمة على المستوى المعيشي للأهالي حيث أن ملاك الأراضي الضعفاء لا يستطيعون أن يقوموا بالفلاحة لإمكانياتهم الضعيفة كما حدث، بالإضافة إلى تعرض المجتمع الجزائري إلى المجاعة والأوبئة وغيرها.[3]

2-مرحلة الحكم المدني:

إن التركيب الإداري للجزائر يعتمد أساسا على السلطة المدنية التي سنتها الجمهورية الثانية منذ 1871م وتقتضي السلطة أن يكون الحاكم العام مدني يمثل فرنسا تابعا في تصرفاته واختصاصاته لوزارة الداخلية بدل وزارة الحربية كما كان الحال في 1871م عندما كان الحكم عسكريا كان الحاكم العام يساعده مجلس الحكومة ومجالس المالية وكانت مهمة

---

[1] بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1989م، ج1، دط، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 231.

[2] عبد الله مقلاتي: مرجع سابق، ص 105- ص 106.

[3] نادية طرشون، مرجع سابق، ص 5.

هذه المجالس الإستشارية لا تشريعية ويمثل السلطة المدنية في الولايات الثلاث، العاصمة قسنطينة، ووهران ولاة مدنيون يعينون تعينا.[1]

ومن أهم المراسيم التي جاءت في إطار الحكم المدني نذكر ما يلي:

– مرسوم 09 مارس 1870م الذي بموجبه أقر الرامدون إقامة الحكم المدني ووافق المجلس التشريعي على إلغاء النظام العسكري وإقامة النظام المدني.[2]

– مرسوم 11 جوان 1870م الذي سمح للمستوطنين كذلك بحق إجراء الإنتخابات في المناطق المدنية وحرية إختيار ممثليهم في المجالس العمومية.

– مرسوم 24 أكتوبر 1870م كانت معظم قراراته تصب في صالح خدمة المعمرين رغم أن صاحبه يهودي الأصل، من أهم ما جاء فيه إلغاء منصب الحاكم العام العسكري في الجزائر وتعويضه بحاكم مدني يكون مسؤولا على رؤساء المقاطعات الثلاث ضرورة حصر سلطة القائد العسكري في المناطق التي يتواجد فيها الجيش فقط دون تدخله في القضايا ذات الصبغة المدنية.

– الحاكم العام المدني يعين من طرف مجلس الوزراء وهو الذي يطبق سياسة الحكومة في الجزائر، كما يؤسس مسؤولوا المقاطعات مجالس عامة منتخبة خاصة بالفرنسيين ويحق لوزارة الداخلية أن تعين 6 مسلمين في مجلس عام.[1]

---

[1] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، طبعة خاصة، دار الرائد، الجزائر، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 15.

[2] بوضرساية بوعزة: سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830–1930م، وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة للنشر 2010، الجزائر العاصمة، 2009، ص 98.

– مرسوم 24 ديسمبر 1870م الذي من خلاله تم إلغاء المناطق العسكرية وتحويلها تدريجيا إلى النظام المدني.

– مرسوم 31 ماي 1871م الذي أصدره نابليون الثالث الذي يخول بموجبه للمعمرين التحرر من سيطرة العسكريين في العمالات الثلاث وبذلك أصبحت لهم الحرية التامة في تسيير شؤون العمالات.

– قانون وراني أوغست المعروف بقانون 26 جويلية 1873م ومرسوم 30 سبتمبر 1878م التي تهدف لإقامة أكبر عدد من الملكيات الصغيرة.[2]

– قانون 28 جوان 1881م الذي عرف بقانون الأهالي وهو عبارة عن سلسلة من العقوبات الزجرية لا صلة لها بالقانون العام، حدد هذا القانون 41 مخالفة خاصة بالأهالي في نفس العام خفضت إلى 21 عام 1891م استكمل شكلها.

النهائي في ديسمبر 1891م.[3]

– مرسوم 26 أوت 1881م الذي يرمي إلى توطين الوافدين الجدد في الأراضي الجزائرية.

– قانون 22 أفريل 1887 يسمح للحكومة بتقسيم الأراضي وبذلك تمكن المستوطنون من شراء أراضي العروش.

– قانون 1889م الذي نص على من الجنسية الفرنسية بصفة جماعية إلى كل الأوروبيين المقيمين في الجزائر.

---

[1] نفسه :ص99.

[2] بوضرساية بوعزة : مرجع سابق، ص 96.

[3] يحي بوعزيز: مرجع سابق، ص 48.

ومن خلال هذه المراسيم والقوانين التي عرفتها مرحلة النظام المدني إستطاع الإستيطان الفرنسي أن يثبتوا وجودهم في الجزائر من خلال فرض فكرة حكم ذاتي للجزائر ويكون فيه المستوطنون هم الأسياد.[1]

2-1أنواع البلديات:

هناك تعريفات مختلفة للبلدية منها هي تلك الجماعة الإقليمية والإدارية والإقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وهي أيضا الجماعة الإقليمية الأساسية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وأهم ما يلاحظ أن البلدية لها مكانة مهمة في التنظيم الإداري.[2]

2-1-1كاملة الصلاحيات (التامة):

وهي التي تشمل كل المدن في الجهة الشمالية وبعض القرى وإذ كانت أغلبية المجلس البلدي مؤلفة من الأوروبيين (3 من 5) فشيخ المدينة أو المير يكون دائما فرنسيا استعماريا وقد ألف شيوخ المدن هؤلاء جمعية استعمارية تملي إرادتها على الدولة وعلى الحكومة ويرى هؤلاء الأنانيون الجشعون أنهم أصدق من يمثل الرأي العام الأوروبي ويعلنون ما يكتمه غيرهم من العداوة والبعض للعنصر الإسلامي والبلديات كالإدارات السابقة، فرنسية، عنصرية

[1] بوضرساية بوعزة: مرجع نفسه، ص 98.

[2] حليسي علي: لتنظيم الإداري للبلديات المختلطة في الأوراس 1870-1919م بلدية باتنة، بلدية بريكة نموذجا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، تخصص تاريخ الأوراس، جامعة الحاج لخضر، باتنة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية,2014-2015، ص 20.

إستعمارية ونادرا ما تجد فيها موظفا مسلما إلا إذا كان من طبقة البوابين وكانسي الطرق وأضرابهم.[1]

2-1-2 البلديات الممتزجة أو المختلطة:

هي التي كانت تحت الرقابة المباشرة من طرف الإداريين الفرنسيين يسميهم والي الولاية ويملكون كل السلطات لمعالجة أي موقف شخصيا أو حاليا ولهؤلاء الإداريون مساعدون ومستشارون جزائريون تسميهم السلطة الفرنسية أيضا وقد كان هؤلاء الإداريين مصدر شكوى متواصلة من الجزائريين لأنهم كانوا يملكون قوة مطلقة أمام المكاتب العربية التي أخذ مكانها إداريون مدنيون في البلديات المختلطة تحت الجمهورية الثالثة قد أصبحت مقصورة على المنطقة العسكرية في الجنوب (الصحراء)، ولم تكن تتمتع بالحياة الديمقراطية والتقاليد المدنية بل كانت في شبه عزلة إقتصاديا، اجتماعيا, سياسيا.[2]

1-2-3 البلديات الأهلية (العربية):

هي عبارة عن بلديات قديمة مقلصة في نطاق الدائرة أو الملحقة العسكرية والتي تم تنظيمها من خلال مرسوم 13 نوفمبر 1874م وتقع في جنوب الجزائر وهي منسوخة من البلدية المدنية المختلطة,[3] وهي توجد في بلاد الجنوب العسكري ولا ينتخب السكان أحد فيها،

---

[1] أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، دط، ملتزمة النشر، مكتبة النهضة المصرية 9 شارع عدل القاهرة، ص 101- ص 102.

[2] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية: ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص 26.

[3] عثمان زيقب: نظام البلديات في الجزائر خلال ق19، مجلة قيس للدراسات الإنسانية والاجتماعية جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ,مجلد05 , عدد 02 ,2012, ص30.

فالفرنسيون فيها هم رجال السلطة العسكرية والمسلمون فيها هم أعوان تلك السلطة من قياد وغيرهم.[1]

المبحث الثاني: السياسة الإقتصادية.

1: مصادرة الأراضي والإستيطان.

سوف نستهل في هذا المبحث عن السياسة الاستعمارية الظالمة التي لم يمنع منها شيء كما هو الحال، في مجال الإقتصاد الجزائر الذي تضرر كثيرا.

كما أن المستعمر تيقن بأن الأرض ذو أهمية ودور كبير في تلاحم وترابط القبائل والأعراش الجزائرية الشيء الذي أكده الجنرال بيجو قائلا "إني أجد أية وسيلة فعالة لإخضاع الجزائريين أحسن من مصادرة أملاكهم الزراعية وبحكم أن فرنسا دولة القانون كما يقال عنها".[2]

مع العلم أن الإقتصاد الجزائري كان يعتمد أساسا على ما تنتجه له هذه التربة السخية المعطاء من خيرات كما أن معظم الجزائريين كانوا فلاحين لهذا لم تخلق الإدارة الاستعمارية وضعا إقتصاديا في الجزائر فاعتبرت الأراضي الركيزة الأساسية لهيكلتها الإقتصادية[3] كما

---

[1] أحمد توفيق المدني: مصدر سابق، ص 102.

[2] عبد الحكيم رواحنة: السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر، 1870-1930م مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية جامعة الحاج لخضر، باتنة قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، 2013-2014م، ص 20.

[3] الغالي غربي: العدوان الفرنسي على الجزائر – الخلفيات والأبعاد- د ط، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، 2007م، ص 219.

أنها حاولت تفكيك المجتمع الجزائري وتجلى ذلك بوضوح في القوانين التي أصدرتها وتتمثل فيما يلي:

1-1- قانون 08 سبتمبر 1830م:

بموجبه يتم إصدار الأمر بالاستيلاء على أملاك الدولة التركية وعلى الأوقاف الإسلامية والأسر التركية، وفتحت السلطات الاستعمارية بذلك الطريق لهجرة المستعمرين الأوروبيين إلى الجزائر.[1]

1-2- ديسمبر 1830م:

وهو قرار مكمل للقرار الذي سبقه والذي ينص على ضم كافة الأوقاف الإسلامية والتي شملت أوقاف مكة والمدينة وسبل الخير وأوقاف الأندلس والطرق والمياه إلى أملاك الدولة الفرنسية[2] ومن خلال هذه المرحلة نلاحظ بروز الإستيطان برسم طريقه نحو الإستيطان الرسمي ذلك من خلال بناء القرى والمراكز الإستيطانية، كما صدرت سنة 1832م قانون مصادرة أراضي العرش، وتبعه قانون آخر في 10 جوان 1833م حيث دمج هذه الأراضي ضمن العدومين العام الفرنسي.[3]

---

[1] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 8.

[2] مريم بورابة، النظام القانوني لأراضي الفلاحية في عهد الاحتلال الفرنسي للجزائر، ماجستير حقوق تخصص الدولة والمؤسسات العمومية، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، عدد4, 2018، ص 365.

[3] بوعافية رضا، الوضعية القانونية لأراضي الفلاحين في الجزائر قبل الإستقلال ,مجلة الأستاذ الباحث في للدراسات القانونية والسياسية ,مجلد2,العدد09, 2018,ص 1309.

1-3-22 جويلية 1834م:

بموجبه تم إلحاق الجزائر بفرنسا وإعتبارها جزءا من التراب الفرنسي.

1-4- 1835 -1836م:

عندما عين كلوزيل حاكما عاما نشط في تطبيق سياسة الاستيطان الحر والرسمي، قام بتحويل سهل متيجة وقراه العمرانية إلى وطن حقيقي للمهاجرين الأوروبيين من فرنسا وأوروبا وأنحاء أخرى وسيطرواعلى كل الأراضي والمباني بشكل فوضوي بعدما طردوا منها سكانها.[1]

1 – 5 –مرسوم 18 أفريل 1841م:

أصدره بيجو الذي منح إدارة الحتلال تشريعات خاصة تستهل من خلالها للكولون الإستفادة من سكن عائلي وقطعة أرض زراعية أما مرسوم 21 جويلية 1841م ينص على أن جميع الأراضي الشاغرة وغير مزروعة تعتبر أملاك عامة يمكن الإستفادة منها وإستغلالها حيث قدرت مساحة الأراضي الزراعية الممنوحة للفرد الواحد من الكولون بأقل من 100 هكتار للواحد.[2]

---

[1] يحي بوعزيز: مرجع سابق، ص 9.

[2] بن داهة عدة: الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م، ج1، ط1، المؤلفات للنشر والتوزيع، المسيلة، 2013، ص 54- ص 55.

1-6- 11 جويلية 1843م:

في هذا القرار تم منح إدارة الاحتلال للشركة المدينة للترابيين حقلا زراعيا بسطاوالي بالإضافة إلى 1200 هكتار من الأراضي المجاورة له.[1]

1-7- مرسوم 1844-1846م:

الذي أقر بموجبه غرامات وضرائب على الأراضي المهمة وغير مزروعة كإجراء أولي قبل مصادرتها[2] في سنة 1846م صودرت جميع الأراضي التي عجز أصحابها عن تقديم مستندات كتابية رسمية لملكيتها قبل عام 1830م أما بالنسبة لقانون 1851 م الذي اعتبرت من خلاله الغابات ملكا للحكومة الفرنسية بالإضافة إلى قانوني 1851-1861م حيث من خلالهما تمت مصادرة 61 ألف هكتار من الأراضي قد وزعت على قواد الحملة الفرنسية.[3]

1-7- مرسوم 1863م:

الذي يعرف بالقرار المشيخي أو السناتوس كونسيلث حيث تم منح الجزائريين الأراضي التي كانت مستعمرة والتي كانت ملكا لها بالتقليد.[4]

1-8- مرسوم 31 مارس 1871م:

---

[1] نفسه : ص 56.

[2] خواجدية سميحة حنان: حماية الملكية العقارية، محاضرات ألقيت على طلبة سنة أولى ماستر تخصص تهيئة وتعمير، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة1، 2021-2022، ص 11.

[3] عمار عمورة: مرجع سابق، ص 252.

[4] أبو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص 24.

صدر بعد ثورة المقراني ونص على مصادرة ممتلكات القبائل الذي منح بعضها للنازحين من الألزاس واللوريس (جيش ألماني).

1-9-مرسوم 21 جوان 1871م:

تضمن منح 100.0000 هكتار من الأراضي للنازحين الذين فضلوا الجنسية الفرنسية على الألمانية.[1]

1-10- قانون فارني 26 جويلية 1873م:

المعروف بقانون المستوطنين الذي نص على إخضاع الملكية العقارية في الجزائر في القانون الفرنسي وإلغاء جميع القوانين العقارية القائمة على الشريعة الإسلامية وإعادة التأكيد على حيازة الجزائريين عقود الملكية للإعتراف لهم بملكيتها.

1-11- قانون 1887م:

المكمل لقانون فارني الذي إشتمل على بيع أراضي الجزائريين الجماعية في المزاد العلني للأوروبيين دون اشتراط الإقامة فيها.[2]

1-12- في سنة 1889م:

صدر قانون التجنيس الأوتوماتيكي الذي يشمل أبناء الأجانب المولودين في الجزائر حيث قال الوالي العام تيرمان في هذا الشأن "أن الأجانب لا يرغبون في الجنسية الفرنسية فما

[1] بشير بلاح: مرجع سابق، ص 248.

[2] بشير بلاح: مرجع نفسه، ص 249.

علينا إلا أن نرجعها إجبارية عوض أن نرغمهم على إنتحالها" حيث تكون السلطة الاستعمارية تسير وفق الطلب المنشود، وهو تأسيس جزائر أوروبية.

وحسب إحصائيات 1911م كان عدد الفرنسيين يبلغ 752 ألف نسمة و189 ألف أجنبي وفي سنة 1936م كان عدد الفرنسيين بلغ 819 ألف و127 ألف أجنبي ومن هنا نستنتج أن التجنيس الأوتوماتيكي ساهم في نجاح التعمير أكثر ما ساهمت فيه الهجرة الفرنسية أو التجنيس الفردي.[1]

كما أن كل هذه القوانين لمصادرة الأراضي كانت في صالح المعمرين المستوطنين أما العرب لم يحصلوا على أي نفع من هذه القوانين.[2]

أما بالنسبة لسياسة الإستيطان هي عملية تهجير الفرنسيون الأوروبيين إلى الجزائر بهدف تثبيت الوجود الاستعماري بالجزائر وتوفير كل التسهيلات والإغراءات لهم مثل منح الأراضي وإصدار قوانين وحماية عسكرية.[3]

وقد إشتمل الإستيطان على نوعين هما:

---

[1] فرحات عباس: ليل الاستعمار، نقله إلى العربية أبو بكر رحال، ترجمة عبد العزيز بوباكير، د ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص 58.

[2] جمال قنان: نصوص سياسية جزائرية في القرن 19، 1830-1914م، د ط، دوان المطبوعات الجامعية 2009، ص 185.

[3] محمد لعبيدي: تاريخ الجزائر سؤال وجواب في المقاومة والاحتلال من 1832-1962م، تقديم محمد الأمين بلغيث، دار الهدى لطباعة والنشر والتوزيع، جامعة الجزائر، 2014، ص 22.

1-الإستيطان الرسمي:

إعتمدت فيه الإدارة الفرنسية على اللجوء إلى المجندين باعتبار المهام الإقتصادية للجيش لا تقل أهمية عن المهام العسكرية وعلى عاتق العسكريين اللذين سترفع أجورهم ومن تم بناء القرى الإستطيانية وتكفلت بنقل المستوطنين إلى الجزائر ووفرت لهم كل الحاجيات التي تسمح لهم بالإقامة والإستقرار وممارسة النشاط الزراعي والهدف من إستقرارهم هو خلق سلالة فرنسية مكونة من المهاجرين الفرنسيين والأوروبيين المتجنسين.[1]

2-الإستيطان الحر:

لقد طبق منذ عام 1830م الإستيطان الحر لما احتلت مدينة الجزائر رف من البشر والمتوحشين محاولين إحتكار الأراضي وقطع الغابات ومن خصائصه أنه كان استعمارا إستغلاليا إستيطانيا بالإضافة أنه عسكري وديني وكانت فرنسا تسعى في مجال الزارعة وتهيئة الأرض الى خلق مجتمع محارب ومزارع في آن واحد، كما شرعت سلطات الاحتلال في تهيئة الأرض وشق الطرقات والممرات.[2]

***من أنواع المصادرات نذكر ما يلي:**

- مصادرة أملاك الحبوس: وهي المصدر الذي لا ينصب لتمويل الممتلكات ذات الطابع الديني والتعليمي والاجتماعي كما سنت قرارات أخرى في وقت وجيز مثل قرار 11 مارس 1833م الذي يتطلب من جميع الملاك والحائزين والنقابات الدينية إيداع

[1] بن داهة عدة: مرجع سابق، ص47.

[2] شارل روبير أجيرون: مرجع سابق، ص 41.

السندات بالإدارة العامة لكنه ألغي في نظر لوجود بعض الصعوبات في 26 جويلية 1834م وفي 1851م أصبحت جميع مجالات الحبوس تابعة لممتلكات الدولة.[1]

- مصادرة أملاك البيلك: وتنحصر في ثلاثة أقسام أرض سلمت للقبائل مقابل دفع العشر والثاني أرض ملك تؤخذ عنها الزكاة فقط والقسم الثالث عبارة عن أراض وقف.

بالإضافة إلى أنواع أخرى من الأرض هي أراضي العرش تتواجد غالبا في المناطق السهلية بالتل وأن هذه الملكية غير قابلة للبيع أو الهيبة أو التجزئة أو المبادلة أو المصادرة وأرض مخزن هي الملكية التي تسمى في الشرق الجزائري بأرض العزل.[2]

- الزراعة:

إستحوذ المستوطنون الفرنسيون على الأملاك الحكومية والأهلية وعلى الأراضي الزراعية الخصبة، فقد صدر 14 قانونا طوال زمن الإستعمار إغتصبت بموجبها أجود الأراضي الزراعية وقد مجموع ما سطوا عليه هو (11.600.00) هكتار من أجل (20.850.000) هكتارو25 ألف نسمة من المستوطنين الزراعيين الذين قاموا بإنتاج مواد سلع تدخل في الإقتصاد الفرنسي دون الإهتمام باحتياجات الشعب الجزائري في عهد نابليون الثالث انتهجت حكومة الإمبراطور عام 1861م الإستيطان الرأسمالي الواسع عن طريق الشركات التي سيطرت على عشر ألف من الهكتارات.[3]

---

[1] جيلالي صاري: مرجع سابق، ص 12.

[2] عميراوي احميدة: من الملتقيات التاريخية الجزائرية، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر 2000، ص 47-49-51.

[3] محمد علي داهش: المغرب العربي المعاصر الاستمرارية والتغيير، ط1، الدار العربية للمسوعات، سنة 1435هـ-2014م، ص 19.

- التجارة:

لقد خضعت حركة التجارة هي الأخرى إلى السياسة الاستعمارية بالتدخل في تنظيمها والإشراف عليها، وتوفير الأمن والإستقرار لها في سنة 1847م أصدرت سلطات الاحتلال قرار ينص على إلغاء السوق الموجود، وإنشاء سوق جديدة من طرف حكام المناطق المختلفة التي أصبحت تحت سيطرة إدارة الاحتلال التي تعمل على تأمين الأسواق ومراقبة البضائع المحلية والخارجية ومنع بيع الأسلحة ولوازمها كما منع ترويج الدعايات المضادة لها في الأسواق اليومية والأسبوعية التي كانت ترى فيها سلطات الاحتلال مكانة للتجارة والسياسة معا ومن أهم المواد الإستهلاكية كالحبوب والزيتون والمواشي، وكانت الأسواق منظمة إلى جهة المواد الإستهلاكية وجهة البيع وشراء الحيوانات، وجهة مخصصة للتخزين وكانت هذه تشجع بعض الأسواق وبعض الأماكن وإقامة أسواق جديدة.[1]

2- الضرائب.

في ميدان الضرائب طبقت الإدارة الاستعمارية تفرقة بين الأهالي والأوروبيين فكان الأوروبيون الأغنياء يدفعون أقل ما يدفعه الأهالي الفقراء.[2]

وكانت ميزانية الخزينة الاستعمارية تستمد مواردها الضريبة من الأهالي وكانت الضرائب المفروضة عنهم جد قاسية خاصة بالنسبة للطبقات الفقيرة كما أنها عملت على تحظيم الفلاحين، أي تفوق كل إمكانياتهم.[1]

---

[1] أحمد بن جابو: المهاجرون الجزائريون ونشاطهم في تونس 1830م-1955م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية السنة الجامعية 2011/20-10، ص 108، ص 109.

[2] يحي بوعزيز: مرجع سابق، ص 54.

كما حافظت السلطات الفرنسية في الجزائر تقريبا على نفس النظام الضريبي الذي كان سائدا أثناء العهد العثماني وكان في معظمه يعود إلى أصل ديني لكن هناك ما هو غير ديني والضرائب نوعان: عربية وفرنسية نذكرها كما يلي:

2-1 بالنسبة للضرائب العربية:

2-2 العشور:

تفرض على الأراضي الزراعية وهي خاضعة لعدة عوامل مثل نوعية الأرض المزروعة وكمية المحصول والكوارث التي تتعرض لها بعض المناطق كالجفاف وتؤخذ الضريبة بعد إتمام عملية الحصاد.

2- 3 ضريبة الزكاة:

هي التي تفرضها على قطعان الماشية والحكومة وهي التي تقوم بتحديدها كل سنة وهذا حسب القيمة التجارية للمواشي.

2-4 الحكور:

هي التي تطبق على أعراش أرض المخزن وهي عبارة عن ثمن الكراء الذي يؤديه الفلاحون على الأرض العزلية.

[1] صالح فركوس: المختصر في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 204.

2- 5 لزمة قبائل الزواوة:

يدفعها كل من بلغ سن رفع السلاح.[1]

3-أما بالنسبة للضرائب الفرنسية أو (العامة):

وهذه ضراب أمتين: ضرائب الجزائر القديمة التي إعتبرها بعض رجال القانون الفرنسيين ثمن الهزيمة وضرائب الاحتلال، لذلك كانت نسبة مساهمة الجزائريين من مجموع قيمة الجباية عالية، ومع ذلك لم يتمتعوا بثمرات ما يدفعون، حيث كان المستوطنون يستحوذون على نصيب أعلى من الميزانية ويلقون بالفتات إلى المسلمين وأدى ذلك إلى تعاظم فقر أبائنا وشقائهم في أرض أسلافهم.[2]

ومن هنا نستنتج أن السلطة الاستعمارية فرضت وثقلت على الشعب ضرائب مرهقة حتى تتعذر عليهم الحياة فلا يجدون ما يسدون به رمقهم فيصبحون بذلك بين أمرين إما أن ينخرطوا في جيش فرنسا للدفاع عنها أو يبتعدوا إطلاقا .[3]

[1] – الغالي غربي: مرجع سابق، ص 225– ص 226.

[2] بشير بلاح: مرجع سابق، ص 161.

[3] فرحات عباس: مصدر سابق، ص 43 .

المبحث الثالث: السياسة التعليمية.

1- مفهوم السياسة التعليمية:

بعد الاحتلال مباشرة حاولت السلطات العسكرية الفرنسية تنظيم تعليم خاص بالجزائريين لتكوين أفراد موالين لها، فكانت مراسيم تأسيس المدارس والمعاهد العربية الفرنسية والإشراف على التعليم العربي الإسلامي ووضعه تحت الإدارة الاستعمارية وكان مخصصا لأقلية معينة من فئة من المجتمع كانت السياسة التعليمية التي بدأت تتشكل منذ العهد الإمبراطوري تهدف إلى القضاء على الثقافة الوطنية ونشر التعليم الفرنسي بين أوساط معينة من السكان لجعلها ميدان تجربتها الاستعمارية الغرض منها هو تحويل مجتمع جزائري إلى مجتمع فرنسي.[1]

كما ربطت فرنسا سياسة التعليم الفرنسي بسياستها الاستعمارية وبمشاريعها الكولونيالية في البلاد، كما رأى جول فيري أن السياسة التعليمية في الجزائر مغايرة تماما عما كانت عليها في فرنسا حيث تقوم على تكوين طبقة خاصة بالمعمرين بالدرجة الأولى، يكون لها مستقبلا هاما، على عكس الطبقة الثانية المتعلقة بالأهالي الجزائريين التي في نظره تنتج عنه عناصر مشاغبة، والغرض من هذه السياسة التعليمية هو تهميش الإنسان الجزائري في مجتمعه[2] ولإضعاف اللغة العربية وإزالة المعالم الثقافية للجزائريين تمهيدا لإدماج الشعبي الجزائري في المجتمع والحضارة الفرنسية، وإرتكزت السياسة التعليمية الفرنسية في بداية

---

[1] عبد القادر حلوش: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ط10، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ص، ب 109، برج الكيفان 16120، الجزائر، ص 47.

[2] عمار هلال: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962م، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، ص 104- ص 105.

الأمر على محاربة الثقافة الدينية واللغة العربية، وعلى مصادرة المساجد والمدارس والزوايا وطرد العلماء ومضايقتهم ومنع تعليم اللغة العربية...الخ.[1]

من الإجراءات التي إتبعها إغلاق المدارس وتشريد التلاميذ بل أحرقوا الكتب العلمية وقضوا على المكتبات التي كانت تضم آلاف من الآثار العلمية القيمة من أهم هذه المكتبات تلك التي كانت بحوزة الأمير عبد القادر في حين إحتلت جيوش فرنسا أرض الجزائر عام 1830م كان يوجد بها 2000 مدرسة و4 جامعات بكل من الجزائر العاصمة وتلمسان ومازونة، قسنطينة وكانت هذه المعاهد تضم 180 ألف طالب من مجموع الشعب في سنة 1870م أي بعد 40 سنة من الاحتلال، أصبح عدد المدارس 26 مدرسة وسبب ذلك هو تحويلها إلى مدارس فرنسية أما عن موقف الجزائريين منها أول الأمر موقف الشك ورفضوا إرسال أبنائهم إليها تعبيرا عن رفض لغة الاستعمار وإعتبار المدرسة الفرنسية وسيلة للتنصير، وجزاء ذلك بلغت نسبة الأمية في أواسط النساء 99% و95% بين الرجال[2] وكان عدد المدارس العربية الفرنسية 96 مدرسة كانت تعلم العربية في الصباح والفرنسية في المساء لـ 1300 تلميذ، ثانويتان واحدة في مدينة الجزائر وأخرى في قسنطينة مع 200 تلميذ جزائري ومدرسة للفنون والمهن في فورناسيونال و3 مدارس رسمية فيها تقريبا 100 طالب ومدرسة للمعلمين مع فرع للأهالي، بينما كان التعليم التقليدي أقل أهمية مما كان عليه في سنة 1830م لأنه تقهقر وبعدسنة1871م تحرش المعمرون ضد المدارس الفرنسية والمدرسات وتقلص عدد التلاميذ (1500 تلميذ سنة 1880م، و81 تلميذا ثانويا 1889م) كما بقيت حصيلة التمدرس للجزائريين ضعيفة 47.263 تلميذا أي أقل 5% من الأطفال

[1] عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الجزائر المعاصرة، 1830-1954، ص 113.

[2] عمار عمورة، نبيل دادوة: الجزائر بوابة التاريخ، مرجع سابق، ص 259.

المسلمين و89 ثانويا سنة 1899م (180 في 1910م، 386 في 1914م كانوا ينتمون في الغالب إلى العائلات الكبيرة وأقل من 100 في التعليم العالي.[1]

ومن الممارسات التي طبقتها السلطات الاستعمارية في مجال التعليم الإقصاء والمنع الذي مس أنواع من التعليم دون آخر ومن أنواع التعليم نذكر ما يلي:

1-1-التعليم الإبتدائي:

نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 أخذت المدرسة الفرنسية تفتح أبوابها شيئا فشيئا أمام أبناء الجزائريين لكن هذا التعليم كان فرنسيا بحتا لا عربيا ولا جزائريا إذ يقدم الفرنسية على أنها لغة الأم وفرنسا هي بلاد الوطن وتاريخها هو تاريخ الوطن، وهذا التعليم موجه إلى الطبقة الفرنسية (الكولون) لتلبية مطالبها فسرح أحد القائمين عليها هو بول بيرنار عام 1908م أنها قبل كل شيء سلطة ووسيلة للتأثير عليهم وهذا يعني أن المدرسة الفرنسية عملت على تغريب الإنسان الجزائراي والقضاء على هويته وقيمه التاريخية لخلق نخبة مندمجة وقادرة على الفكر الإستعماري ومؤهلاته كي تسهل عملية إدماجه في المجتمع الغالب.[2]

---

[1] محفوظ قداش: جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954, ترجمة محمد معراجي، د ط، منشورات ANEP، 1289-2008، ص 236.

[2] عبد الحميد عومري: التعليم الإبتدائي في الجزائر بين المدرسة الفرنسية والكتاتيب القرآنية 1880-1914م، مجلة المعارف والبحوث والدراسات التاريخية، جامعة جلالي اليابس، سيدي بلعباس ,ع5 ,ص245-246.

1-2-التعليم الثانوي:

كان التعليم الثانوي في الجزائر يشتمل على ثانويات في الجزائر العاصمة وقسنطينة وبن عكنون وتسعة معاهد ومؤسستين حرتين غير أنها كانت لصالح أبناء الأوروبيين حيث كانت حظوظ الجزائريين فيها ضئيلة ففي سنة 1872م-1873م انخفض عدد الطلاب بثانوية الجزائر العاصمة من 154 إلى 85 مع مرور الوقت عملت الإدارة الفرنسية على التخلص منهم من هذه المؤسسات وكان أكثر المتعلمين الذي بإمكانهم الإلتحاق بالتعليم الثانوي ينحدرون من أبناء العائلات التي خدمت وتخدم القضية الفرنسية، وكانت السياسة الاستعمارية ترفض تعليمهم مثل رفضها لهم حمل السلاح.[1]

1-3-التعليم العالي:

كان التعليم العالي يشمل على تقديم دروس بالعربية في كل من مدينة الجزائر وقسنطينة ووهران ولا يزال يقدم خدمات كبيرة في تعليم اللغة العربية ويرجع هذا إلى المارشال راندون الذي قدم طلب بإنشاء مدرسة للطب بالعاصمة المستعمرة حيث توفر هذه المؤسسة للشبان الأوروبيين إمكانيات البدء بعين المكان في الدراسات الطبية الأولية في نفس الوقت تكوين الشبان الأهالي في إستعمالات الطب والجراحة العامة.[2]

[1] عبد القادر حلوش: مرجع سابق، ص 133- ص134.

[2] عبد الحميد زوزو: الدور السياسي للهجرة بين الحربين 1914-1939م، مجلد 4، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 223.

2-خصائص السياسة التعليمية:

لقد تميزت السياسة الاستعمارية التي إنتهجتها إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر بجملة من الخصائص التي تجعل منها نموذجا تعليميا فريدا جدا في سياسة السيطرة على الشعوب والمجتمعات الإنسانية ومن جملة هذه الخصائص نذكر ما يلي:

- أنها سياسة قائمة على التمييز الواضح بين التلاميذ الأوروبيين والجزائريين وأنها قائمة على طابع استعماري الذي تمت بموجبه تجربة المدارس.

- الإنتقائية والإصطفاء الاجتماعي وقد كانت هذه الخاصية تدخل في معظم تفاصيل السياسة التعليمية الفرنسية وتأخذ الأشكال التالية.

* الإنتقائية في الإنتساب إلى مدارس التعليم الفرنسي.

* الإنتقائية في سياسة توجيه المدارس.[1]

3-وسائل التعليم:

3-1-المعلمون: من الطبيعية أن يكون عمدة التعليم هو المعلم وهو المثل الأعلى للتلميذ من الصبى إلى المراهقة والمعلمون صنفين معلموا المدن والأرياف.

3-2-أجور المعلمين: إما أن تكون أجورهم عبارة عن هدايا أو عطايا في مناسبة معينة مثل شهر رمضان أو ممنوحة من عند الأوقاف أو الأجور التي يدفعها الأهالي.

[1] سمير أبيش: أهداف وخصائص السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر , مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي , ع23 ,2017, ص129 ص130.

3-3- التلاميذ: كانت تتراوح أعمارهم ما بين السادسة والرابعة عشرة ويكون قد ختم القرآن مرة أو عدة مرات وقواعد القراءة والكتابة ويمكن أن يصبح مساعدا للمؤدب في تعليم الأطفال.

3-4-تعليم المرأة: كانت لا يعطوها أهمية في العهد العثماني وإعتبروا الزواج من الجزائرية مذلة والمرأة الريفية كان لها ظهور أكثر من الحضرية وكانت تتلقى في حسابها قواعد الدين ومبادئ القراءة في الجزائر[1].

3- -5الكتب: من أهم الوسائل المكاتب والمكتبات والتأليف.[2]

4-أهداف السياسة التعليمية:

الفرنسة ويقصد بها فرنسة كل ما هو جزائري كإحلال اللغة الفرنسية وثقافتها محل اللغة العربية وقطع كل ما يربط الجزائر بثقافتها ولغتها وتاريخيها وانتمائها الحضاري العربي الإسلامي.[3]

---

[1] سمير أبيش : مرجع سابق، ص131.

[2] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ط1، 1500-1830م، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1998م، ص 323- ص326- ص 332.

[3] محمد لعبيدي، مرجع سابق، ص 23.

وجاء في ذكر الأستاذ تركي رابح كون الفرنسة هي إحلال اللغة الفرنسية وثقافتها محل اللغة العربية وثقافتها في الجزائر حتى ينسى الجزائريون بمرور الزمن لغتهم وثقافتهم القومية ويستعيضون عنها بالثقافة واللغة الفرنسية.[1]

أنشأت بعض المدارس الإبتدائية (الفرنسية الإسلامية) بعد محور مرسوم 14 يوليو 1850م الذي ينص على إنشاء مدارس لأبناء الجزائريين بلغ عددها 36 مدرسة فرنسية إسلامية عام 1870م كانت لغة التعليم ومناهجه فرنسية على العموم تركز على تاريخ وجغرافية فرنسا وتهمل تاريخ وجغرافية الجزائر والعالم الإسلامي، وكذلك العمل على تغيير أسماء القرى والمدن.[2]

تطبيق سياسة الإدماج حيث ترددت الكلمة كثيرا خلال القرن 19 في الصحف والنشرات والخطب الفرنسية وكان المقصود به عندئذ تطبيق النظم الفرنسية على فرنسي الجزائر من إدارة وتعليم وقوانين وإنتخابات بحيث يشعر الفرنسي في الجزائر كأنه في فرنسا نفسها.[3]

وهنا يمكننا أن نستنتج أن السياسة الاستعمارية كانت جد وخيمة على التعليم في الجزائر فما ورثته المستعمرة من الدولة العثمانية من مدارس قامت بهدمه وتهميشه مما أدى إلى إرتفاع نسبة الأمية بشكل رهيب.[4]

---

[1] سعيد بوخاوش: الاستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة في الجزائر, دار تفتيلت للنشر وزارة الثقافة الجزائر، 2013، ص 29.

[2] بشير بلاح: مرجع سابق، ص 152.

[3] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1854م، ج 5، ط 2 ، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1998، ص 368.

[4] عدنان مهدي: التعليم في الجزائر أصول وتحديات، ط1، دار المثقف للنشر والتوزيع، 1439هـ-2018م، ص 28.

المبحث الرابع: السياسة الدينية.

كان الإمبراطور نابليون الثالث على علم بالتأثير الكبير الذي يمارس الدين الإسلامي في تنظيم شؤون الجزائريين كذلك انتهج سياسة بشعة منذ بداية الاحتلال إستمر في عملية ضرب كل ما يمس عقيدة السكان المحليين وهذا ما أشار له بأن التأثير الذي يمثله الدين كان يمكن مكافحته بنجاح لو تم منح العرب كل الرضا المادي والمعنوي الذي من الممكن منحهم إياه.[1]

حيث كانت أول خطوة اتخذتها في هذا الميدان هي إصدار قرار 8 سبتمبر 1830م الذي استولت بمقتضاه على جميع أملاك الأوقاف الإسلامية في سائر جهات البلاد، ويوم 07 ديسمبر 1830م أصدرت قرار آخر أعطت الحق لنفسها في أن تتصرف في تلك الأوقاف الإسلامية بالتأجير والكراء وغيرها.[2]

كما قامت سنة 1830 م بغلق 13 مسجدا كبيرا و108 مسجدا صغيرا و12 جامعا و12 زاوية والتي أغلق في ظرف زمني وجيز وهذا يدل على مدى حقد فرنسا للجزائريين وتشوقها للقضاء على كل ما يرمز إلى الإسلام ومن أبرز المساجد التي تعرضت للتشويه مسجد كتشاوة وكذلك جامع القصبة الذي أصبح كذلك جامع القصبة الذي أصبح كذلك كنيسة وجوامع أخرى[3] مما أدى بالمساجد إلى فقدان وظيفتها الأصلية بل لم يتبقى منها سوى المبنى

---

[1] بن عمارة زوينة: سياسة الإدماج الفرنسية للإمبراطور نابليون الثالث وأثرها على الجزائريين ما بين الفترة 1860-1870، مجلة الدراسات والبحاث المحلية العربية ,في العلوم الإنسانية والاجتماعية , مجلد 15 العدد1 ,2022، ص 244.

[2] يحي بوعزيز: مرجع سابق، ص 86.

[3] الغالي غربي: مرجع سابق، ص 270-271.

قائما البعض منها أصبح مسرحا والآخر مخزنا للتبن أو الثكنة العسكرية تضم الذخيرة من الأسلحة الفرنسية.[1]

1- مجالات السياسة الدينية الفرنسية:

منذ دخول الاحتلال الفرنسي استعمل مختلف الأساليب لتحطيم تدمير البناء العقائدي الفكري للمجتمع والذي يرتكز أساسا على الدين الإسلامي واللغة العربية وقد شمل جوانب متعددة منها: الزوايا، المساجد والأوقاف.

1-2-الزوايا:

لقد انتشرت الزوايا في الجزائر وعملت على التأثير عليها سواء على حياة المجتمع الجزائري والدور الاجتماعي والتربوي الذي لعبته ودخلت عليه هذا الأخير عن طريق الشرق والغرب الإسلامي ذلك كثرت الزوايا والتي عرفت على أنها مؤسسة لرؤساء الطرق الصوفية يجتمع فيها مؤيديهم لذلك كانت تتخذ مأوى لطلبة القرآن والعلم بقية الزوار ومكان للصلح...

ومن أنواع الزوايا نجد:

- زوايا من حيث الانتساب فيها وزايا المرابطين والمحرومين والبؤساء...

- زاويا من حيث الواقع الأرياف والمدن.

[1] نصيرة حسان: التعليم الإسلامي في الجزائر في ظل الاحتلال الفرنسي 1830-1962م، أطروحة لنيل درجة الماجستير في التربية الإسلامية، كلية التربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، 1406-1407هـ ص 75.

– زوايا من حيث الدور، فيها زوايا العلم وزوايا السحر حيث قدر عدد الزوايا في الجزائر خلال القرن 19 349 زاوية قرآنية.[1]

أما بالنسبة للمساجد كما ذكرنا سابقا قد حولت في معظمها إلى كنائس ومن أشهرها مسجد كتشاوة 1832م الذي حول إلى كنيسة وجامع القصبة الذي حول إلى كنيسة (الصليب المقدس) وجامع علي باتشين حول إلى كنيسة (سيدة النصر ومسجد القائد، حول إلى مقر جمعية أخوات القديس وغيرها من المساجد الأخرى.

1-3 الأوقاف:

الوقف هو عبارة عن نظام إسلامي معروف وله أهمية اجتماعية إقتصادية وعلمية في المجتمع كان يسعى لتوفير المال والسكن والمساعدات وللطلبة والفقراء وغيرها، صيانة المؤسسات التي أنشئت لهذا الغرض كالطرق والمساجد والزوايا والقباب فالإدارة عملت على إنتصابها في الجزائر هذا الدور الخطير الذي تلعبه الأوقاف فقامت بالتخطيط لكيفية القضاء على الأوقاف بشكل متدرج.[2]

ومن أهم الأوقاف التي كانت تنظم العمل الوقفي في تلك الفترة:

[1] الطيب جاب الله: دور الطرق الصوفية في المجتمع الجزائري، مقال، ص 03– ص 06.

[2] الغالي غربي: مرجع سابق، ص 272.

مؤسسة الحرمين الشريفين مكة والمدينة[1] والتي تعد من أقدم الأوقاف بل إنها ترجع إلى ما قبل العهد العثماني وحسب التقارير الاستعمارية كانت تستحوذ على الشطر الأكبر من الأملاك الوقفية داخل مدينة الجزائر وخارجها.

– مؤسسة أوقاف المساجد (الجامع الكبير) والتي تشمل أوقاف الزوايا والأولياء الصالحين الأندلسيين (لا تتعدى أهل الأندلس في الجزائر).

– الأشراف والتي تخص فئة معينة من المجتمع في سبيل الخيرات.[2]

2 أهداف السياسة الدينية:

لقد ترتب عن السياسة الدينية أهداف معينة نذكر منها ما يلي:

2-1-التبشير:

لعب التبشير دورا هاما في التوسع الأوروبي لاسيما بعد الإكتشافات فقد ساهم عدد كبير من الفرق الدينية المبشرة من القارة الأوروبية، وعمل على بث النفوذ الديني الإقتصادي والسياسي خارج هذه القارة كما قال الفرنسي فرنيناد آنجران "أن المبشر يعمل من أجل إزدهار الفكرة الاستعمارية للبلاد التي ينصرها وذلك برفع المعنويات الروحية والأخلاقية للأهالي وأن النشاط التبشيري والنشاط الاستعماري شيئان ملتزمان في الأهداف الأسمى

[1] محمد الأمين بوحلوفة: إنتهاكات المستعمر الفرنسي للمؤسسات الوقفية في الجزائر، قراءة تاريخية المجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية, جامعة الأمير عبد القادر,العلوم الإسلامية ,قسنطينة مجلد 1 ,2019,ص76.

[2] مسعود هلالي: الأوقاف الجزائرية خلال العهد الاستعماري 1830-1873م , التشريعات والإنعكسات مجلة الأفاق للعلوم ,جامعة جلفة , م6 ,ع03 , ص80.

للاحتلال وعلى هذا الأساس يعتبر التنصير من المقاصد الأولى التي يرمي إليها الاحتلال كوسيلة أساسية للنشاط التوسيعي.[1]

1- التنصير:

لم تأتي فرنسا إلى الجزائر بغرض الإنتقام لكرامتها على إثر حادثة المروحة الشهير كما يقال بل هناك أسباب عديدة كانت وراء حملتها العسكرية من قسيسا بينهما السبب الديني، كما جاء في قول الملك شارل العاشر، يصرح في خطاب العرش المعتاد في شهر مارس 1830م أي بعد 4 أشهر من الاحتلال الفعلي قائلا (إن العمل الذي سأقوم به ترضية للشرف الفرنسي سيكون بعد عون العالي القدير لفائدة المسيحية كلها) أما الجنرال دي بورمون اصطحب معه 16 قسيسا عندما سقطت مدينة الجزائر خاطبهم بقوله (إنكم أعدتم معنا فتح الباب للمسيحية في إفريقيا، ولنأمل أن تتبع قريبا الحضارة التي انطفأت بهذا الربوع.

كما عملت إدارة الاحتلال على طمس الحياة العربية في الجزائر، حيث إعتبروا اللغة العربية لغة أجنبية وحين إضطهدوا الإنسان الجزائري ونظموا لإستغلاله.[2]

كما نشط رجال الدين المسيحيون في إظهار حماسهم الصليبي ومباشرة حربهم المقدسة على الإسلام، وأظهروا تعاونا وثيقا مع القادة العسكريين اللذين اعتمدتهم كجواسيس ومخبرين وقد عملت على الربط بين دور الاستعمار ودور الكنيسة فنجد أعدادا كبيرة من المبشرين

---

[1] خديجة بقطاش: الحركة التبشيرية في الجزائر، 1830-1871م،(د ن) ,حلب د ت، ص25.

[2] عبد القادر جغلول: تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس، مراجهة خليل أحمد خليل، ط2، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1982، ص 07.

والمبشرات للقيام بمهمة التمسيح وهذا يدل على أن احتلال الجزائر هو إستمرار للحروب الصليبية وقاموا بجمع الأطفال في مدارس فرنسية يتلقون فيها مبادئ الدين المسيحي[1] وكذلك الأخذ بثأر المسيحية على سيادة الإسلام في الأندلس قرون عديدة والتي بواسطتها أخذت إسبانيا عن العرب في ثقافتهم وعلومهم الوضعية.[2]

وفي الأخير نستنتج بأن لجوء فرنسا بالجزائر إلى ممارسة هذه السياسة الاستعمارية من الأوقاف الإسلامية على أنه نوع من التعصب الديني وكذلك الشعور بالتفوق وإنكار الحضارة الإسلامية خلال كامل الفترة الاستعمارية.

كما أن فرنسا وضعت كل جهودها وأهدافها لفرض السيطرة على الميادين المحتلفة للحياة في الجزائر لجعلها جزءا من تراب الفرنسي من خلال تطبيق المراسيم القوانين الزجرية والمشاريع الإدماجية .

[1] عبد الله مقلاتي: مرجع سابق، ص 112.

[2] مصطفى الأشرف: الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، دط، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007، ص 438.

الفصل الثاني: السياسة الاستعمارية ضد تيار المساواة 1919-1936م.

المبحث الأول: الأمير خالد المولد والنشأة حتى سنة 1919م.

المبحث الثاني: النشاط السياسي للأمير خالد في الجزائر سنة 1919-1923 م موقف الإدارة الاستعمارية منه.

المبحث الثالث: السياسة الفرنسية ضد نشاط الأمير في المنفى.

عرفت الجزائر مطلع القرن العشرين تغيرا في أساليب المقاومة الوطنية تماشيا مع التوسع الإستعماري بالإنتقال من العمل المسلح الذي جسدته المقاومات الشعبية إلى العمل السياسي المعتمد على المطالب والعرائض بواسطة النخب الوطنية وقد ظهر تيار المساواة كأهم تيارات الحركة الوطنية والذي تزعمه الأمير خالد محاولين تتبع مساره وجهوده منذ بداية نشاطه السياسي إلى غاية نفيه.

والحركة الوطنية التي تعرف على أنها مجموعة من المنظمات السياسية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى والتي عملت على ترقية وتوعية الشعب الجزائري سياسيا ودينيا واجتماعيا والدفاع عن مصالحه والنضال في سبيل تحقيق الإستقلال بالطرق السلمية فهي التعبير السياسي لمفهوم الوطنية وحب الوطن وتمارسه النخب السياسية والطبقة المثقفة في شكل جمعيات وأحزاب ونوادي ثقافية وكل هذه الأفكار وغيرها تهدف إلى تحقيق هدف واحد وهو التحرر من القيد الاستعماري الفرنسي.

المبحث الأول: الأمير خالد المولد والنشأة.

هو خالد بن الهاشمي بن الحاج عبد القادر، إشتهر بلقب الأمير خالد وهو حفيد الأمير عبد القادر بن محي الدين ولد يوم 20 فيفري 1875م في دمشق[1] حيث نشأ وترعرع في وسط عائلة ذات علم وإيمان وقضي فترة طفولته وجزء من شبابه بالشام فتكون على يد شيوخ وعلماء مساجدها ومعاهدها الدينية، فكسب المعرفة والعلوم التي ساهمت في تكوين شخصية، لم يكد ينهي رحلته العلمية حتى أخذ ولده الرحيل إلى أرض أجداده الجزائر، بعد الحصول على الموافقة من السلطات الفرنسية عام 1891م،[2] حيث كان الأمير خالد متوسط الطول 1.70 واحد متر وخمسة وسبعون سنتيمتر مع إنحناء بسيط في ظهره كان له صدر واسع وكتفين عريضتين ولحية سوداء وأنف مستقيم له سمات وملامح لها شبه كبير بجده الأمير عبد القادر[3] كما إنخرط في كلية سان سير العسكرية الفرنسية وتخرج منها سنة 1870م، كملازم ثان رفض التجنيس وإستمر ضابطا أهليا في سنة 1908م إرتقى إلى نقيب عمل كضابط في الجيش الفرنسي بالمغرب ، كان دائما محل شك من السلطات العسكرية والمدينة بسبب نشاطه السياسي وإتصاله بـ الشبان الجزائريون، جند في الحرب العالمية

[1] محمد قنانش: ذكرياتي مع مشاهير الكفاح، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص 120.

[2] فاطمة حباش: البعد الوطني في نضال الأمير خالد، مجلة عصورالجديدة، العدد 23 ، عدد خاص صيف أوت (1437هـ216م)، ص 202.

[3] أحمد الخطيب:حزب الشعب الجزائري، جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي، ج1 المؤسسة الوطنية للكتاب 3 ، الجزائر، 1986، ص 57- ص 58.

الأولى سنة 1914م، حيث شارك فيها سنة 1915م، حيث أصيب بمرض السل فحصل على تقاعده 1919م، وإستقر بالعاصمة.[1]

1- تكوينه:

1-1-تكوينه العلمي والثقافي:

عندما إنتقل الأمير رفقة والده إلى الجزائر تابع دراسته الإعدادية لكنه لم يستقر بالجزائر طويلا حتى قرر إرساله إلى باريس لمتابعة الدراسة في ثانوية "لويس لوغران" سنة 1885م بصفته طالبا داخليا يتقاضى منه المعهد التعويضات المقرر للدراسة.

حيث كان يتقن اللغة الفرنسية وشجعاته وشخصيته من العوامل التي جعلت منه قائد للحركة الوطنية الجزائرية كما جعل القادة الفرنسيين يضعون طاقتهم فيه كما كسب أيضا ثقته المسلمين لأنه ينحدر من نسل **الرسول** صلى الله عليه وسلم.

بهذا يتضح أن فرنسا كانت قلقه من الأمير رغم عدم وضوح نشاطه في تلك الفترة (1913-1919م)، ومن ناحية ثانية كانت فرنسا توجه اللوم إلى إدارتها في الجزائرعلى ترك حركة الفكر والتعبير للجزائريين نظر للعواقب الوهمية التي تترتب عنها.[2]

[1] عثمان سعدي: الجزائر في التاريخ، شركة دارة الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، سنة 2016، ص 669.

[2] بلقاسم الظاهر: الأمير خالد، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة جيلالي إلياس سيدي بلعباس قسم التاريخ، العدد 276 , ص 02.

1-2- تكوينه العسكري:

عندما احتلت فرنسا الجزائر و إستخدمت مجموعة من السياسة الاستعمارية في حملتها ووسائلها في أسلوب اختيار زعماء البلاد، الخاضعة لاستعمارها، حيث تجعلهم تحت الرقابة الاستعمارية لإضعاف تحركاتها.

وعلى هذا تم قبول الأمير خالد وانخراط في عليه سان سير العسكرية الفرنسية دون الفحص العادي ذلك في 07 نوفمبر 1893م، ذلك لأجل جعله يتجنس ويقبل الجنسية الفرنسية قبل أن يتخرج منها سنة 1887م.

وأظهر الأمير خالد تفوق واضحا في دراسته العسكرية غير أنه ترك الكلية قبل وقت محدد الامتحانات التخرج وغادر باريس في مطلع سنة 1895م، وسبب ذلك هو مرض والده ووصوله لمرحلة خطيرة، ليقف إلى جانبه حيث أبدت الإدارة الفرنسية بالقلق اتجاه تقلب مزاج الأمير الهاشمي ونواياه المضادة لفرنسا، علاوة على الديون الضخمة التي بات تحت أعبائها مما يدفعه إلى الثورة وترك الجزائر مع كل أفراد أسرته، كانت الإدارة تحرص على تهدئة البلاد وإخماد عوامل النقمة وعلى هذا تلقى رئيس المباحث الخاصة أمرا بإعاقة سفر الأمير خالد إلى الجزائر.

ولكن الأمر لم يكن ليعيق عائلة الهاشمي من ركوب البحر، صورة سرية ومغادرة الجزائر ولكن لم يكن على فرنسا سوى فرض الإقامة الجبرية ببوسعادة، مما جعل إدارة تعترف بالخطأ الذي قامت به السلطات المدنية من أعمال ضد عائلة الهاشمي فأخذت بتصحيح

الموقف، فنجح الجنرال كوليه في رفع هذه العقوبة وأعيد قبول خالد من جديد في كلية الحربية، الذي التحق بها في سنة 1896م، لإكمال المدة المحدد لدراسته العسكرية.[1]

2-مطالب الأمير خالد:

كان الأمير خالد قد بدأ حركته السياسية في أواخر سنة 1919م عند إنفصاله عن النخبة حيث طالب بتطبيق سياسة الإدماج مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية ويمكن تلخيص مطالب حركته كالتالي:

- إلغاء القوانين الإستثنائية والمساواة في الخدمة العسكرية وحقهم في تقلد جميع المناصب المدنية والعسكرية[2]وإثر انعقاد مؤتمر فرساي في باريس إنتهز فرصة الاتصال بالرئيس الأمريكي ولسن وقدم له عريضة يطالب فيها باستقلال الجزائر وهذا المطلب يعد خطوة هامة ومتقدمة.[3]

وطالب بحرية الصحافة والإجتماع والتطبيق الكامل لقانون التعليم الإجباري على الجزائريين في الخدمات إلى فرنسا.

---

[1] بلقاسم الطاهر: المرجع السابق، ص2.

[2] صالح فركوس: محضارات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1925م، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2010، ص 168.

[3] عبد الله مقلاتي: المشروع الفرنسي الصليبي الإحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية 1830-1962م دار بوسعادة للنشر، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013، ص 188.

تطبيق فصل الدين عن الدولة على الدين الإسلامي في الجزائر.[1]

ومن أهم المطلب التي تم الدفاع عنها إيقاف الهجرة الأجنبية للبلاد الجزائرية على أساس أن الجزائر للجزائريين.[2]

*حركة الجزائر الفتاة 1900م:

لقد تبلورت فكرة المقاومة السياسية في العصر الحديث المرتكزة على الدين بواسطة مجموعة كبيرة من علماء القطر الجزائري اللذين يحملون في داخلهم روحا دينية صادقة ووطنية متدفقة كانوا نشروا قدرا كبيرا من الوعي الوطني كانوا كلهم سببا في ظهور حركة سياسية ناهضة ولكنها دون نظام حزبي ونظرا لعدم الإستقرار المتواصل وإلى ما سمي بحركة القومية الإسلامية وحركة الهجرة الجماعية كان هناك عوامل جديدة على مسرح الحوادث الجزائرية وذلك بظهور حركة إجتماعية وهي ما سميت بحركة الجزائر الفتاة[3] وكان الأمير خالد يعتبر من أبرز قادتها وقد أخذت هذه الحركة طريقها إلى الظهور منذ سنة 1900م وضمت في صفوفها نفرا من الشباب المسلمين الجزائريين اللذين تلقوا دراستهم في المدارس الفرنسية بالإضافة إلى العناصر المثقفة والنشطة والتي تعتقد بجدوى الدمج مع فرنسا مع فتح المجال أمام المسلمين لتمثيلهم بدرجة أكبر في المجالس المحلية وأجهزة الإدارة

[1] عبد الرحمان بن إبراهيم العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة 1920-1936م ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص 82- ص 83.

[2] علال الفاسي: الحركات الإستقلالية في المغرب العربي، دار الطباعة للتاريخ محمد الطريس، المغرب 1995، ص 09.

[3] عبد الرحمان بن إبراهيم العقون: مرجع سابق، ص 34.

الوطنية وبقية محدودة تمثل فقط فئة معينة ولا تحتل مركزا مناسبا بين مراكز القوى المتصارعة على الساحة الجزائرية الفرنسية.[1]

ومن بين الأشكال التي مهدت لظهور الجمعيات التي تم إنشاؤها مثل الجمعية الرشيدية التي أسست عام 1902م ونادي الشبان الجزائريين في تلمسان والجمعية الأخوية في مدينة معسكر ونادي التقدم في عنابة أما النشاط الإعلامي والثقافي فيبدوا فيما أصدرت من جرائد بمثل: جريدة المصباح أصدرت سنة 1904م في وهران ثم صدرت في الجزائر سنة 1906م وكوكب إفريقيا عام 1907م والمسلم في قسنطينة عام 1909م وجريدة الإسلام صدرت في عنابة في 1909م وإنتقلت إلى العاصمة سنة 1910م باللغة الفرنسية وكانت هي الناطقة باسم الشبان الجزائريون.[2]

وقد طرح هؤلاء الشبان على أنفسهم أسئلة عن أسباب تجاهل المبادئ التي يتمتع بها الفرنسيون في حين يعانون الحرمان منها في ديارهم، ويعود الفضل لهم في المطالب التي قدموها للحكومة الفرنسية ذات الطابع الوطني الشامل خاصة عندما وجهت سنة 1891م-1892م إلى لجنة مجلس الشيوخ الخاصة بالجزائر وفي السنوات التالية أصبحت مطالبهم سببا للشرع الفرنسي في مناقشات البرلمان الفرنسي حول إمكانية إحداث تغيرات سياسية وإدارية في الجزائر، ورغم أن مطالبهم لم تتحقق إلى غاية الإصلاحات الجزئية التي تمت

[1] بسام العسلي: الأمير خالد الهاشمي، الجزائر والدفاع عن جرائم الإسلام، دار النفائس، للطباعة والتوزيع، بيروت, لبنان، 2010، ص 101.

[2] أحمد الخطيب : مرجع سابق، ص 55.

1914-1919م إلا أنهم أدو رسالتهم التاريخية ولفتوا إنتباه الرأي العام نحو مشكلة الأهالي في الجزائر.[1]

وقد ظهرت اختلافات حول أصول الحركة الوطنية فهناك من أرجعها إلى سنة 1912م حينما قدم وفد جزائري بعض المطالب إلى الحكومة الفرنسية وهناك من يرجعها إلى سنة 1922م حين قاد الأمير خالد لدى معركة ضد فرنسا والواضح أن معظم الحركات القومية للشعوب المضطهدة ظهرت في أشكال مختلفة كجمعيات سرية وتمردات وصحافة ونشاطات اجتماعية ثم بدأت تتحدى مضطهديها بطرق مختلفة بما في ذلك الأحزاب السياسية ولكي يصل الجزائريون إلى مستوى العمل الظاهري كحزب سياسي كان عليهم المرور بمراحل أخرى كالعمل السري والتعاون والمناداة بنشر التعليم كوسيلة لإيقاضها.[2]

فالظاهر أيضا أن حركة الجزائر الفتاة تجسدت بشكل فعال سنة 1910م عندما دعت عبر جرائمها إلى تحقيق مطالبا المشروعة وتذكير فرنسا بوعودها وكان لها دور فعال مكن الأمير خالد من نجاحه في المجال السياسي لأنها كانت متشبعة بالأفكار والثقافة الفرنسية وإستعملها لتقريب أفكارها بالشريحة الاجتماعية في الجزائر, ومن هنا كان دوره تكميلي هام بفضل إطلاعه وتجاربه المستمد من بيئته وإتصالاته بكبار قادة فرنسا.

[1] نيكولاي دياكوف: حركة الفتيان الجزائريين في مطلع القرن العشرين، ترجمة عبد العزيز بوباكير مراجعة مصطفى ماضي، تقديم أحسن بشاني، أمدوكال للنشر، الجزائر، 2015، ص 46- ص 47.

[2] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ص 94، ص 95.

إذن فأصولها تعود إلى سنة 1900م حينما ظهرت ما يسمى بفئة النخبة ذات الثقافة الفرنسية ما أصطلح عليهم بتسمية الأنتلجسيا.[1]

وقد كان الأمير خالد في تلك الفترة يستغل المناسبات السياسية لتقديم مطالبه وهذا في الوقت الذي كان يصعب على الأهالي أن يبوح بمطالبه مهما كانت شرعيتها وقدإشتغل بمبادئ ويلسون المنادية بحق الشعوب في تقرير مصيرها فعرض قضية الجزائر على الرئيس الأمريكي ويلسون عريضة عبر فيها عن وضعية عيش الجزائريين وطالب بإستقلال الجزائر وإدخالها تحت رعاية الأمم المتحدة لكن أخفق ويلسون في تنفيذها لمعارضتها الشديدة من قبل ساسة الدول الاستعمارية رغم ذلك بقي يعمل على تكرارها في العديد من المرات مطالبا إياهابإحترام وعودها إتجاه الشعب الجزائري موجها إياها لرئيس الوزراء كليمانصو كتعويض للجزائريين لقاء تضحياتهم في الحرب العالمية الأولى.[2]

أما فيما يتعلق بمسألة الخدمة العسكرية فقد صدر مرسوم 17 جويلية 1908م ينص على إحصاء الشبان الجزائريين اللذين بلغوا سن الثامنة عشر قصد تجنيدهم في الجيش الفرنسي وقد عبر الجزائريون عن إستيائهم من هذا القرار ورأوا في ذلك إحتقارا لهم وتجريدهم من حقوقهم السياسة بدعوى أنهم مسلمون لا يتخلون عن دينهم وثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم ثم تأتي في نفس السلطات تفرض عليهم في نفس الوقت أن ينخرطوا في جيشها وتضطهدهم في بلدهم ويدافعوا عن علمها.

---

[1] حكيم بن الشيخ: مرجع سابق، ص65.

[2] عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962م، ج2، دار المعرفة، نهج عبد الرحمان ميرة، باب الواد الجزائر، 2009، ص 355.

وفي شهر أكتوبر 1908م قدمت حركة الشباب الجزائريون احتجاجا إلى الحكومة الفرنسية على القرار المتعلق بالتجنيد ودعت إلى إلغائه وعدم قبوله إلا إذا حصل الجزائريون على نفس الحقوق وتخفيض العقوبات الواردة في قانون الأنديجينا والمساواة خاصة في الإنتخابات.[1]

وفي سنة 1912م فرضت فرنسا الخدمة العسكرية الإجبارية على الأهالي المسلمين كانت بوادر الحرب تهدد أوروبا وفرنسا كانت في حاجة إلى جنود وفي نهاية حرب 1914-1918م قلصت الخدمة العسكرية بالنسبة للفرنسيين إلى ثمانية عشر شهرا ولكنها ظلت بالنسبة للمسلمين محتفظة بثلاث سنوات فاحتج المسلمون على ذلك وطالبوا بالمساواة بين الفرنسيين والمسلمين لكن هذا الاحتجاج لم يعجب الستوطنين ورفضوا عدم المساواة بحجة العنصرية الموجودة.[2]

وفي عام 1918م كان أكثر من ثلث سكان الجزائر الذكور يستخدمون في فرنسا وقد كانت هناك بعض الإصلاحات التي تتيح الفرصة للمسلمين مشاركة الإنتخابات التشريعية وإنتخابات مجلس الشيوخ مع الفرنسيين لكن في الحقيقة هذه الإصلاحات لم تفي بوعودها فأصيب الشبان الجزائريون في السنوات التالية بخيبة الأمل وأدى ذلك لإنقسام حركة الشبان

[1] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، مرجع سابق، ص 203.

[2] فرحات عباس: الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم الشاب الجزائري 1930م ,ترجمة الدكتور أحمد منور، تقديم الدكتور أبو القاسم سعد الله، عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، 2007، ص 39.

الجزائريون إلى قسمين قسم ينادي بالتجنس والتخلي عن الأحوال الشخصية وكان الآخرون يطالبون بالمواطنة, أو بحق التمثيل في البرلمان مع الحفاظ على أحوالهم الشخصية.[1]

وتعد مرحلة الحرب العالمية الأولى محظة تعرف من خلالها الجنود المسلمين في الجيش الفرنسي على نمط الحياة الفرنسية ومدى تمتعهم بالحرية وفي نفس الوقت تمارس الإدارة الفرنسية تعسفا وإستغلالا فاحشا للجزائريين وهدا ما جعلهم يشعرون بإنعدام العدالة حيث عبر أحد ضباط الجزائرين بقوله: "من الأسف أن يرجع ممثلوا العدل والحرية بإحدى اليدين ما أعطوه باليد الأخرى في مقابلة الإخلاص وسفك الدماء الشريفة دفاعا عن فرنسا أيها الشجعان الذين بذلتم النفس والنفيس، أين الجزاء؟ أي الخطب؟ أين المواعيد؟ كلها سحاب خلب...."[2] وهذا دليل على عدم وفاء الإدارة الفرنسية وعدم عدالتها.

وهنا نلاحظ بأن الجزائر كانت أكثر تأثرا بالحرب العالمية الأولى من كل الأمم المستعمرة لمشاركتها في تلك الحروب المهولة وموت نحو مائة ألف من أبنائها في ميادين تلك الحروب والتي جبرها الإستعمار على خوضها ونتيجة إختلاط الجنود الجزائريين بالأوساط الأوروبية الراقية وشاهدوا أساليب الحياة الجديدة وشاهدوا أن الأوروبيين يضحون من أجل الحرية والعزة والكرامة وأن تسابقهم في العلم من أسباب القوة وتمسكهم بالديمقراطية والحرية فأدركوا سبب تخلفهم وتسلط الاستعمار عليهم فأغرموا بالعلم والإتحاد والصلاح، فتثقفوا نتيجة

[1] – شارل روبير أجيرون : مرجع سابق، ص118.

[2] – محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية، من عام 1830–1954م، ط1، دار البعث قسنطينة، الجزائر، 1406هـ–1985م، ص77– ص81.

هذه الحروب[1] والحرب العالمية الأولى كان لها الأثر الكبير على العالم والتي كانت الباعث ليقظة الشعوب المستعمرة.[2]

المبحث الثاني: النشاط السياسي للأمير خالد في الجزائر سنة 1919-1923م وموقف الإدارة الاستعمارية منه.

1- الإنتخابات:

تصدر الأمير خالد مسرح السياسة الجزائرية لمدة أربع سنوات 1919-1923م وعمل مع جماعة النخبة من أجل تحسين أوضاع الجزائريين وتحقيق إصلاحات تكون في مستوى الطموحات الوطنية وخاض الأمير نضاله في ظل المؤسسات الاستعمارية منتهزا فرصة إصلاحات فيفري 1919م كما أنه تزعم جناح الإصلاحيين المطلب بالإدماج المشروط وقد واجه دعاة الإدماج التام بزعامة ابن التهامي ونافسهم في الانتخابات البلدية العامة في نوفمبر 1919م[3] وذلك بقائمة ضمت الحاج موسى مصطفى وقايد حمود وببرنامج إصلاحي جذب إليه مختلف الطبقات الراغبة في الحفاظ على مقوماتها الدينية وكان الفوز حليفه في هذه الإنتخابات.

---

[1] محمد علي دبوز: حياته وآثاره نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة،ج2، ط1, دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 31- ص 32.

[2] عبد القادر ابو طالب: الأمير عبد القادر وبناء الأمة الجزائرية من الأمير عبد القادر إلى حرب التحرير، تقديم الأستاذ أجيرون، دحلب، الجزائر، 2009، ص 291.

[3] عبد الله مقلاتي: المشروع الفرنسي الصليبي للاحتلال الجزائر وردود الفعل الوطنية 1830-1962م دار وزارة الثقافة، الجزائر، 2013، ص 189.

وقد اتهم ابن التهامي* الأمير خالد بالتآمر على السلطة الفرنسية بأفكاره الدينية وتأثيراته الفوضوية وتبنت السلطات الاستعمارية هذا الإتهام وألغت نتاج الإنتخابات البلدية متحججة بأن بعض أطرافها إعتمدوا على التعصب الإسلامي وإزدادت حدة التنافس بين جناحي النخبة وهما يتأهبان لإنتخابات المجلس الإستشاري في أفريل 1920م و ألغيت الإنتخابات على أساس أنها مزورة ولا أساس له من الصحة وحيكت ضده مؤامرات ووصف بأنه يعمل لصالح موسكو و الشيوعية وحتى تم وصفه بالحماقة والطيش على فرنسا كما حذف اسمه من قائمة الإنتخابات بالتزوير وشهر به عبر الصحافة والسعي على إبعاده نهائيا وليس من العمل السياسي وإنما من الجزائر وهو ما عبر عنه في رسالة إلى أحد أصدقائه في 30-07-1923م وقد ورد فيها ما يلي:

"لم يعد بمقدورنا إطلاقا العيش في الجزائر حيث أصبحت الحياة فيها بالنسبة إلي أمرا لا يطاق ولا يحتمل ولم يعد أمامي إلا الإنسحاب إلى بلد يتوفر فيه أكبر قدر من الإنسانية".[1]

* ابن التهامي: ولد سنة 1873م بمدينة مستغانم ينحدر من عائلة كبيرة حديثة النشأة والنفوذ وهو طبيب وسياسي وصحفي ومتجنس بالجنسية الفرنسية بدأ نجمه في الصعود نهاية ق 19 وأوائل القرن 20، عرف بميوله الفرنسي وتزعم حركة النخبة الجزئرية وهو من دعاة إدماج المجتمع الجزائري في كيان المجتمع الفرنسي و شارك في الإنتخابات إنسحب من العمل السياسي سنة 1933م وعاد إليه في 1936م وتوفي في جوان 1937م، أنظر الحاج صدوق: نشاط الإتجاه الإدماجي في الحركة الوطنية الجزائرية ,أبو القاسم بن التهامي نموذجا, مجلة تاريخ المغرب العربي, مخبر الوحدة المغاربية عبر التاريخ، مجلد 8 العدد 02، ديسمبر 2022، ص 56.

[1] فاطيمة حباش: مرجع سابق، ص 205.

ومن خلال هذا القول نستنتج أن الأمير خالد عبر عن إستيائه من الأوضاع المزرية في الجزائر وذلك بتعرضهم للتهميش والمضايقة في مختلف الجوانب من قبل السلطات الفرنسية وسياستها القمعية وحرمانهم من العيش بكرامة كأمر بسيط وحق كل فرد في ذلك.

وفي إنتخابات 1920م تعززت مكانة الأمير خالد في الساحة السياسية الجزائرية بفضل إتساع دائرة ثقة الجماهير فيه وفي برنامجه، فكانت لهذا مدلولات سياسية تجلت في الإقبال الكبير عليها على المستوى البلدي والولائي والمالي حتى أنها وصفت بأنها ثورة إنتخابية حيث عبرت الجزائر الجديدة عن رفضها للإدماج وطالبت بالحرية بواسطة منتخبين جدد، لقد كانت هذه الإنتخابات نتيجة نجاح [مستشارين عامين] من بين 29 و6 نواب مالين ومن بين 18 وكلهم ينتمون سياسيا الى كتلة الأمير خالد، فقد كانت نتائج الربح في إنتخابات 1920م ساحقا للأمير ضد الذين كانوا ضد الهوية ومع الإدارة الفرنسية.[1]

تعرض الأمير خالد خلال نشاطه إلى عراقيل وصعوبات من قبل السطات الاستعمارية المستبدة حيث عبرت جريدة الإقدام لسان حال الحركة عن أدائها لمدة 3سنوات حيث حاول من خلالها الدفاع عن مصالح المسلمين وإنتقاد السياسة الفرنسية وأظهر لهجة جادة في مخاطبته للسلطة الفرنسية من خلال المقالات المنشورة فيها.[2]

[1] غانم بودن: مساهمة الأمير خالد في بناء الحياة السياسية في الجزائر 1919-1924م، مجلة قضايا تاريخية العدد3، 1437هـ-2016م، ص 77-78.

[2] سلوى لهلالي: بروز الفكر الاستقلالي في الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1925,استادة بالجامعة محمد لمين دباغين ,سطيف 2, مقال ,ص 5 .

كما واصل نشاطه من خلال تأسيس لحزب الإيخاء الجزائري سنة 1920م الذي من خلاله طالبه بإصلاحات عامة تمس جميع المستويات وترتكز على العمل النيابي إسترا الجريدة في تعبيرها إلا أن فرنسا عبرت عن الحركة الجديدة بالشيوعية الإسلامية المتطرفة كما قام الأمير خالد بتعريف بعض الشخصيات الفرنسية ومحاولة تحسيسهم بأوضاع البيئة لدى الجزائريين فاتصل بالرئيس ميليران 1922م وطالب بحق الجزائريين في تمثيل النيابي،بتوضيح مسألة التجنيس لكن هذا الأخير إعتبر إصلاحات 1919م عظيمة وكاملة.[1]

لذلك تمر وضع خطة من قبل الأمير خالد لدفاع عن مصالح في أول جلسة عقدها المجلس البلدي لصالح فرنسا في مبادئه القتال في المغرب وفرنسا، ذكر أن فرنسا كثيرا ما استدعوه في الأوقات العصيبة والحرجة من الحرب وعند الاستبداد الأزمات فاجتهد دائما على إعادة الثقة إلى نفوس الجنود الجزائريين.[2]

وظل الأمير خالد يعارض سياسة الدمج الكاملة للجزائر ويطالب بالحفاظ على الأحوال الشخصية وخاض صراعا حادا ضد مناوئيه (الإدارة، المستوطنين، زعماء الأهالي) عبر صحيفة الإقدام وفي المنابر والتجمعات وعند فوزه في الإنتخابات التي كانت لصالحه أدركت الإدارة الفرنسية خطر التوجه الذي يقوده الأمير خالد على مستقبل الجزائر إثر إنتخابات أكتوبر 1921م فواصلت ضغوطها عليه وكسبت بعض المقربين منه وشجعت خصومه

[1] سلوى لهلالي: . مرجع سابق، ص 362.

[2] mahfoud kaddache :l'emir khaled, documents et témoignages peur sevoir à l'étude du nationalisme Algérien, office des publications universitaures, 2009, p29.

ضده[1] وعندما أصبحت السلطات الفرنسية قلقة من نشاطات خالد الوطنية ومن إصراره على التعويض قررت سنة 1923م نفيه من الجزائر كان هذا القرار قد أوصت به بصفة خاصة (فيدرالية رؤساء البلديات والنواب) التي إتهمت الأمير خالد بالقيام بنشاطات معادية لفرنسا[2] وقد إستحضر الجزائريون خلال هذه الإنتخابات مآثر الأمير عبد القادر في الهزيمة الساحقة التي تكبدها المثقفون المتشبعون بالحضارة الفرنسية سجلت إفلاس هذا الحزب أمام المحافظين المسلمين بقيادة النقيب خالد، في المقابل حافظ المسلمون على أحوالهم الشخصية وإيمانهم الإسلامي المتصلب كما كانت هذه الإنتخابات البلدية نقطة إنطلاق جديدة في تاريخ الحركة الوطنية.[3]

في ديسمبر 1924م حضر مؤتمرا عماليا لعمال بلدان الشمال الإفريقي الثلاث، تونس الجزائر، والمغرب الأقصى، وأسندت إليه الرئاسة الشرفية وقام المؤتمرون بإرسال برقية تأييد للأمير عبد الكريم الخطابي الذي كان يحارب في إقليم الريف المغربي ضد الجيشين الإسباني والفرنسي وعندما تم ترشيح الأمير خالد في عمالة الجزائر ونجح لكن الإدارة الاستعمارية شطبت اسمه بحجة أنه منفي ونظرا لإشتراكه في برقية التأييد التي أرسلها عمال الشمال الإفريقي إلى عبد الكريم الخطابي فقد شن المعمرون بالجزائر حملة شديدة ضده.[4]

---

[1] عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص 143-144.

[2] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج2، مرجع سابق، ص 364.

[3] فاطمة حباش: مرجع سابق، ص 206.

[4] يحي بوعزيز: الإتجاه اليمني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912-1948م، طبعة خاصة، ج1، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 38.

2- تأسيس جريدة الإقدام 1920م:

تعتبر الإقدام (Ikdam) لسان حال الشباب الجزائريين والمعبرة في الواقع عن آراء الأمير خالد تأسست في 10 (أيلول) سبتمبر 1920م إشتغل بها الأمير خالد لمدة 03 سنوات في الدفاع عن مصالح مسلمي الجزائر[1] صدرت صحيفة الأمير خالد ورفاقه بالجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1919-1923م تحت عنوان (الإقدام ,الإسلامي ,الراشدي) وعادت للظهور مرة أخرى سنة 1925م تحت اسم الإقدام كصحيفة أسبوعية سياسية وأدبية وفنية وكان شعارها صحيفة حرة يقرؤها الأحرار[2] كانت تحتوي على صفحتين باللغة العربية وأربع صفحات باللغة الفرنسية مديرها الحاج عمار والمهندس قائد حمود، بينما كان الأمير خالد مسؤولا عن الصفحات المحررة باللغة العربية وهي أول جريدة عربية تصدر في الجزائر بمثل هذه الروح الوطنية الخالصة وهذا الأسلوب القوي والمتدفق وإلى جانبها السياسي كانت تنشر المقالات وتهتم بالإنتاج الأدبي الجزائري شعرا ونثرا[3] وكانت أول صحيفة تواجه الإدارة الفرنسية في الجزائر بشجاعة وتستنكر أسلوبها وقد حضيت بشعبية كبيرة حيث قيل في أحد

[1] أحمد الخطيب: مصدر سابق، ص 62.

[2] عواطف عبد الرحمان: الصحافة العربية في الجزائر، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954-1962م، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1985، ص 34.

[3] صالح بن نبيلي فركوس: تاريخ الثقافة الجزائرية من العهد الفينيقي إلى غاية الإستقلال، 814 ق.م - 1962م، ج2,إيدكوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص248.

المذكرات لقد كنا ننظر إلى صحيفة الإقدام بشغف شديد كل أسبوع وكان هنالك زحام كبير حول مراكز بيعها لأنها كانت المعبر الأول عن أفكارنا ومشاعرنا.[1]

كما أن صدور قانون 19 فيفري 1919م شجع المسلمين الجزائريين للمطالبة بحقوقهم طمعا في أن تعترف لهم فرنسا ببعض الفضل الذي قدموه لها إبان الحرب العالمية الأولى فاتخذوا من الصحافة وسيلة لذلك وقد لعبت الجريدة دورا هام وكبير في فضح تعسف الإدارة وكان خالد بها يهاجم بضراوة لاسيما القادة الأهالي اللذين باعوا أنفسهم للإدارة مثل عائلة سياح في الشلف وكان معظم هذه العائلات التي هاجمتها جريدة الإقدام قد حاربت الأمير عبد القادر.

كما كانت له الشجاعة في فضح الموظفين السامين[2] كانت تهتم بالوضعية العامة للسكان المسلمين وفي سنة 1921 قدمت للبرلمانيين الذين جاؤوا للتحقيق في الجزائر إحتجاجا حول مسألة المجاعة التي أصبحت بمثابة آفة لأنه تم الإستيلاء على القسم الكبير من أحسن أراضي أهالي الجزائر، وأن أجورهم كانت ضعيفة[3] وللتخفيف من وطأة المجاعة على الجزائريين فقد دعت الجريدة إلى إنشاء لجنة لإغاثة الأهالي وتم بالفعل توزيع كميات من

[1] ناهد إبراهيم دسوقي: دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، كلية الآداب جامعة الإسكندرية، 2011، ص 83-84.

[2] محمد بن صالح ناصر: الصحف العربية الجزائرية 1847-1954م، ط1، 1980، ط2، 2006 قصر المعارض الصنوبر البحري، المحمدية، الجزائر، 2006، ص 53.

[3] محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، 1912-1939م ،ج1 ، ط1, شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص 123.

المساعدات على الفلاحين وهي كانت داعمة ومهتمة بمصير هؤلاء الفلاحين والعمال والعاطلين عن العمل.[1]

ونظرا لأن هذه الصحيفة بقيت تصدر لفترة طويلة حتى وجد المستوطنون فيها خطرا عليهم وإتهموها بالشيوعية وطالبوا الحكومة الفرنسية بعدم التسامح معها قائلين إن هذه الصحيفة تسمم الرأي العام لرعايانا وأهالي إفريقيا الشمالية وتوجههم ضد فرنسا ففرضت الإدارة الفرنسية الرقابة الصارمة على الصحافة الوطنية ثم أصدرت أمرا لإيقاف صحيفة الإقدام سنة 1923م.[2]

وقد أوقفت كذلك بتهمة سلب الأعراض فحكم عليها بألف فرنك غرامة وخمسة آلاف فرنك تعويضات ثم المصاريف وهذا ما أرهق الأمير وجريدته وذلك المبلغ المجحف فتوقف الإقدام عن الصدور نهائيا بعد أن أصدرت حوالي 120 عددا.[3]

كما أن الصراع السياسي القائم على إتخاذ موقف من قضية سياسية معينة تتمخض بمصير الوطن والشعب إبتدأ فيما بعد الحرب العالمية الأولى فعندما أنشأ الأمير خالد جريدة الإقدام الصادرة باللغة العربية والفرنسية ثم بدأ يطالب من خلالها بالحقوق الأولية السياسية للشعب الجزائري وكان يطالب بتسوية الجزائريين بالفرنسيين ودخولهم مجلس النواب إلا أن أفكاره التي كان يطرحها في جريدته لم تروق بعض الجزائريين المتعاونين مع فرنسا واللذين يعشقون حضارتها ويهوون لغتها فتجنسوا بجنسيتها فكانوا يمقتون شعبهم وماله من دين ولغة

[1] بلقاسم الطاهر: الأمير خالد، مرجع سابق، ص 05.

[2] ناهد إبراهيم سوقي: مرجع سابق، ص 84.

[3] محمد بن صالح ناصر: مرجع سابق، ص 55.

وتقاليد فنهض شخص من بينهم مدعوا صوالح متجنس بجنسية فرنسية ومتعاون معهم على إضطهاد الوطنية والحيلولة بينهم وبين ما كانوا يريدون وكان يناوئ الأمير خالد في أفكاره الوطنية ويرفضها من خلال تأسيسه لجريدة النصيح التي كان يدعوا من خلالها إلى الدعوة ندماج مع فرنسا ومعارضة كل الأحوال الشخصية وإفشال مطالب الأمير وغلق جريدته.[1]

3- تأسيس الإخاء الجزائري 1922م:

لقد أدرك خالد وزملاؤه أن النشاط الذي يقومون به على مستوى المؤسسات التمثيلية المحلية والصحافة يستوجب إستكماله بالعمل من أجل إقامة البنية السياسية تثمن العمل فإحتكاك المباشر بالجماهير أمر ضروري لرفع مستوى الوعي لديهم وتحسيسهم بالقضايا الأساسية التي تهم حاضرهم ومستقبلهم.[2]

لذلك كان خالد يفكر وهو يعمل مع الشبان الجزائريين، في تأسيس حزب يضم مناضلين منسجمين فكريا يكون هدفهم ليس المطالبة بالإصلاحات الاجتماعية، والمادية والإقتصادية والسياسية للشعب الجزائر، إنما يجب أن يكونوا نضاليين ويكون لهم برنامج سياسي أكثر تقدما، لذلك أسس حزب الإخاء الجزائري في جانفي 1922م. وإستمرت جريدته الإقدام لسان حال للحزب الجديد وكان من أهم أهدافه كما يلي:

---

[1] عبد المالك مرتاض: أدب المقاومة الوطنية في الجزائر 1830-1962م رصد لصورة المقاومة في النثر والنفي، ج1، سلسلة منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 375- ص 376.

[2] جمال قنان: الكفاح الوطني ودود فعل الإحتلال في الفترة ما بين الحربين 1919-1930، جامعة الجزائر، د س, ص 44.

– تطبيق شامل لقانون 4 فيفري 1919م الإصلاحي الذي كان يهدف إلى المساواة في الضرائب وزيادة عدد الناخبين في مجالس التمثيلية المحلية[1].

– تمثيل الأهالي الجزائريين الغير الحاصلين على الجنسية الفرنسية في البرلمان الفرنسي.

– تمثيل عادل للمسلمين في المجالس الجزائرية.

– إلغاء النهائي لقوانين الإنديجينا أي الأهالي.

– تعميم ومشاركة الأهالي في الأراضي المخصصة للاستعمار.

– فتح الطرقات وإنشاء خطوط سكك حديدية في المناطق المنسية.

– اختيار القيادة بطريقة النتخاب.[2]

تجاوز الأمير بدايات شاقة فرفض الجنسية الفرنسية، ما عليه إلى متابعة حياته العسكرية العادية كضابط في جيش المواطنين الجزائريين كما تخرج برتبة ملازم ثان في الجيش، كان عليه إنتظار 5 سنوات ليتم ترقيته لرتبة ملازم, كما مارس الخدمة في وحدات فرنسية لمدة 7 أعوام ذلك خلافا لرغبته وكان تعليقه على ذلك في وقت لاحق بمايو "لقد كنت دائما بدون أي حيطة أو ذريعة موضعا للشبهات والشكوك ذلك أن فرنسا لم تكن تثق به، وفي سنة 1900م لقب أغا بما كانت فرنسا[3] ترغب في عدم إتاحة الفرص للأمير للحصول على هيئة

[1] بلقاسم الظاهر : الأمير خالد ,,مرجع سابق ,ص5

[2] بلقاسم الظاهر: الأمير خالد، مرجع نفسه، ص 5.

[3] بالقسم الطاهر: مرجع سابق، ص3.

عسكرية، فطلب بإعفائه من الخدمة لمدة ثلاث سنوات[1] ومنحه وسام الشجاعة جوقة الشرف برتبة فارس في حملة لشجاعته سنة 1906م، أبدت فرنسا تخوفها من نشاطات الأمم الوطنية وإصراره على تعويض لما حصل لجماعة النخبة بين 1900-1914م، حيث قبلوا مبدأ الخدمة العسكرية وكانت فرنسا مستعدة لتعويض الجزائريين مثل الفرنسيين سنة 1922م.

لم يكن للأمير خالد سوى تجديد مطالبه القديمة سنة 1923م لم يكن في وجه الإدارة إلا نفيه .[2]

4-الوسائل والطرق:

لقد رفض الأمير التجنس بالجنسية الفرنسية إعتبر ضابطا أهليا ولما مرض وتقاعد عام 1919م فضل الإقامة بالجزائر ليتفرغ للنشاط السياسي دفاعا عن بني قومه وبلاده، قد ظهر فعلا في مجال الدفاع والوطنية مقدرة فائقة وشجاعة نادرة ومواقف صلبة وإختار لنضاله أربعة وسائل هامة وهي:

1- الصحافة: أنشأ صحيفة الإقدام التي نالت شهرة كبيرة.

2- الخطب: وخاصة في الحملات الانتخابية منددا بالخونه والمتجنسين والمتخاذلين.

[1] عثمان سعدي: مرجع سابق، ص 57.

[2] بلقاسم الطاهر: مرجع نفسه، ص4.

3- المجالس المنتخبة: قدم من خلالها عرائض ومطالب بالمساواة وإعادة الإعتبار للأهالي المحتقرين.[1]

4- الإتصالات بالشخصيات الفرنسية: حيث كتبها وأبلغها وضعية الجزائريين في بلادهم.

وإن أهم ما إمتاز به الأمير خالد الجزائري كان ما يلي:

- إعتزازه بكفاح أبائه وأجداده مثل ما قال "أنا حفيد الأمير عبد القادر".

- غيرته الإسلامية: والإسلام في ذلك الوقت لا ينفصل عن اللغة والوطن والدفاع عن واحد منها دفع عن الجميع والوطني الذي يعتز باللغة ودينه.

وفي سنة 1919م دخل الأمير الميدان السياسي، وفرض نفسه كلسان الحال حيث طالب الأمير بالتعليم الإجباري للغة العربية والفرنسية.

يمكننا أن نلمس في العمل السياسي للأمير خالد جانبين، الأول إطار القانون الاستعماري وبالتالي نزعة نحو الإتفاقية وهي سياسة الشبان الجزائريين والآخر في إطار أكثر ثورية حيث تبرز نزعات الأمير الوطنية.[2]

[1] بلقاسم الطاهر: مرجع سابق، ص5.

[2] سعيدي مزيان: قضايا ودراسات تاريخية، مطبعة النجاح، الجزائر، 1434هـ/2013م، ص 116- ص 117.

***رسالته إلى ولسن:**

لقد كان لنشاط الأمير خالد دور كبير في تغيير الطرح السياسي للقضية الجزائرية محليا أو خارجيا مستغلا المناخ الدولي كورقة ضغط إستعمارية، بحكم التغيرات التي طرأت على العلاقات الدولية عقب الحرب العالمية الأولى وبروز الدور الأمريكي فما إن إنتهت الحرب حتى شكل وفدا من الجزائريين وتقدم إلى الرئيس ولسن وهو في فرنسا بطالبه بتطبيق المبادئ الولسنية على الأمة الجزائرية.[1]

ومن خلال هذه العريضة شكل وفد في 23 ماي 1919م لحضور مؤتمر فرساي واتصلوا باللجنة الأمريكية للمقاومة حول الإسلام وهناك تقدموا إلى الملازم جورج نوبل لكي يقدما للرئيسي ولسن عبر كاتب سره إلا أنه لم يجد حول رأي ولسن بخصوص العريضة، وفي هذه قد أعطت عريضته وصفا عاما للاحتلال الفرنسي وذكرت بالمقاومة الجزائرية[2] ثم السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر وخرق المعاهدات المبرمة التي تتعهد بها فرنسا بحقوق الجزائريين ثم التطرق إلى خطاب نابليون في 05 ماي 1865م، الذي قال أن فرنسا جاءت إلى إفريقيا لتحرير هذا الشعب من قهر طويل.

ومن خلال هذه الوثيقة نلمس ثلاث نقاط:

1- الإعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها.

---

[1] غانم بودن: مساهمة الأمير خالد في بناء الحياة السياسية في الجزائر (1919-1924م) جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، مجلة قضايا تاريخية، العدد 03، 1437هـ-2016م، ص 81.

[2] نفسه: ص81.

2- أن ينتخب إنتخابا حر مجلس وطني يتكون من حكومة وطنية.

3- توضع الدولة الجديدة تحت رعاية عصبة الأمم التي تقوم بمساعدتها وتعهدها لتلتحق بالأمم المستقلة.[1]

4-المشاكل والصعوبات التي واجهت الأمير:

- إن بروز الزعامة الوطنية لم يكن أمرا سهلا في مرحلة قمة التواجد الاستعماري فقد كانت هناك عقبات وعثرات تعيق أبطال الوطن عن أداء مهامهم ومن بينهم الأمير خالد،[2] فشيوخ القبائل الكبيرة والعشائر وبعض شيوخ الطرق الصوفية المستفيدون من إمتيازات السلطات الحاكمة لن يقفوا مكتوفي الأيدي لأن نشاطه سيفقدهم مكانتهم بين الناس ويبعد عنهم الجماهير الشعبية ويخسرون ما تحصلوا عليه من إمتيازات فعمل كل هؤلاء على مد يد العون للسلطات الاستعمارية للقضاء على هذا المغامر.[3]

- وأن الأمير خالد الذي عرف بأنه شاعر السيف والقلم ,والذي كان ضابط في الجيش الفرنسي كان يرفض التجنس بالجنسية الفرنسية ,وبعد مرض وتقاعده من الخدمة العسكرية الفرنسية أصبحت نقطة تحول لديه ولدى الشعب لجزائري فتفرغ للعمل السياسي ولنشاطه

---

[1] سلوى هلالي : مرجع سابق , ص 5-6.

[2] عبد القادر خليفي: الأمير خالد البطل 1875-1936م، مجلة عصور الجديدة، العدد 2، 2016 ص 155.

[3] إبراهيم لقان: ملامح المقاومة ضد الإستعمار في شعر محمد العيد آل خليفة، دراسة نقدية مذكرة ماجستير في آداب الحركة الوطنية الجزائرية الوطنية، جامعة منتوري قسنطينة، 1427هـ-1428هـ 2006م، ص 33.

والدفاع عن قومه وبلاده وكان في مقابل ذلك قد تلقى ردود فعل من طرف الإدارة الفرنسية وكانت جد وخيمة على الأمير خالد الجزائري الذي إتبع نهج أبيه وجده في غيرته على أرض الجزائر.[1]

– كما بدأت السلطات الفرنسية في محاولة التخلص من الأمير الهاشمي بتوجيه الإتهامات التي ذكرناها سابقا بتزوير الإنتخابات وجعله ينسحب كذلك وجهت له الإدارة الفرنسية تهمة سنة 1923م بأنه يعمل بدوره ضد فرنسا وألقى البوليس الإنجليزي القبض عليه في الإسكندرية بإيعاز فرنسا وإعتبر خالد هذا العمل تحديا وإهانة له وحاول بدوره تحدي الفرنسيين، فوجهوا ليه إتهاما جديدا حول جواز السفر المزور ومحاولته الهروب من منفاه إلى أوروبا.[2]

كما كانت الضغوط غير المباشرة كأفضل وسيلة تمتلكها الإدارة الفرنسية للوصول إلى أهدافها في محاربة الأمير خالد بعد إستعمالها لوسائل الضغط (كالسوط، والجزرة أو الترغيب والترهيب) التى إستعملتها فرنسا في محاولتها السياسية على الأمير عبد القادر وورثته.[3]

كما أن فشل انتخابات 1925م كانت بمثابة فشل الحركة الخالدية وقد عبر أنصار النخبة عن الخيبة والحسرة وشعورهم بالمرارة والأسى لأن هذه الإنتخابات لم تحقق أي نتيجة لهم كما كتب رفقاء خالد القدامى اللذين صرحوا علنيا عن رغبتهم في محاربة الوطنية التي

---

[1] إبراهيم لقان: ملامح المقاومة ضد الاستعمار في شعر محمد العيد آل خليفة، دراسة نقدية مذكرة ماجستير في آداب الحركة الوطنية الجزائرية الوطنية، جامعة منتوري قسنطينة، 1427هـ-1428هـ،2006، ص 33.

[2] ناهد إبراهيم دسوقي: مرجع سابق، ص 24.

[3] – بسام العسلي: الأمير خالد الهاشمي، مرجع سابق، ص 157.

أنشأها الطرقيون بدعم من الرأسمالية وقد جاء أيضا في قولهم: "إننا نشب كذلك الشيوعية ونظرياتها في بلد تهدف إلى خلق قومية فيها تهديد الجميع إننا نحن الشباب قد تخلينا عن خرافة المحافظة على حضارتنا كاملة إننا نريد التعاون مع الفرنسيين بقدر عظمة فرنسا وطننا المشترك"[1] وهذا دليل على خيانة وإنقلاب أصدقاء الأمير وتنكرهم للمثل الأعلى القومي.

– كما أن الصحافة التابعة للدوائر الاستعمارية في فرنسا كانت تروج بفكرة "أن مطالب الأمير خالد لا تقف عند حدود التمثيل النيابي للبرلمان وإنما تتجوزها للمطالبة بتوسيع نطاق التعليم للأدب العربي وأنه يحاول جمع الأموال لإقامة مدرسة كبرى يتم فيها تعليم اللغة العربية بصورة حرة".[2]

فالمستعمر كان يعمل على إبعاد وتشويه شخصيته حتى لا ينافسهم في الحكم لأنه عند تزعمه البلاد والأهالي كان يعمل على توعية الشعب ويوحدهم وينظمهم لإيقاظهم من نومهم وغفلتهم وتوعيتهم فشكل بذلك خطرا على فرنسا.[3]

لعل كثرة الإستبداد والضغوطات التي مارستها السياسة الفرنسية ضد الأمير جعلته يستبدل بطولته في الحرب إلى بطولة النضال بالقلم واللسان".[4]

---

[1] محفوظ قداش: مرجع سابق،ص141.

[2] بسام العسلي: مرجع سابقن ص 150.

[3] عبد القادر خليفي: مرجع سابق، ص 56.

[4] عبد القادر خليفي: محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830–1962م ، ديوان المطبوعات الجامعية د ط، 2010، ص 83.

أصبح الأمير ورفاقه يشعرون بخيبة الأمل والمرارة ويتألمون مما يتألم منه شعبهم رغم كونهم يحملون ثقافة غربية فرنسية كان من المفروض أن تكسب لهم ولو بعض الخطوة ولكن عوملوا كغيرهم، ولم يحظوا بأي عتبار وتكمن مأساة هؤلاء في إعتقادهم بأن مأساة شعبهم تكمن في التفرقة العنصرية التي فرضتها الإدارة الاستعمارية ضده وأن العلاج الحقيقي يتمثل في محاربة تلك الخرقة العنصرية وتطبيق مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين الأقلية الأوروبية المسيحية والأغلبية الجزائرية المسلمة لكن لا جدوى ولا أمل في الحكومة الفرنسية.[1]

لعل إثارة الإدارة ضد الأمير خالد أن أنصاره إستمروا في نشاطهم السياسي داخل المجالس المحلية فقد أثاروا المشكلات التي كانت تعترض الجزائريين وطالبوا فرنسا بوضع حلول لها وفي عام 1924م أثار المسلمون المنتخبون مسألة التعليم الوطني فرد عليهم المندوب الأوروبي قائلا 24 عاما من الإحتلال الفرنسي وتتحدثون عن التعليم. كما أن حركة الأمير خالد واجهت معارضة شديدة وهجوما من عدة جبهات من قبل المستوطنين الفرنسيين بالجزائر، كانوا دائما يتهمونه وإنطلقت صحافتهم في المجالس المحلية ومن ثم يفقدون إمتيازاتهم ويخشون من إظهار كيان وشخصية الجزائر اإإسلامية وذلك للتقليل من أثر حزب الأمير خالد الإصلاحي والتقصير من مداه.[2]

[1] يحي بوعزيز: مرجع سابق ،ص 41- ص 42.

[2] ناهد إبراهيم دسوقي : مرجع سابق، ص 94- ص 95.

المبحث الثالث: السياسة الفرنسية ضد نشاط الأمير في المنفى:

1- نفي الأمير خالد:

إن الإنتصارات المتتالية للأمير في الإنتخابات وإتصالاته بممثلي الحكومة الفرنسية حول التمثيل البرلماني أدت إلى تزايد والمخاوف من كثرة تحركاته والعمل على ضرورة إيقافها من قبل السياسة الاستعمارية، كما وجد الأمير خالد نفسه وحيدا أمام أمة منقادة طائعة قصارى ما يستطيع عمله هو أنه توصل إلى كرسي النيابة في حين إدارة الاحتلال الفرنسي تسعى إلى محي وجوده ما جعله ينسحب من الإنتخابات والميدان السياسي سنة 1923م، كان رئيس الجمهورية آنذاك هو ميليران والحاكم العام ستيغ الذي لمس خطورة مطالب الأمير سنة 1922م، فأصبحت الإدارة قلقة ومتخوفة من نشاطه الوطني، فقررت سنة 1923م نفيه من الجزائر بتوصية من فيدرالية رؤساء البلديات الذي اتهمه بنشاط معادي ومناقض لفرنسا، في حين أن الحكومة والصحف الفرنسية قد هاجمته ووصفته بالشيوعي وإتفاقه مع البلاشفة ضد الفرنسيين.[1]

لقد جاء قرار النفي قبيل إجراء الإنتخابات وتجديد النيابات المالية المقررة في 18 أفريل 1923م، حيث أن الأمير خالد غادر العاصمة إلى عين البيضاء على أن يعود في الرابع من أفريل لتجديد القائمة الإنتخابية لكن الصدمة هو إعتزاله من كل مناصب والمعاهدات

[1] غانم بودن: مرجع سابق، ص 80.

وإنسحابه نهائيا من السياسة، وغير أن النفي لم يزد الأمير إلا تمسكا بمبادئه وحدة مواقفه ضد فرنسا ومهاجمتها في وسط دارها.[1]

وقد تم نفيه إلى الإسكندرية في 1926م، ومنها إلى دمشق وذلك جراء ضغط المعمرين الذين شنوا حملة ضده وجندوا أنصاره في فرنسا، وضغطوا على الحكومة الفرنسية.[2]

وأثناء إقامته في الإسكندرية إتصل بالمهاجرين المغاربة وهناك كانوا يتابعون الأحداث السياسية وغيرها من تطوراتها في المغرب العربي وعند عودته من باريس سنة 1924م، بدأ يتصل بالعمال الجزائريين ويعقد المؤتمرات الصحفية والمحاضرات، وإحتج فيها على الأعمال الإستبدادية والقوانين التعسفية التي كانت تطبقها الإدارة السياسية الفرنسية في الجزائر، ندد بالحالة المأساوية التي كان يعانيها المسلمون الجزائريون.[3]

كما جدد الأمير خالد مطالبه في المنفى المتمثلة في رفع عدد المنتخبين الجزائريين في مختلف المجلس النيابية البلدية والمالية والعامة إلى 29 حيث تمكنوا من الحد من سيطرة المعمرين على صناعة القرار بالجزائر.[4]

---

[1] يوسف مناصرية: الإتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919-1939م المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د ط، 2018، ص 59.

[2] يحي بوعزيز: الإتجاه اليمني، مرجع سابق، ص 38.

[3] يوسف مناصرية: مرجع سابق، ص 59.

[4] مصطفى عبيد: الإتجاه المساواة في الحركة الوطنية الجزائرية 1912-1923م، مجلة البحوث التاريخية، المجلد 05، العدد 01، ص 191.

2- مطالب الأمير وهو في المنفى: رسالة لـ هيريو.

تقدم الأمير خالد عام 1924م، فرصة وجود حكم يساري بالمطالب الآتية وهو في المنفى الإسكندرية مطمنا إياها بالرسالة التالية: بتاريخ 3 جويلية 1924م.[1]

1- تمثيل الجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي متعادلة مع الأوربيين الجزائريين.

2- إلغاء كامل ونهائي للقوانين والإجراءات الإستثنائية والمعالم الزجرية والمحاكم الجبائية والوقائية والإدارية مع تطبيق القانون العام الحقيقي والبسيط.[2]

3- تطبيق نفس الواجبات ونفس الحقوق للجزائريين مثل الفرنسيين بخصوص الخدمة العسكرية.[3]

4- توصل الجزائريين إلى كل الوجبات المدنية والعسكرية دون تمييز آخر وما عدا الجدارة والقدرات الشخصية.

5- تطبيق كامل لقانون التعليم الإجباري على الجزائريين مع حرية نشر التعليم.

6- حرية الصحافة والإجتماع.

7- تطبيق فصل الدين عن الدولة على الدين الإسلامي في الجزائر.

---

[1] فرحات عباس: مصدر سابق , ص 83.

[2] عبد الرحمان إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة لفترة الأولى 1920-1936م، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، سنة 1984، 82.

[3] بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصرة، 1830-1989م، مرجع سبق ، ص 397.

8- العفو العام.

9- تطبيق القوانين الإجتماعية والعمالية على الجزائريين.

10- الحرية المطلقة للعمال الجزائريين في الذهاب إلى فرنسا.[1]

وبالتأكيد ليس هناك تناقض بين هذه المطالب وبين البرنامج الليبرالي لوزارتكم وحزبكم فدعونا إذن نحمل أملا راسخا أن رغباتنا الشرعية المشار إليها سابقا، ستحظى بتقدير عال وأرجوا أن تتفضلوا سيادة الرئيس بقبول فائق تقديري.

الأمير خالد، من المنفى.[2]

لكن هذه الأخيرة لم تلقى صدى من الرئيس هيريو.

ولقد كانت هذه نتيجة هذه الرسالة التي زادت في حقد الأوروبيين في الجزائر على الأمير خالد وعجلت بترحيله إلى المنفى في دمشق وقبل مغادرته إلى دمشق طلب الأمير خالد من رفاقه أن يتواحدوا وأن لا ينشئوا جمعيات ذات طابع عرقي، ونصح الجميع أن ينظموا إلى النقابات اليسارية التي أصبحت تنتهج سياسة موالية للجزائر، وهذا ما سيحدث في الشهور التالية لمغادرته الجزائر، أرض الآباء والأجداد، مغادرة أرض فرنسا حيث تأسيسه حزب شمال إفريقيا وعين الأمير رئيسه الشرفي كما قرر أعضاء هذا الحزب الجديد مواصلة نشر أقدام شمال إفريقيا" وهي جريدة أسبوعية كان يصدرها الأمير خالد قبل رحيله عن أرض

[1] محفوظ قداش: نجم الشمال الإفريقي 1937-1940م، دط , ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، د س , ص 23.

[2] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج2، مرجع سابق، ص 432.

الوطن، وقد عاش الأمير خالد بالمنفى في دمشق إلى وفاته 1936م، ودفن هناك وقامت جمعية العلماء المسلمين باعتباره شهيدا وصلى عليه 6 ملايين جزائري صلاة الغائب يوم العيد الكبير.[1]

ومن هنا نستنتج أن الأمير خالد تحولت مطالبه من سياسية إلى اجتماعية أي أنه أبدى إهتماما واسع جدا في الأوضاع الإجتماعية للشعب الجزائري ولعل هذا ما جعل الإدارة الاستعمارية تخيط له المكائد والخطط لأنها رأت فيه أنه أكبر مشاكلها كما وجهت له يد الإتهام بأنه وطني مسلم وأحيانا بالشيوعي حيث كان الأمير خالد يصادف في تحركاته صعوبات وعراقيل من طرف الإدارة الفرنسية وأنصارها من الجزائريين فقد ضايقته بالغرامات المالية وغيرها من خططها، الذي لم يمنع منه شيء كما حدث لأجداده مثل الأمير عبد القادر.

[1] عمار بوحوش: تاريخ السياسي، مرجع سابق، ص 228.

2- دوره في تأسيس نجم شمال إفريقيا:

عند إنتقاله إلى فرنسا كان يلقي المحاضرات بفرنسا أثناء إشرافه على تأسيس لجنة من أبناء شمال إفريقيا فقد أسس مع مصالي الحاج جمعية النجم الإفريقي وأن ميلاد حركة نجم شمال إفريقي بمدينة باريس –فرنسا- يوم 02 مارس 1926م إستكمل التأسيس وتولى رئاسته الفعلية أولا حاج علي عبد القادر وأعطيت الرئاسة الشرفية للأمير خالد، والكتابة العامة لمصالي أحمد، وغيره من الشخصيات.[1]

وكان برنامج جمعية شمال إفريقيا يتضمن ما يلي:

1- الإصلاحات المستعجلة: التعليم الإجباري باللغة العربية، حرية الصحافة والإجتماع والجمعيات، إحلال الجزائريين في سائر وظائف الدولة، تعريض المجالس المالية الجزائرية ببرلمان قومي جزائري منتخب.

2- جلاء جيوش الاحتلال وتأسيس جيش قومي.

3- الإستقلال الكامل للجزائر وإعتبار جميع التراث الإقتصادي ملكا للدولة الجزائرية.[2]

وهنا يتضح بأن الأمير خالد كان يلعب دور المحرك في أوساط العمال خاصة عند نشره فكرة تأسيس جمعية نجم الشمال الإفريقي ويربطون ظهوره بنشاطاته وأما في الأوساط

[1] محمد السعيد قاصري : دراسات وأبحاث في تاريخ الجزار الحديث والمعاصر، 1830-1962م، وزارة الثقافة الجزائر، ص16- ص17.

[2] علال الفاسي: مصدر، سابق، ص 13.

العمالية يؤكدون بأن النجم من تأسيس الأمير خالد، فقد كان الأمير قد ترك عناية بعثها وتنميتها لغيره وإكتفى بمراقبتها من بعيد فاستمرت ولم تتوقف بإعتزاله المسرح السياسي.[1]

3-وفاته:

لقد مات خالد أيضا سنة 1936م مثل جده الذي وفاته المنية في سوريا سنة 1883م وبكاه الشعب الجزائري، وقد صرح رئيس جمعية الطلبة الجزائريين قائلا: "كانت حياة خالد مثالا وتجسيدا لكلمة "واجب" ومازال فكره سائرا لأنه يساير منطق التاريخ ويحابه

حيث قال الأمير جملته: (لا تستريح نفسي ولا تطمئن إلا يوم تحرر بلادنا). إذن فلتطمئن نفسك... يا خالد فقد تحرر بلدك.[2]

[1] عبد الحميد زوزو: الهجرة ودورها في الحركة الوطنية في الجزائر بين الحربين 1919-1939م ط2,المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 55.

[2] بوعلام بسايح: أعلام المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي بالسيف والقلم 1830-1954م، مكتبة المهتدينا الإسلامية، د ط، 2007، ص 244.

نستنتج في هذا العمل المقدم عن السياسة الاستعمارية الفرنسية العرقلتها للنشاط السياسي للأمير خالد ، كذلك تأسيسه لجريدة الإقدام وإقافها من قبل الإدارة الفرنسية الأنها كانت تعبر عن مطالب وإنشغالات الجزائرين.

كما تبنى الأمير خالد في محاربته لتعسف الاستعماري على عناصر مختلفة في مقدمتها الدين الإسلامي، القيم الإنسانية التي جاءت بها مختلف الثورات "الحرية" والأخوة: التسامح المساواة، تقرير المصير, وبالتالي هذا المزيح يجعله مناضل باسم الديمقراطية التي تعنى بها حرية العقيدة والتفكير وهي الثقافة التي إكتسبها من المدارس الفرنسية وحاول تجسيدها بإسم القانون ضد فرنسا لصالح قضية الوطنية.

إن حركة الأمير خالد قبل وبعد الحرب العالمية الأولى وهي الفترة التي جسدت الإرهاصات الأولى للحركة الوطنية بأبعادها الفكرية والثقافية والسياسية فالأمير خالد نخبوي ونائب وهو أيضا يساري بوليتاري وهو إصلاحي إسلامي.

نلاحظ أن مج الحركة الوطنية الدينية تفرعت عن الإتجاهات السياسية في الحركة الوطنية الجزائرية وهي إتجاهات نلاحظها على الخريطة السياسية اليوم.

الفصل الثالث: السياسة الاستعمارية ضد نشاط التيار الإستقلالي 1926-1954م.

المبحث الأول: لمحة عن حياة مصالي الحاج.

المبحث الثاني: نجم شمال إفريقيا والمضايقات الفرنسية.

المبحث الثالث: السياسة الاستعمارية ضد حزب الشعب الجزائري.

المبحث الرابع: السياسة الاستعمارية ضد حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

مع مطلع القرن العشرين تغير الكفاح في الجزائر من العمل المسلح إلى السياسي وذلك بظهور مجموعة من التيارات والأحزاب الوطنية المتمثلة في الحركة الوطنية ومن بينها التيار الإستقلالي الذي كانت مطالبه تحررية للدفاع عن الشعب الجزائري وقد عملت الإدارة الفرنسية على عرقلة نشاطه من خلال المضايقة والقمع حتى لا يتمكن من الوصول إلى تحقيق مطالبه وسنتطرق لذلك من خلال ما يلي:

المبحث الأول: لمحة عن حياة مصالي الحاج.

إن الدراسة التاريخية لنضال مصالي الحاج يقودنا إلى نشأته وبداية نضاله السياسي بالجزائر والفرنسي ,وذلك بالتعرف على تكوينه الإيديولوجي وكذا أهم العراقيل التي أثرت على مساره السياسي. كما أن حياته بين المنفى والسجون التي كان لها الأثر الكبير في بعده على الواقع السياسي في الجزائر لعدة سنوات.

1- الأمير خالد المولد والنشأة:

ولد يوم 16 مايو 1898م بتلمسان في عمالة وهران من والد اسمه الحاج أحمد مصالي وأم اسمها فطيمة ماري علي حاج الدين كما أن والده وجده ولدا بتلمسان وكانا يمارسان الفلاحة. كانت عائلته متكونة من 6 أولاد طفلان وأربع بنات كان يسكن في حي باب الجياد في منزل هو ملك لجدته[1] بنقلفاط التى كانت تعاني كباقي العائلات التلمسانية من تبعات هذا النظام حيث حولت مصلحة الحالة المدنية الفرنسية اسم العائلة مصلي إلى مصالي وكانت على موارد متواضعة من مردود الأرض الصفاف شرق تلمسان بالمشاركة مع عائلة ممشاوي، وهي تنتمي روحيا إلى الطريق الدرقاوية، وبعد وفاة جدته إنتقل رفقة العائلته إلى حي الرحيبة، وعاش هناك في جو يغلب عليه التدين والمحافظة والتقاليد والتعليم للطريقة الدرقاوية[2] ، كما كان عمل أبيه وإنتقاله من الفلاحة إلى الإنشغال في شركة النقليات بين

[1] مصالي الحاج: مذكرات مصلي الحاد 1898-1938م، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، ترجمة محمد المعراجي، طبعة خاصة، المؤسسة الوطنية للإتصال النشر والإشهار وحدة الطباعة الرويبة، الجزائر 2008، ص 9.

[2] نفسه: ص9.

الحناية والرمشي أثر بالغ في لفت نظر مصالي الحاج إلى أن المعمرين هم السبب في تلك الأوضاع لإغتصابهم الأرض[1]وقد عرف مصالي الحاج بطول قامته التي تتجاوز مترين وعشرة سنتمترات لذلك كلفه سكان مدينة تلمسان بحراسة ضريح الوالي الصالح سيدي بومدين لتقواه وورعه، تلقى دراسته في المدرسة الأهلية الفرنسية بتلمسان فكان يتألم كثيرا لمدى إهتمام المدرسة بتاريخ فرنسا وتلقينه للتلاميذ في الوقت الذي غيب فيه تماما تاريخ وجغرافية وطنه ولاحظ الفرق الشاسع بين ما يتلقاه في المدرسة عن الحضارة والعدل الفرنسيين وما يشاهده في الواقع من إهانة وإستغلال للجزائريين فأصبح التلميذ مصالي شديد الغضب يثور لكل صغيرة وكبيرة تمس زملاؤه التلاميذ فلقب بمحامي القسم مما دفع بإدارة المدرسة إلى طرده في عام 1916م.[2]

كما مارس الطفل مصالي إلى جانب دراسته عدة أعمال لمساعدة عائلته الفقيرة فاشتغل حلاقا واسكافيا ثم بقالا وعمره لا يتجاوز العشر سنوات كما إشتغل في مصنع التبغ كملصق للطوابع على علبة السجائر والأكياس.[3]

[1] عبد الرحمان الأعرج: جوانب من حياة مصالي الحاج بمدينة تلمسان(المولد والنشأة)، مجلة القرطاس العدد1، 2012، ص 02.

[2] بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص 483.

[3] آسيا تميم: الشخصيات الجزائرية 100 شخصية، د ط، دار المسك للنشر والتوزيع، الجزائر,2008 ص 91.

وفي إحدى الأيام اجتمع أصحاب المعمل والعمال الكبار في مناقشة كبيرة وأصدروا بعض الملصقات باللغة الفرنسية وأجبروا أصحاب المعمل على منع الأطفال الصغار في السن اللدين ولم يبلغوا سن 14 سنة وكان هو من بينهم فطرد من العمل[1].

2- تجنيده في الجيش الفرنسي:

2-1- موقف الجزائريين من التجنيد:

في سنة 1908م طرحت الحكومة الفرنسية مشروع يرى ضرورة الخدمة العسكرية الإجبارية للجزائريين المسلمين وقد تم الإعلان عنه، وكان هذا الحدث في تلمسان بمثابة صدمة كبيرة تسببت في إستياء العائلات وغضبهم ونتيجة ذلك قيام عدة مقاومات كما أن المفتي جلول عندإجتماعه مع والد مصالي الحاج وكان يحذره لابد من الحديث بصوت منخفض حتى لا يسمع أحد، وكان منشغلا أكثر بالتجنيد وأعتبرها مأساة أخرى تنزل على الجزائريين وكانت كل أنظار التلمسانيين له لإيجاد حل لهم، وكان التلمسانيون يتهيأون للهجرة ضد البلدان الإسلامية للاحتجاج ضد الخدمة العسكرية.[2]

في سنة 1911م عند إصدار القانون قابله الجزائريون بالرفض لأن حسب إعتقادهم أنه يفرض عليهم القتال مع الكفار لأنه يتنافى مع معتقداتهم ومبادئهم الدينية وتمسيحهم.[3]

---

[1] آسيا تميم: مرجع سابق، ص91.

[2] مصالي الحاج: المصدر نفسه، ص 47.

[3] آسيا تميم: مرجع سابق، ص 91.

2-2- تجنيده في الجيش الفرنسي:

في سنة 1918م إستدعى مصالي الحاج إلى الجندية وحينها كانت الحرب العالمية الأولى في نهايتها، فغادر الجزائر في أفريل إلى فرنسا وحارب على الجبهة الأوروبية ثم إستقر في بورودو، ولفت انتباهه الفرق الشاسع بين ما تتمتع به فرنسا من رقي وحضارة وما يعانيه الفلاحون من تعاسة.[1]

وفي سنة 1919م قام بزيارة قصيرة إلى تلمسان نظرا لمؤهلاته عين عريفا لكن دون مرتب إضافي وقد حاول الإحتجاج على هذا الإجحاف كتابيا وأجيب بالسلب ككونه أهليا وخلال هذه الفترة كان يراسل أصدقاؤه في الزاوية الدرقاوية اللذين كانوا يقدمون له الإرشادات الدينية كما كان دائم التردد على مسرح بوردو إهتم بالقراءة وسجل نفسه كمستمع حر، في الجامعة المدنية ليتلقى دروس في اللغة العربية، كما شارك في محاضرات جامعة السوريون في كوليج دي فرانس.[2]

في نهاية 1920م عاد الحاج إلى الجزائر بعد الإنتهاء من الخدمة العسكرية وقد صادفت عودته النجاح الذي أحرزه الأتراك ضد اليونان وعمت الأفراح والمظاهرات في تلمسان، وفي

[1] عبد الرحمان الأعرج: مرجع سابق، ص 3.

[2] عبد الرحمان الأعرج : مرجع نفسه، ص4.

نفس الوقت كان مصطفى كمال باشا أعلن الإنتفاضة التركية وكان عبد الكريم الخطابي* يوقع الهزيمة بالجيش الإسباني قوامه 60 ألف رجل مدججين بالسلاح سنة 1921م.[1]

في سنة 1922م زار الأمير خالد بتلمسان وإلقاء الخطاب الإصلاحي على أنغام النشيد الذي عرفته تلمسان بهذه المناسبة حيث كان يبدأ هكذا: "هيا بنا يا أهل الوطن نحيي الفرائض والسنن وأصبح يردد في كل المظاهرات إلى ما بعد سنة 1945م".[2]

وهذا ما زاد من تفاعل وحماسة الشاب وما جعله يفكر في الهجرة إلى فرنسا وأمام هذه الظروف فكر مصالي الحاج للهجرة إلى المشرق وفي يوم من أيام شهر أكتوبر 1923م وجد نفسه في باريس في مدينة كبيرة تختلف عن مدينته الصغيرة ,ومن هنا سيبدأ مسار مصالي في الهجرة فحصل على عمل وسط 1500 عامل وعاملة بمصنع القطن تابع لشركة موريس في دائرة الـ20 عن نهج فيتروف باريس، احتك بالعمال في هذه الفترة وتعرف عن الآنسة إيملي بوسكان التي تزوج بها سنة 1924م والتي شاركته حياته السياسية.[3]

وفي سنة 1924م حضر لأول مرة إنتخابات تشريعية في العاصمة الفرنسية، في ماي 1924م وكان شعب باريس شغوفا بهذه الإنتخابات حيث كانت ثلاث مجموعات سياسية

---

* عبد الكريم الخطابي: ولد في أوائل القرن الرابع عشر للهجرة، في مدينة مليلة بالزعامة الريفية وإهتم بدراسة تاريخ العرب في الأندلس فتنبهت في نفسه عواطف القومية ودعمها أنظر رشدي الصالح ملحس،سيرة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، بطل الريف ورئيس جمهوريتها، ص 25، ص 26.

[1] عبد الصمد عصماني: محطات من حياة مصالي الحاج قبل اندلاع الثورة التحريرية، مجلة مدارات العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 06، أفريل 2022، ص 12.

[2] محمد قناش: ذكرياتي مع مشاهير الكفاح، مصدر سابق، ص 10.

[3] عبد الصمد: مرجع سابق، ص 12- ص13.

تنافس فوق حلبة البرلمان والحكومة، ومنها التجمع اليساري الذي يجمع الحزب الراديكالي* والإشتراكي، والحزب الإشتراكي الفرنسي والحزب الشيوعي الفرنسي، ومن الجهة الأخرى نجد اليمين الذي كان يجمع عدة حركات سياسية معروفة جدا لدى البورجوازية ثم من جهة أخرى منعزلة نجد العمل الفرنسي الذي كان في برنامجه السياسي العودة للحكم الملكي.[1]

بالإضافة أن إنتخابات 11 ماي 1924 والتي إعتبرها مصالي فترة تدريبية في الإعلام والتربية السياسية وكان يقرأ الصحافة والمناشير والكتاتيب وكل ما يقع في يده... ولاحظ أن الشيوعية ورجالها يعالجون المشاكل في مختلف الجوانب وكانوا يتحدثون عن الرأس مالية وعن إستغلال الإنسان ويناقضون السياسة الاستعمارية للحكومة الفرنسية وأنهم يوافقون على إستقلال الشعوب المستعمرة.[2]

2-3- مصالي الحاج وبداية العمل السياسي:

مند وصول مصالي الحاج وإحتكاكه بالعمال الجزائريين حاول الإنضمام إلى منظمات سياسية لطلبة من خلالها يمكن تحسين أوضاع العمال المغاربة وتحقيق المساواة في الحقوق مع الفرنسيين، وقد كانت أول محطة سياسية لمصالي الحاج في نضاله السياسي للحزب الشيوعي الفرنسي بداية بمواقفه ضد حرب الريف (1925-1926).[3]

---

* الراديكالي: لفظ يطلق على كل من ينادي بالتغيير الأساسي أنظر: إسماعيل عبد الفتاح، عبد الكافي الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي ، انجليزي)، ص 221.

[1] مذكرات مصالي الحاج: مصدر سابق، ص 120.

[2] المصدر نفسه: ص 121-122.

[3] عبد الصمد عصماني: مرجع سابق، ص 13.

وقد تزايدت إهتمامات الحزب الشيوعي بمسألة الوطنية في المستعمرات، معترفين لها بحرية الإنفصال ومدعمين مطامحها لإستقلال ودعم الحزب الشيوعي الحرب التي خاضها عبد الكريم في الريف وإقتراح تنسيق كفاح بروليتاريا مع كفاح أهالي المستعمرات ضد المضطهدين الإمبرياليين وساند بقوة الحركة الوطنية من البورجوازية الأهلية وذلك لإزالة المالية وتعرويضها ببرلمان جزائري منتخب بالإقتراع العام من طرف سكان البلد وفي سنة 1930م رأى الشيوعيون في الإحتفالات المئوية "تظاهرة إمبريالية" ونشروا مجموعة من المناشير ضد مائة سنة من الإستعباد تحت الهيمنة الفرنسية ونشروا الشعارات التالية: إستقلال الجزائر، وجلاء الإمبريالية عن البلد جلبت لهم هذه الشعارات صاعقة القمع البوليسي لعرقلة تحقيق أهداف وآمال الجزائريين.[1]

كما أن نشاط الحزب الشيوعي أتاح لمصالي الحاج التعرف على الشخصيات السياسية المغاربية أمثال الأمير خالد، عبد القادر الحاج علي والذي شارك معهم سنة 1926م في تأسيس منظمة مغاربية تهتم بأوضاع المهاجرين سميت بنجم شمال إفريقيا (ENA).[2]

[1] محفوظ قداش: جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر، مصدر سابق، ص 288.

[2] عبد الصمد عصماني:مرجع سابق، ص 13.

المبحث الثاني: نجم شمال إفريقيا والمضايقات الفرنسية.

لقد تميزت الفترة ما بين 1923/1919 بمضاعفة حالة القمع والإرهاب التي تعرض لها المواطنون الجزائريون مما إضطر هؤلاء إلى اللجوء إلى العمل السري والهجرة نحو الخارج وإلى فرنسا بالدرجة الأولى بحيث تحولت العاصمة الفرنسية في ظرف قصير إلى ملتقى الوطنيين الجزائريين الذين وجدوا أقلية جزائرية نشيطة من بين العمال والجنود المسرحين والذين إستقروا هناك، كما وجدوا وسطا أكثر ملائمة للعمل السياسي والنضال الوطني موئزرين من أحزاب اليسار الفرنسي ومن اللاجئين السياسيين الأجانب.[1]

وقد تأسست حركة نجم الشمال الإفريقي على أنقاض جمعية دينية كانت هي النواة الأولى وعاشت سنة كاملة من أول 1925 إلى أوائل 1926 وهي جمعية لمسلمي المغرب والجزائر وتونس تأسست في باريس طبقا للقوانين المصادق عليها في الإجتماع العام المنعقد يوم الأحد 20 جوان 1926 بمركز الجمعية وتهدف إلى مساعدة مسلمي الشمال الإفريقي عن الحياة في فرنسا ورفع جميع المظالم أمام الرأي العام، كما أسست اللجنة المركزية تضم 25 عضوا تدير الجمعية وتكون مسؤولة أمام المؤتمر السنوي ولجنة تنفيذية صادرة عن اللجنة المركزية تجتمع بصفة مستمرة.[2]

---

[1] بوشيخي الشيخ: الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية1، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2018، ص 75.

[2] محمد قنانش: الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939م، د ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 35- ص36.

وقد تأسس في ظل الحزب الشيوعي تحت إشراف عبد القادر حاج علي عضو اللجنة المديرة لهذا الحزب وأن مصالي الحاج تم قيادته إبتداء من سنة 1927 وكان الأمير خالد من أوائل الداعين إلى تأسيسه وذلك عند مروره بباريس سنة 1924 وألقى سلسلة من المحاضرات بشأن المسألة الوطنية.[1]

ورغم أن النجم لم يكن في بدايته جزائريا فإن وجود السيد مصالي الحاج على رأس إدارته جعله يهتم أكثر بمصالح الجزائريين وتبين ذلك سنة 1927 في خطبة مصالي الحاج في مؤتمر بروكسل* ولعل إقتصار المطالب على الجزائر يرجع إلى عدم مشاركة التونسيين والمغاربة في نشاطات النجم لا يمكن أن نفهم أن النجم قد إهتم إبتداء من هذه السنة 1927م بالدفاع عن مصالح الجزائر فقط بل أن مجلسه عقد اجتماع 19 فيفري 1928م وأقر برنامجه وجاء فيه ما يلي: "إن هدف الجمعية الأساسي هو تنظيم الكفاح لتحقيق إستقلال بلدان شمال إفريقيا الثلاث".[2]

ومن أهم مطالب الحزب:

1- مطلب الإستقلال.

---

[1] أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر، في الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة الحاج مسعود مسعود، محمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2002، ص 63.

* مؤتمر بروكسل: شكل منعرجا حاسما ومرحلة جديدة في تاريخ النجم من حيث طريقة الكفاح والنضال وطبيعة المطالب الوطنية وعلى رأسها الإستقلال وكان له أثر كبير في التعريف بالقضية الوطنية الجزائرية وطرحها على المسرح الدولي، أنظر مومن العمري، مرجع نفسه، ص 36.

[2] يوسف مناصرية: الإتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939م، د ط المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص 72.

2- جلاء قوات الجيش الفرنسي عن التراب الجزائري.

3- إلغاء قانون الأهالي.

4- مصادرة الأملاك الزراعية الكبيرة التي إستولى عليها الكولون والشركات الإحتكارية.

5- حرية الصحافة والمجتمع وممارسة الحقوق السياسية والنقابية.

6- إنشاء مجلس وطني منتخب.

7- حق الجزائريين في التمتع بجميع أنواع التعليم.

8- إرجاع الأراضي والغابات التي إستولت عليها الدولة الفرنسية إلى الجزائريين.

9- إنشاء جيش وطني.[1]

2- برنامج شمال إفريقيا: سنة 1939م.

جاء في برنامج نجم شمال إفريقيا، عن الأفكار الوحدوية لشعوب وأقطار المغرب العربي ما يلي:[2]

1- إلغاء قانون الأهالي وكل ما ينجم عنه.

[1] مومن العمري: الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926-1954، د ط، دار الطليعة للنشر والتوزيع، مكتبة البصائر، قسنطينة، 2003، ص 36- ص 37.

[2] عبد القادر كرليل: حركة نجم شمال إفريقيا والبعد الوحدي (المغاربي بين 1923-1936م)، دفاتر البحوث العلمية، العدد 01، المركز الجامعي، تيبازة، 2013,ص221

2- حق الإنتخاب وأهلية الترشح لكافة المجالس بما في ذلك البرلمان الفرنسي بنفس مستوى المواطنين الفرنسيين الآخرين.

3- الإلغاء التام والكامل للقوانين الإستثنائية، المحاكم الجزائية، المحاكم الجنائية، والإعتقال الإداري والعودة دون قيد للقانون العام.[1]

4- نفس حقوق وواجبات الفرنسيين فيما يخص الخدمة العسكرية.

5- حق إرتقاء إلى كافة المناصب المدنية والعسكرية، دون تمييز آخر غير الكفاءة والقدرات الخاصة.

6- التطبيق التام على الأهالي لقانون إجبارية التعليم وحرية التعليم.

7- حرية الصحافة وتأسيس الجمعيات وتأليف الأحزاب والنقابات المالية.[2]

8- تطبيق فيما يخص الدين الإسلامي قانون الفصل بين الدين والدولة.

9- تطبيق القوانين على الأهالي.

10- حرية مطلقة للعمال الأهالي من كافة الأصناف في التنقل بحرية إلى فرنسا والخارج دون إجراءات أخرى غير تلك المشترطة على المواطنين.

---

[1] محفوظ قداش: محمد قنانش، نجم شمال إفريقيا 1926-1937م، وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري، ترجمة خليل، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص 52.

[2] عبد القادر كوليل: مرجع سابق، ص 221.

11- كافة قوانين العفو السابقة والمستقبلية يتعين تطبيق دون تمييز على الأهالي كما على المواطنين الآخرين.[1]

إن هذه الإصلاحات الإستثنائية مسألة التمثيل البرلماني كانت تمثل سيرا على خطى برنامج الشبان الجزائريين، والأمير خالد والمنتخبين ولكنها كانت أكثر جسارة وتطرح أيضا مطالب سياسية جديدة وثورية، إنتخاب برلمان بناء على الإقتراع العام، طرح مسألة المستقبل الوطني، وقد ظهرت بشكل أكثر وضوحا في القسم الثاني:

1- الإستقلال الكامل للجزائر.

2- الانسحاب الكامل لقوات الاحتلال.

3- تأسيس جيش وطني.

4- الحكومة الوطنية الثورية.[2]

أ- مجلس تأسيسي منتخب بإقتراع عام.

ب- إقتراع عام على كافة المستويات، وإمكانية الإنتخاب في كافة المجالس لجميع سكان الجزائر.

ج- إعتبار اللغة العربية لغة رسمية.[1]

---

[1] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، 1900-1930م، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 438.

[2] محفوظ قداش: جيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات 1830-1962م، ترجمة أو ذاينية خليل ديوان المطبوعات الجامعية، 2019، ص 75.

د- تملك الدولة الجزائرية لجميع الممتلكات بما فيها المصارف والمناجم والسكك الحديدة والموانئ والمرافق العامة.

هـ- مصادرة الأملاك الكبيرة وإعادتها إلى الفلاحين، مع إعادة أملاك الدولة والغابات إلى الحكومة.

ي- إعتراف الدولة الجزائرية بحرية تكوين النقابات والأحزاب وإبداء الآراء في القوانين الإجتماعية.[2]

ومن خلال هذه القرارات يتضح أن نجم شمال إفريقيا إعتنقت منذ البداية مبادئ ثورية شاملة في الميدان السياسي والاجتماعي وأنها بحكم نشأتها العملية سبقت كثيرا الحركة الوطنية في البلاد العربية الأخرى في ربط التحرر السياسي والإصلاحي الاجتماعي.[3]

عند إعلان النجم عن سياسته الوطنية المستقلة وإنشاء مصلحة خاصة بالأفارقة الشماليين ورفع الحزب الشيوعي يد الحماية عنه، ودفع نحوه الشرطة الخاصة بمصلحة الشؤون الأهلية المتمركزة في نهج لوكونث رقم 06 بدائرة 17 من باريس التي كان اختصاصها مراقبة نشاطات الشمال الإفريقي والتحري عن أوضاعهم، فأذنت بمراقبة أعضاء النجم مراقبة شديدة وفي سنة 1929م أصدرت محكمة السن بناء على دعوى قدمها وكيل الجمهورية حكما بحل

---

[1] صلاح العقاد: الجزائر المعاصرة، محاضرات ألقاها طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية، 1963-1964م، ص 35.

[2] محفوظ قداش: محمد قناش، مصدر سابق، ص 83.

[3] صيلاح العقاد: مرجع سابق، ص 76.

النجم إستنادا إلى المادة 3 من القانون الصادر في أول جويلية م1901م الذي يقضي بحل كل جمعية يكون هدفها مس حدة التراب الوطني،[1] كما أن الشرطة كانت تتدخل لدى أرباب العمل لشطب أسماء من يشتبه فيها منهم من قوائم منح التعطل.

ويظهر الضرر الذي لحق العمال في الإنقسام الذي أحدثته بينهم وألحقته بسمعتهم من تشويه.[2]

وأن الأسباب المباشرة لحل النجم كانت هجماته المركزة على الاستعمار وعشية الإحتفال بمئة سنة على احتلال لجزائر، وكذلك بسبب الضغط الذي مارسته على رؤساء البلديات والكولون في الجزائر على السلطة الفرنسية وهناك من يرجع قرار الحل مثل أجيرون الذي أسندها إلى دعوة المقيم الفرنسي في المغرب قبل ذلك بعام أنه طلب قد وجد موافقة من الحكومة الفرنسية التي طلب من وكيل الجمهورية تقديم الدعوى.[3]

كذلك نجد أن من أسباب حل الحزب هو مواقفه وبرامجه السياسية حيث تعرض لجملة من الضغوط الفرنسية حيث قامت السياسة الاستعمارية بنشر دعايا واسعة ضده في الجزائر مفادها أنه متطرف في مطالبه وأنه يقوم بأعمال تمس بالسيادة الفرنسية وبالرغم من قرار حل الحزب إلا أن أعضاءه المضطهدين أمثال مصالي الحاج قد زادت من تمسكهم في مواصلة مسيرة نضالهم للتعريف بالقصة الجزائرية في المنظمات الدولية، فقد وجه الحزب في 02

[1] أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري، مرجع سابق، ص 175.

[2] عبد الحميد زوزو: الهجرة الجزائرية ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية، بين الحربين، مرجع سابق ص 166.

[3] أحمد الخطيب: مرجع سابق، ص 175-176.

جانفي 1930م خطابا إلى عصبة الأمم، تم فيه عرض الأوضاع الاجتماعية وأوضاع إقتصادية التي تعيشها الجزائر في ظل الاحتلال.[1]

كما أن السلطة الفرنسية عملت على توريط العمال الجزائريين ومسؤوليهم في قضايا قانونية شائكة لإضعافهم بواسطة المحاكمات والسجون وتوجيه تهم لهم فلم يكن أقل قسوة من المحاكمات البوليسية المذكورة.

كما حكمت الجنح على كل من مصالي وإماش وراجف بستة أشهر سجنا وبغرامة قدرها ألفا فرنك لثلاثتهم وعند استئناف الحكم تم تخفيف مدة الحكم تم تخفيف مدة الحكم.[2]

أما في النصف الثاني من سنة 1934م، تمكن نجم شمال إفريقيا من رفع حجم إصدار لجريدة الأمة حتى بلغ 3000 عدد، وتمكنت القيادة من توزيع الكثير منها في الجزائر، كما بلغ عدد مناضليه العاملين أكثر من 3500 مناضل في تلك السنة.

بدأ النجم في تلقي ضربات السلطات الفرنسية في نوفمبر 1934م، إذ إعتقلت القياديين بتهمة إعادة تشكيل جمعية منحلة وممارسة سياسة معادية لفرنسا، وتم سجنهم لمدة ستة أشهر،[3] هذا أثناء إنعقاد مؤتمر بروكسل وقعت حادثة اختفاء الوثائق الخاصة بالجزائر، التي تعبت الجمعية في تهيئتها ومن الصعب أن تعيد جمعها في الوقت الضيق ووفد الجمعية كان

---

[1] محمد شبوب: تطور الإتجاه الإستقلالي في الجزائر من 1926-1936م، مجلة عصور، العدد 26-27 جويلية- ديسمبر، 2015، 328-329.

[2] عبد الحميد زوزو: مرجع سابق، ص 168-169.

[3] خيثر عبد النور: منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، البساتين بئر مراد رايس 2007، ص 252.

ضمن الوفد الشيوعي الفرنسي، وهذا ما يسمح بالتفكير بالتآمر ضد الجمعية لأنها خارجة على ما كان ينتظر منها.

وقد قال مصالي الحاج بأن علاقته مع الشيوعين بدأت تتوتر بعد إلقاء خطابه في المؤتمر.[1] كما قامت السلطات الفرنسية بتغريمهم بمبلغ مالي قدره 20000 فرنك فرنسي وبعد ثمانية أشهر من ذلك الإجراء قامت في 03 جويلية 1935م بإلغاء القرارات الصادرة في حق النجم وحركتها ونشاطها.[2]

–وفي أوت 1935م صدرت أحكام مختلفة ضد مجموعة أخرى من النجمين في باريس وكان نصيب سي الجيلالي المشرف آنذاك على جريدة الأمة ثلاث سنوات سجنا ومائة فرنك غرامة لأنه حث على الإكتتاب أما علاوة العربي حكم عليه مدة شهر سجنا ومناضلين آخرين وقد هدد النجم بخطر الحل مرة أخرى في ديسمبر 1935م ذلك حينما تقدم وكيل الدولة إلى رئيس محكمة السين ووافق عليه هذا الأخير طلب منه إستحضار جماعة من النجميين أمام المحكمة بتاريخ 11 ديسمبر 1935م لكي يستمعوا إلى الإعلان عن حل نجم شمال إفريقيا.[3]

– لقد حل النجم لأن السلطات الاستعمارية كانت تخشى أن ينتشر شعار الإستقلال وسط الجماهير الشعبية، وقد إستعملت السياسة الاستعمارية كل وسائل السلب والنهب والتجهيل

[1] محمد قنانش: آفاق مغاربية، مصدر سابق، ص 31.

[2] خيثر عبد النور: مرجع سابق، ص 252.

[3] عبد الحميد زوزو: مرجع سابق، ص 171.

والقوانين الإستثنائية نهاية الأمر بالعنصر الأجنبي بواسطة الوعود الكاذبة والمطالب الإصلاحية.[1]

–لقد وجدت الشيوعية الجزائرية نفسها تعاني من عائق جدي هو تبعيتها إزاء الإستراتيجية المقررة في باريس وموسكو، فحتى 1936م لم يكن هناك حزب شيوعي جزائري بل فيدرالية جزائرية للحزب الشيوعي الفرنسي وبعد هذا التاريخ ظهر حزب يحمل اسما وطنيا لكنه لم يتمكن من الإستقلال بقراره السياسي لأن الحزب الشيوعي الفرنسي هو الذي كان يسيره أما بالنسبة للتبعية فكانت مستوحاة من النموذج الروسي كما طبق على أحزاب البلدان الإسلامية في آسيا السوفياتية فحسب هذا النموذج لا يعني حق المستعمرات بالإستقلال بالضرورة وفي كل الحالات إنفصالها عن الدول المستعمرة.[2]

كما أن المؤتمر تعرض للعديد من الصعوبات مثل تحفظات الحكومة الفرنسية الإضطراب الاجتماعي وإستفزاز الإدارة الجزائرية والإقسامات داخلية داخل النجم كما أن المؤتمر أرسل وفدا إلى فرنسا لتقديم النقاط الأساسية للميثاق وعند الرجوع قدم الوفد تقريرا عن سفره خلال تجمع كبير في الملعب البلدي وقد ذكر المؤتمر للحكومة في عدة مرات المطلب لكن مع الأسف لم تأخذ الجبهة أي قرار.[3]

---

[1] أحمد مهساس: مصدر سابق، ص 85.

[2] محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة نجيب عياد، صالح المثلوني، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية موفم للنشر، الجزائر، م1994م، ص 110– ص 111.

[3] محفوظ قداش: جزائر الجزائريين مصدر سابق، ص 315.

مما زاد من حدة الاضطراب ونزاعات من نوع سياسي ومظاهرات كما أن مناورات اليمين لجعل اليمين ينحرف وذلك المسلمين ضد اليهود.

كما أن اغتيال المفتي كحول أعطى الفرصة للإدارة للقيام بعملية إقصائية ضد المؤتمر كما أن الحكومة الفرنسية لم تشجع المؤتمر ولم تأخذه بعين الإعتبار ولم تحقق أي نقطة من مطالبه حتى تعرقل نشاط الحزب الهادف لتحقيق الإستقلال.[1]

كما أن موقف الشيوعيين من مصالي الحاج من العوامل التي ساهمت في حل الحزب فقد أيد الحزب الشيوعي الفرنسي مشروع بلوم فيوليت تأييدا تاما وقد ناصر المشروع مبدأ الإدماج، الذي كان أساسا المشروع وإنقلب الحزب على مصالي وشن حملة شعواء ضده وإعتبروه عدوا للمغاربة، ثم أخذ رجال الحرب يمارسون ضغوطهم على الحكومة الفرنسية حتى أصدرت قرارها بحل الحزب ومن هنا نلاحظ أن الخلاف القائم بين الشيوعيين والفرنسيين والمصاليين أدت إلى القطيعة النهائية وكان مشروع بلوم فيولييت من عوامل حدة الصراع بين الطرفين.[2]

[1] محفوظ قداش: مرجع سابق ، ص 316.

[2] ناهد إبراهيم دسوقي: مرجع سابق، ص 133.

المبحث الثالث: السياسة الفرنسية ضد نشاط حزب الشعب الجزائري.

1 – بوادر ظهور وتأسيسه:

1-1-بوادر ظهور:

إن حزب الشعب الجزائري قد واصل طريق نجم شمال إفريقيا، وإن كان برنامجه الرسمي مخالف لبرنامج النجم في الإصلاحات والتعبير الجديدة إحترازا من المتابعة القانونية وخاصة في الأيام الأولى، وقد ظهر برنامج حزب الشعب بتصريحات المكتب السياسي الذي أعلى بسعيه لتحسين المستوى المادي والأخلاقي للشعب الجزائري، ودفاعه عن كل مطالب الجزائريين.

أما سياسيا فيرفض بتاتا الإندماج والفرنسة.[1]

2- تأسيس حزب الشعب الجزائري:

عند إجتماع أحباب الأمة وهي ال تسمية الجديدة لنجم شمال إفريقيا(Nantere)، بتاريخ 11 مارس 1937م، وأسسوا حزب الشعب الجزائري وقد أودع كل من مصالي الحاج وفيلالي مبارك، أوراق إعتماد الحزب وقوانينه لدى محافظة الشرطة.[2]

---

[1] محفوظ قداش –محمد قنانش: حزب الشعب الجزائري ppa (1937–1939م) وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني ترجمة أودانبية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، سنة 2012، ص 19.

[2] بكار العايش: حزب الشعب الجزائري ودوره في الحركة الوطنية، 1937–1939م، د ط دار شطايبي للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، سنة 1434هـ/2013م، ص 195–196.

لقد ولد هذا الحزب في ظروف عصيبة إستمد نظامه من حزبي الدستور التونسي والحزب الوطني المراكشي و وورثت خلايا و أنصار لنجم الشمال الإفريقي، وكان لرئيسه إتصال كبير بإخوانه في مراكش وتونس ومعطوفة الأمير شكيب أرسلان وهذا ما أدى فعلا بالفرنسيين لمقابلة هذا الحزب بكل ما في إستطاعته من إستنكار وغضب وفي نفس السنة تم إعتقال الزعيم مصالي وجماعة من إخوانه ومن بينهم الشاعر الأديب مفدي زكرياء وحكم عليهم بالسجن لسنتين بحجة أنهم أعادوا تأسيس جمعية النجم المنحلة باسم حزب الشعب وأنهم يقاومون السيادة الفرنسية في الجزائر، ويعملون لصالح الوحدة العربية.[1]

حيث صرح مسؤولو الحزب وخاصة مصالي الحاج ومفدي زكرياء حيث صرح الأول أن برنامج الحزب ينقسم إلى قسمين، المطالب المستعجلة وتعني تطبيق القوانين الديمقراطية والإجتماعية والمطالب السياسية ومنها تأسيس برلمان جزائري مع توضيح مفاهيم الوطنية الجزائرية وستغلال الجزائر أما مفدي ركز على فكرة إنشاء برلمان له الحق التشريعي وينتخب من طرف سكان الجزائر.[2]

بما كانت وثائق هذا الحزب الجديد محررة كلها بالفرنسية غير أن سمعة اللغة العربية قد بلغت أوجها في ذلك الوقت.[3]

---

[1] علال فاسي: مصدر سابق، ص 23.

[2] محفوظ قداش: محمد قنانش، مصدر سابق، ص 19.

[3] عمر بوداود: من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناضل، ترجمة أحمد بن محمد بكلي، د ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2017، ص 25.

والشيء الجديد الذي أتى به هو تكوين نظام عصره ووعي سياسي يكون أساسا في هذه الكلمات الثلاث لا إندماج، لا إنفصال، وإنما تحرر، كما يعمل الحزب مع كامل أطياف الشعب دون تمييز بين الآراء الذي سوف يطلب منها الإإنخراط في برنامجه والتي سيعمل على تلقينها مما يتوافق مع مبادئه ونشاطه دون تميز طبقي او ديني لينشغل أيضا الحزب بجدية الأقاليم العسكرية الجنوبية.[1]

إضافة إلى إعتماد الحزب على الجرائد التي تسعى إلى تغطية أخبار جمعية العامة للحزب، ومشاركته بقوة في الحملة الإنتخابية بالأخص جريدة الأمة، ونشرت تصريحات وبيانات كثيرة للحزب للتعريف به ومطالبه.

وكذلك نجد جرائد أخرى نذكر منها، نشرت لجنة إفريقيا الفرنسي (PSAF)جريدة وهران الصباحية (Ora m matin) وجريدة العدالة (Le justice) وهذا يدل على أن الجرائد كان لها دور فعال في تناول أفكار وأخبار حزب الشعب.[2]

ويكمن الهدف من حزب الشعب سنة 1937م هو تحسين الظروف المعنوية والاجتماعية للجزائريين والمطالبة بالإستقلال الوطني وبإظهار الشخصية الجزائرية ويعبر محفوظ قداش عن مطالب حزب الشباب الجزائري، بقوله "الشعب الجزائري لا يمكنه الإندماج أو الذوبان بل يمكنه الإتحاد".[3]

---

[1] محفوظ قداش: محمد قنانش، المصدر السابق، ص 20-21-22.

[2] بكار العايش: مرجع سابق، ص 262.

[3] محمد بوسلطان حمادي بكاي: القانون الدولي العام وحروب التحرير الجزائرية، د ط ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، سنة 1986، ص 20.

تم إعتقال مصالي الحاج ورفقائه مرة أخرى بعد خروجه من السجن ، عند إعلان الحرب سنة 1939م تم, إصدار الأمر بحل حزب الشعب الجزائري في 26 سبتمبر 1939م ووقع الحكم على مصالي الحاج ورفقائه بالأحكام القاسية من طرف الإصلاح في عمالة قسنطينة باسم جامعة نواب الذي كان يتهم هذه الحركة الدكتور جلول وفرحات عباس.[1]

بحجة أن الحزب يوجه الدعوة إلى السكان المسلمين للعمل ضد فرنسا وضد الحكومة الجبهة الشعبية ويعمل على المساهمة في زيادة شعبية مثيري الشعب ومنظمي الاجتماعات المعادية، كذلك المؤتمر الإسلامي وجه له أيضا ضربات متكررة وخاصة بعد أن حاول أعضاء الحزب الخروج عن عزلتهم والتدخل في بعض المسائل مثل المهاجمة والقبض على الشيخ العقبي.[2]

حيث تضاعفت مشاكل حزب الشعب الجزائري صيف 1937م، وخاصة بعد معارضة مصالي الحاج للإصلاحات التي تبنتها حكومة الجبهة الشعبية ولكنها واجهت صعوبات وعراقيل في داخل فرنسا لقبولها وقد وصفت تلك الإصلاحات التي كانت تعمل الجبهة لتحقيقها بأنها عبارة عن عظم للتمشيش ولا تقضي على التعسف والاضطهاد الموجودين بالجزائر وبلغت حدة الصراع بين الشعب والحزب الشيوعي في شهر جويلية 1937م.[3]

---

[1] يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، الجزء الثاني، د ط، شركة دار هدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 365.

[2] ناهد إبراهيم دسوقي: مرجع سابق، ص 139.

[3] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 304.

كما أن مشروع بلوم فيوليت كان يقترح المواطنة الفرنسية للنخبة الرسمية فقط لا تتجاوز سبعين ألف وهذا يعني إنقطاعهم على المواطنة الجزائرية وعن الأحوال الشخصية وفتح طريق الإدماج.

وقد وقع الإضراب في عاصمة الجزائر العليا أي ألقي القبض على ثلاثة من دعاة الحزب وكذلك في مقاطعة قسنطينة وفي عنابة أين ألقي القبض على كافة رجال الحزب.[1]

كما ساءت العلاقة بين مصالي الحاج والأحزاب التي شكلت فيما بينها المؤتمر الإسلامي وحاول المشاركة في المؤتمر الإسلامي الثاني ولكن طلبه رفض وذلك في شهر جويلية 1937م في صبيحة يوم 27 أوت 1937م جاءت الشرطة إلى بيت مصالي الحاج لتلقي القبض عليه وتنقله إلى سجن بربروس مع قادة حزبه وخوفا من وقوع إضطرابات في حالة تم إستجوابه بالمحكمة وقد إعتقل بتهمة أنه ضد الفرنسيين وقال لرئيس المحكمة أن المطلب الرئيسي للحزب هو التحرير وإنشاء برلمان فرنسي وأنهم يملكون كل شيء لتكوين شعب وفي نهاية الأمر حكمت عليه المحكمة مع 3 من زملائه بالسجن لمدة 24 شهرا ثم تم نقلهم لسجن الحراش.[2]

بالإضافة نشاط الحزب المكثف فقد تصدرت الإدارة الاستعمارية للحزب بالمضايقات والقمع والملاحقات وقد إعتقلت بتهمة المس بأمن الدولة وإعادة منظمة منحلة مجموعة من المناضلين من بينهم مصالي ومفدي زكرياء، وكان حزب الشعب رافض للإدماج لكن الإدارة الفرنسية لم تسمح لمنظمة تنادي بالإستقلال في برنامجها وأن تمارس نشاطها، وهذا الإيقاف

[1] محفوظ قداش: محمد قنانش، حزب الشعب الجزائري، مصدر سابق، ص 54- ص 77.

[2] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 304.

والعرقلة دليل على تخوف السلطة الفرنسية من نشاط الحزب وإنتشار أفكاره الوطنية ودليل على ما كان يتحلى بهم ناضلوا الحزب.[1]

أصبح القمع الإستعماري ضريبة لحزب الشعب الجزائري لأنه الحزب الوحيد الذي كان يسعى لقطع جذور الإستعمار كما أضحى السجن مدرسة للنضال وشهادة وطنية على تحمل الأذى في سبيل تحرير الجزائر.[2]

كان لدى الحزب عشية الحرب منظمتان واحدة في فرنسا والأخرى في الجزائر وكان يضم حوالي 4000 مناضل موزعين كالآتي: 1500 في فرنسا و1500 في مقاطعة الجزائر العاصمة و500 في مقاطعة وهران و500 في مقاطعة قسنطينة إلا أن شعبيته كانت أكبر من هذا بكثير وبما أن الإدارة لا يمكنها أن تتساهل مع نشطاء الحزب الذي ناصبها العداء للسيادة الفرنسية في الجزائر صراحة حل حزب الشعب وفي 26 سبتمبر 1939م منعت جرائده من الصدور الأمة والبرلمان الجزائري.[3]

وقد مثلت سنة 1939م سنة الكوارث بالنسبة للحزب في تلك السنة مات في السجن صديق مصالي الحاج وخليفته في القيادة وهو أرزقي كحال، وقامت الشرطة بإلقاء القبض على مناضلين ناشطين في الحزب أمثال محمد خيضر.[4]

---

[1] محمد الطيب العلوي: مرجع سابق، ص 184-185.

[2] محفوظ قداش ،محمد قنانش: مصدر سابق، ص 181.

[3] محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص 873.

[4] نفسه، ص 196.

أما بالنسبة لإستشهاد أرزقي كحال في 12 أفريل 1939م فقد توفي بعده بأشهر من المعاناة الشديدة و14 شهر من السجن وهو أول مناضل ومسؤول في حزب الشعب توفي بالسجن وتأثر كل المسلمين بوفاته ولعنوا الإمبريالية الفرنسية وذلك لتعرضه للقمع والعذاب في سجن بربروس ولم يأخذ للمستشفى[1].وهذا الفعل الذي قامت به فرنسا بهدف تخويف الجزائريين وإبعادهم عن النضال السياسي.

و القرار الصادر في 26 جويلية 1939م بحل الحزب كان منتظرا صدوره منذ تأسيس الحزب لأن مصالي الحاج نادى بأعلى صوته في باريس نفسها أمام أجهزة الإعلام الدولية وأمام ممثلي دول العالم بإستقلال الجزائر عن فرنسا إستقلالا تاما وإنفصالا كاملا, وإخراج السلطات المدنية والعسكرية والفرنسية من الجزائر فورا، وعملت أيضا الإدارة على حله بحجة أنه يتعاون مع ألمانيا والنازية.[2]

و27 مارس 1941م أصدرت محكمة فيشي العسكرية حكما يدين مصالي الحاج بتهمة مساس بأمن الدولة الفرنسية ويحكم عليه 16 عاما بالأعمال الشاقة وذلك الإعتقال جاء جراء منادات مصالي الحاج فرنسا إلزامها التعويض الشعب الجزائري عن جميع الأضرار التي ألحقت به من اليوم الأول للغزو إلى فرنسا توجد تحت الاحتلال الألماني. ولم يستطيع الوقوف أمامه سوى 13 يوما وسلمت مفاتيح عاصمتها للألمان لذلك فر حكام فرنسا إلى الجزائر، وبدل أن تصدر المحكمة العسكرية الفرنسية التي تعرضت للاحتلال الألماني

[1] محفوظ قداش، محمد قنانش : مصدر سابق ، ص 196 .

[2] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 305.

المباشر أحكامها ضد المحتل الذين إجتاحوا فرنسا قامت بإدانة مصالي الحاج وإعتقاله وهكذا يصدق عليهما المثل العربي القائل: "أسد علي في الحروب نعامة".[1]

مع مطلع شهر نوفمبر 1942م دخلت الجزائر مرحلة جديدة من تطورها السياسي، الذي سيظهر فيها الحلفاء من جهة ولجنة فرنسا من جهة أخرى محاولة ملء فراغ في الجوانب الوطنية حيث أن إنزال الحلفاء في 8 نوفمبر 1942م فتح الباب أمام الجزائريين قصد تحرك سياسي مصالي الحاج [2],سبب قرارات الصادرة بشأنها من جهته الأسباب القمعية التي سلطت عند كل من حاول من الجزائريين مناوشة فرنسا المنهزمة بتقديم مقترحات سياسية معاكسة لإدارة السلطات الاستعمارية ومن جهة أخرى قد إتضح للشعب الجزائري منذ 1940م أن فرنسا المنهزمة صارت تراهن في استعادة أراضيها من قوات الحلفاء وهو ما تأكد فعلا إذ أن إنزال الحلفاء بالشمال الإفريقي مالت كل كافة الحرب بين الحلفاء وقوات دول المحور لصالح الحلفاء[3].

كما أن حلول قوات الحلفاء الإنجليزي والأمريكاني في منظمة الشمال الإفريقي كثرة الإستراتيجية مما تميز به من موقع المنطقة من أهمية إستراتيجية كما لها أثر واضح في سير معارك البرية والبحرية والجوية أما بالنسبة للجزائر فإن إنزال قوات الحلفاء في 8 نوفمبر 1940م كان مناسبة مشجعة للفعاليات الحزب الجزائري لطرح القضية حق تقرير مصير الشعب الجزائري، معتمد في تلك في ما كان قادة دول الحلفاء ووسائل إعلامهم ينشرون به

[1] بشير كتشة الفرجي: مرجع سابق، ص 126.

[2] عبد القادر الجيلالي بن موسى : حركة الإنتصار ، مرجع سابق ، ص 16 .

[3] عامر رجيلة: 8 ماي 1945م، المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، د ط. ديوان المطبوعات الجامعية ,الجزائر، ص36.

في مواجهة إعلام النازية والفاشية[1] وكانت نظرة الجزائريين لقوات الألمان يطغى عليها طابع التفاؤل و الأمل وفي محاولة من السلطات الفرنسية إجراء هذا التحرك قصد التحكم في تطوره ذلك إقدام الحاكم العام بيروتون على إتخاذ بعض إجراءات متمثلة في إعادة الشرعية الحزب الشيوعي الجزائري وإطلاق سراح المعتقلين من مناضلي ش.ج من تحديد الإقامة بعيد عن المدن الكبرى أما مصالي الذي كان مسجونا (الأمير LAMBR) فقد أفرج عنه في سنة 1943م ليوضع تحت الإقامة الجبرية[2].

وفي 19 أبريل 1945م وقعت مناوشات عنيفة بين قوات الاحتلال الفرنسي ومناضلي من ح.ش.ج عند مرور والي ولاية العاصمة قرب مقر إعتقال مصالي الحاج مما أدى إلى نقله إلى (القليعة) لأن مناضلي الحزب المذكور إعتبروا مرور والي العاصمة في مقر مصالي إستفزازا صارخا لشعورهم فردوا غليه بالعنف[3].

*أحداث 08 ماي 1945م وأثرها على حزب الشعب الجزائري:

كانت أحداث 8 ماي هي الشرارة التي أضاءت طريق الكفاح المسلح وقطعت الطريق على أنصاف الحلول فإن سنة 1936م كانت هي المنطلق للكفاح السياسي والمد الثوري والمنعطف التاريخي وكان أول نوفمبر 1954م هو نتيجة لهذه المسيرة فأول نوفمبر ولد سنة 1936م وبلغ سن الرشد في أحداث 8 ماي 1945م وأصبح سيد نفسه سنة 1945م.

[1] عامر رجيليه: مرجع سابق، ص36.

[2] عامر رجيلة: مرجع نفسه، ص37.

[3] بشير كاشة الفرحي: مرجع سابق، ص127.

إن الشعب الجزائري لم يعرف الحياة السياسية منذ احتلال بلاده سنة 1830م إلا في هذه السنة ونجحت فيه الجبهة الشعبية في الإنتخابات التشريعية بفرنسا وخرجت فيها الحركة الوطنية للتنظيم والوعي في واضح النهار[1].

بعد نجاح الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، قام الشعب الجزائري بالمظاهرات المعروفة وكان من أسباب تلك المجازر الوحشية هو التجنيد الإجباري الذي فرضته الإدارة الفرنسية على الجزائر.

نزول الألمان كان من أهم الأسباب التي شجعت الجزائر وشكلت دعما إضافيا للأطروحات الممجدة للحركة الوطنية على ما تضمنته الحرب العالمية2 من نتائج إيجابية للشعب الجزائري وتختلف المصادر في الدوافع التي أدت إلى المظاهرات وذلك من خلال الطلبات التي قدمتها من حركة أحباب البيان لسلطة الاحتلال في كثير من المدن الجزائرية للحصول على رخصة القيام المظاهرات[2] والتي قبلت كلها بموافقة أو تذهب الرؤيا أن الرخصة التي منحت بشروط منها عدم رفع العلم الجزائري والهتاف بحياة مصالي والاستقلال ولكن من يضمن الأفوان أن لا نتكلم حيث نجد من المظاهرات مجموعة "رفعوا العلم الوطنية لدول الحلفاء، وشعارات التنديد بالفاشية والنازية، بينما بعض المجموعات الأخرى مطالبين

[1] محمد قنانش: آفاق مغاربية المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945م، د ط , طبعة بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعة وحدة مغاربية، الجزائر، سنة 2009، ص45.

[2] نفسه: ص45.

سقوط الاستعمار تحيا الشعب الجزائر والحرية والاستقلال للشعب الجزائري وإطلاق سراح مصالي الحاج".[1]

حيث كانت تلك المظاهرات من تنظيم حزب الشعب الجزائري، حيث كانت هذه المظاهرات وليدة سياسة الاستعمار ضد مصالي الحاج والقرار إعادة مصالي إلى السجن في بوغار يوم 18 أفريل 1945م كتعبير عن عجزها على مواجهة ما أصبحت تمثله حركة أحباب البيان في أوساط الشعب الجزائري فقبل هذا الإجراء القاضي بسجن مصالي بمواجهة من السخط والمظاهرات لصالح إطلاق سراحه فنقلته السلطات الفرنسية إلى شرشال ثم إلى المنيعة بالجنوب الجزائري ومنها برازافيل بإفريقيا.

حيث قاموا بالإحتفال بهذه المناسبة وكان أغلبهم من العمال في الخارج , نهاية نوفمبر الذي صادف اليوم العالمي للعمال في مختلف المدن كانت أغلبها هادئة وسلمية لما قام حزب الشعب المنحل وأنصاره بمظاهرات ورفعوا العلم مع لافتات تطالب بالإستقلال، فحصل الصدام الأول بين الجهتين لكن لم يكن إصطدام خطيرا، بعد أسبوع واحد من هذا الصدام حاول محافظ الشرطة الفرنسي لوسيان أوليفري(Lecieni olivier) في مدينة سطيف يوم 8 ماي 1945م بنزع العلم من حامله بوزيد شعال الذي سقط شهيدا فحصل إشتباك عنيف بين

[1] الطيب لباز: مظاهرات 8ماي 1945 م في الجزائر الإسباب والنتائج ، المجلة التاريخية الجزائرية جامعة زيان عشور ،الجلفة ، م 5، ع1 ،2021، ص620

الطرفين وسرعان ما تفاقم وإمتد حتى شمال القسم الشرقي والجنوب الشرقي من الجزائر إستخدم فيه جيش الاحتلال كامل قوته وأسلحته...."[1]

وكانت هذه النتائج وخيمة كما هو المعروف حيث سارع حزب الشعب الجزائري إلى تصويب سهامه إتجاه الحركة الوطنية وحمل مسؤولية ما حدث إلى حزب الشعب الذي وصف مناضليه بالنازية والفاشيين وتشكل وفد من شيوعيين لحزب الشعب الفرنسي توجه إلى الحكومة العامة يتهم فيه صراحة التحالف الحاصل بين الوطنين وبعض الأفراد المنخرطين في منظمات تدعم الديمقراطية ومع الإستعماريين الفاشيين وفي مدينة قالمة إتخذ شيوعيون المواقف نفسها وراحوا يؤيدون ويساندون ويشاركون في المجازر التي أرتكبها أندري أشياري في حق القائمين.[2]

نتيجة كذلك إلتفاف سكان المناطق الريفية كانوا جاهزين للعمل ضمن نشاط حزب الشعب كدلك الفلاحين الذين حصروا من كل الجهات بالقذف الطياران والبحرية لم يعد أمامهم سوى الخضوع وقبول الإهانات وعمليات الإخضاع هذه أظهرت لقادة حزب الشعب حجم قمع تحول مجزرة وحملتهم على إلغاء أمر الإنتفاضة وضرورة العمل المسلح، ولاجدوى من العمل مع مستعمر لا يعرف الرحمة.[3]

---

[1] محمد العيد مظمر: ثورة نوفمبر 1954 في الجزائر (1954-1962م) (أوراس النمامشة) أو فاتحة النار، د ط، دار الهدى الجزائر، دن،، ص 67.

[2] السبتي بن شعبان: الحركة الوطنية في منطقة قالمة (1919-1954م) ,رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ، تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة،1430هـ-143هـ/ 2009-2010م، ص 52.

[3] محفوظ قداش محمد قناش: صمود و مقاومة، مرجع سابق، ص 97-99.

وهذا ما تنبته حركة إنتصار الحريات الديمقراطية بالعمل على تنظيم واحد و جبهة متحدة سيما وجود تقاربات بين سياسيين في هذا الإتجاه الذي حدث أثناء ح ع 2 التي أدت بالموافقة على تلبية مطالب دعاة الإستقلال والمنادين بجمهورية جزائرية على النموذج الفرنسي (اللائكي) كانت مطالب المؤتمر الإسلامي ف بدايته إنشاء تجمع أصدقاء البيان والحرية (AML) من طرف علماء الإندماج لكن هذا لم يدم حيث أن مصالي الحاج كان متمسك بمطالبه المبدئية بإنشاء جمهورية جزائرية مستقلة ومن هنا كانت 8 ماي 1945م هي بداية بلوغ وتطور الشعب الجزائري توازنه الروحي والثقافي والاجتماعي[1] وفي نهاية سنة 1945م وبداية سنة 1946م تم إعلان بناء الحركة الوطنية وميلاد حركة انتصارالحريات الديمقراطية سنة 1946م.[2]

[1] ناصر الدين سعيدوني: الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائري، من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، الطبعة 2، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، سنة 1430هـ-2009م، ص 153.

[2] أحمد مريوش : دراسات وأبحاث بتاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، الجزء الأول مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزئر سنة 2013، ص 169.

المبحث الرابع: السياسة الاستعمارية ضد حركة (انتصار الحريات الديمقراطية).

وبعد إنتهاء أحداث 8 ماي 1945م التي خلفت وراءها مأساة وجروح عميقة من القمع الوحشي في نفس كل جزائري كبير أو صغير الذي تأكد فيها الإستعمار مصمما على ممارسته الوحشية والهمجية في سياسته الإجرامية[1] أثبت إصراره على تصفية الحركات الوطنية وبدأ النضال يأخذ منعرجا آخر وبدأ التفكير في العمل المسلح حيث أظهرت أحكام جديدة في أوساط المناضلين السلمي وتدعوا للكفاح المسلح.[2]

1- تأسيس حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية:

كانت الإدارة السياسية الاستعمارية على نحو من الليونة لأجل تهدئة الأوضاع والرجوع إلى السلم، بعد تلك المجازر سنة 1945م وبد تأسيس الحزب الجديد تم وضع جهاز عسكري سري يسعى للتحضير للثورة لتجديد نشاط حزب الشعب المنحل[3] والمشاركة في الإنتخابات التي كانت سببا في إنشاء حركة إنتصار الحريات الديمقراطية التي أصبحت تغطية لحزب الشعب الجزائري[4] ومن هنا تأسست (ح. إ. ح. د) عقب العفو الشامل حيث

---

[1] أحمد بن بلة: مذكرات أحمد بن بلة، نقلا عن روبير ميرل، ترجمة الطيف الأخضر, د ط ، دراسات منشورات دار الأمة، دس ,ص 67.

[2] عثمان مسعود: مصطفى بن بولعيد، مواقف وأحداث، ط4، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع 2013، ص 34.

[3] عبد الكامل جويبة: الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1946-1954م , وزارة الثقافة، الجزائر، د س، ص 131.

[4] جيلالي صاري: محفوظ قداش، المقاومة السياسية من 1900-1954م، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987م، ص 91.

وجدوا أنصار الحزب أنفسهم بعد حوادث 1945م المأساوية مترددين حول مواصلة نشاطهم السردي وبين نزولهم إلى العلنية مثل الأحزاب الأخرى وبعد تحاورهم قرروا تشكيل حزب جديد وبعد خروج مصالي الحاج من السجن يوم 11 أوت 1946م عاد إلى الجزائر يوم 13 من نفس الشهر وأقام بقرية بوزريعة قرب مدينة الجزائر حيث أعلن رفقة زملائه الأمين دباغين وحسين لحول وأحمد مزغنة ومحمد خيضر، عن تأسيس (ح، إ، ح، د) في شهر 2 أكتوبر 1946م وكان الحزب يؤيد قيام جمعية تأسيسية جزائرية ذات سيادة منتخبة على أساس الإقتراع العام دون تمييز.[1]

وبعد أن كان مصالي رئيس لنجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب الجزائري أصبح مؤهلا لرئاسة حركة انتصار الحريات الديمقراطية بإعتباره إستمرارا لهذا الأخير من وجهة النظر القانونية ومع نهاية العمل السري التي بدأت سنة 1939م وعاد الحزب إلى الساحة السياسية بطريقة علنية وشبه قانونية بزعامة مصالي الحاج لممارسة نشاطه السياسي إلى غاية سنة 1954م وهذا على ضوء بعض التسهيلات الطفيفة فيا يخص التعددية الحزبية التي غضت الإدارة الاستعمارية بصرها عنها وبالرغم من العراقيل الكثرة التي وضعتها في وجه الحريات العامة.[2]

وعند الإنتهاء من تأسيس الحزب الجديد تم العمل على وضع مبادئ للحركة شاملة للمحاور التالية: الجزائر أمة.

---

[1] قدادرة شايب: تحولات الحركة الوطنية الجزائرية بعد لحرب العالمية الثانية 1945-1954م, مجلة العلوم الإنسانية، العدد 30 ديسمبر 2008، ص 144.

[2] بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر 1954م , ترجمة مسعود حاج مسعود، ط2 ، دار الشاطبية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1433هـ-2012م، ص 161-162.

– تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها على الجزائر ذلك المبدأ الذي يعترف به الدستور الفرنسي وميثاق الأمم المتحدة الذي وقعت عليه فرنسا بنفسها.[1]

– إنتخاب مجلس وطني ذو سيادة من قبل جميع الجزائريين والعام المباشر.

– تأسيس جمهورية ديمقراطية إجتماعية.[2]

2– برنامج حركة الانتصار الحريات ومطالبها:

كان ميلاد ح، إ، ح، في 2 نوفمبر سنة 1946م بداية مرحلة جديدة في مسلسل نضال طويل قديم، إن الحركة هي صورة متجددة لحزب الشعب ومرحلة أخرى من مراحل تطوره على مستوى البرامج والهياكل والتنظيمات، تختلف ولكن برنامج واحد تمحور حول الأهداف الآتية:

– الدفاع عن مصالح مسلمي الشمال الإفريقي المادية والأدبية والاجتماعية.

– تكوين وترقية مناضلي الحزب.

– المطالبة بإستقلال الشمال الإفريقي كله.

– إجلاء تام للجيش الفرنسي عن الجزائر والدعوة إلى تكوين جيش وطني.[3]

---

[1] عبد الكامل جويبة: مرجع سابق، ص 133.

[2] أحمد الشقيزي: قصة الثورة الجزائرية من الاحتلال إلى الإستقلال، د ط، دار العودة ، بيروت ، د س ص 43.

[3] مومن العمري: مرجع سابق، ص 74.

3- أهداف حركة إنتصار الحريات الديموقراطية:

خلال تأسيس هذا الحزب الجديد تم وضع أهداف له التي يقوم عليه من أجل استرجاع الحرية:

- إنهاء الهيمنة الليبرالية واسترجاع السيادة.

- كما أوصى بالكفاح السياسي في كافة أشكاله وبتنظيم الجماهير على رأس لجنتها وإصدار هيئة منتخبة من طرف المجلس الوطني.

- تواجد أعضاء من اللجنة المركزية ومنتخبين من حزب الشعب الجزائري.[1]

- دفاع عن مصالح المسلمين شمال إفريقيا المادية والأدبية والاجتماعية.

- الإجلاء التام للجيش الفرنسي من الجزائر.

- الدعوة لتكوين جيش وطني.

- المطالبة بإستقلال شمال الإفريقي عليه.

- إجراء إنتخابات عامة من غير تفريق والدين.

- إقامة جمهورية جزائرية مستقلة ديمقراطية اجتماعية تتمتع بكامل الصلاحيات التنفيذية والتشريعية والقضائية تلتزم بالحياد وتعمل على إنشاء إتحاد شمال إفريقيا، وتدعم الصلات بالمجموعة العربية الإسلامية.[1]

[1] محفوظ قداش، جيلالي صاري: مرجع سابق، ص 113.

أما بالنسبة للإنتخابات فإن وضع الجزائر تغير بعدد القانون الجديد الذي وافق عليه البرلمان الفرنسي والذي صدر في 20 سبتمبر 1947م بتكوين مجلس جزائري يضم الأوروبيين والجزائريين للتمثيل في البرلمان الفرنسي قد تحقق وأصبح من حق المسلمين إرسال 15 نائبا لتمثيلهم هناك لكن المشكلة بالنسبة للأوروبيين هل يسمحون للوطنين الجزائريين أن ينالوا مقاعد في البرلمان الجزائري أو الفرنسي أو يطالبوا بالمساواة التامة وتحويلهم من أغلبية مفروضة بالقوة لذلك رأوا أن الحل في ذلك حسب رأيهم هو تزوير الإنتخابات لذلك لابد عليهم من تعيين حاكم يؤمن ويطبق هذه السياسة الجديدة.[2]

وقد إجتهدت الإدارة الفرنسية في وضع المناورات المنافية حق المواطنين في التعبير عن أفكارهم وكانت خطة الوالي العام نايجلان هي منع المرشحين الوطنيين من الوصول إلى المجالس المنتخبة وخاصة المتطرفين منهم وإيصال الإدارة لهذه المناصب عن طريق تزوير الإنتخابات.[3]

وتم تنصيب الحاكم العام نايجلان حاكما جديد لفرنسا في الجزائر في11 فيفري 1948م وهو معروف بإستعمال العنف ضد الإنفصاليين وقد أشرف على الإنتخابات الخاصة بإنشاء أول مجلس جزائري يوم 04 أفريل 1948م والتي كانت من المفروض أن تجري يوم 15

[1] عبد الكامل جويبة: مرجع سابق، ص 134.

[2] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 315.

[3] عبد الله مقلاتي: المرجع في التاريخ، مرجع سابق، ص 189.

جانفي 1948م ولكن تأخرت حتى يتم تعيين الحاكم البارع في تزوير الإنتخبات وتعيين الأشخاص الموالين لفرنسا.[1]

استطاع الوالي العام سنة 1948م أن يحتل المجلس الجزائري وأن ينصب فيه من يشاء وأصبحت الإنتخابات أكثر تزويرا وفضائحا مثل:

- تزوير فضيحة إنتخابات مارس 1949م.
- تزوير وفضيحة إنتخابات في المجلس الجزائري الجزئية في فيفري 1951م.
- تزوير الإنتخابات التشريعية في جوان 1951م.
- تزوير وفضيحة في الإنتخابات البلدية في أفريل 1954م.

وقد قاطع الإنتخابات حزب حركة ا. ح. د بعد الانتخابات التشريعية التي أجريت سنة 1951م.[2]

و بذلك كانت كتلة المعمرين تفتخر بإنتهاكها حرمة القانون وبتجاهلها المسلمين الذين يغذون بضرائبهم ميزانية الجزائر وتجاهلها مطامح الشعب الجزائري وعرقلة نشاط أحزاب الحركة الوطنية.

وقد جرى تزوير الإنتخابات في مجال واسع وشكلت الفظافظة التي انهل بها القمع على حزب الشعب وح. ا. ح. د وعلى الأهالي صدمة قاسية بشكل خاص بالنسبة للمناظلين،

[1] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 315.

[2] فرحات عباس: ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 136-137.

وشكلت نزيفا في المال وفي الرجال وتم توقيف بعض المناضلين أمثال حسين لحول والحاج شرشالي، اللذان أوقفا في 3 نيسان 1948م خلال لقاء جماهيري في بليدة وحكم عليهما بستة أشهر سجن وكانت الإدارة الاستعمارية تقضي على تقدمها بالعنف.[1]

وكانت تهدف من وراء التزوير إلى تعميق الشقة بين الهيئات والأحزاب الوطنية ومنع إقامة وحدة وطنية حتى لا يقوى عليها الخطر وتشتد المقاومة ضدها، وقد أدرك ساسة الأحزاب ذلك خاصة أن سنوات الأربعينيات إشتد فيها الإرهاب الاستعماري بشكل فظيع وأصبح الشعب يتعرض للمزيد من التنكيل والتقتيل دون سبب والمبالغة دون سبب في الإهانة ودوس قيم الإنسان الجزائري.[2]

4-أزمات حركات انتصار للحريات الديمقراطية:

4- 1-أزمة انكشاف المنظمة الخاصة:

بعد أزمة الإنتخابات التي عرفها حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية الذي أدى إلى إفشال نضالها السياسي لجأ الحزب إلى إيجاد حل بديل لتحقيق أهدافه وتحقيق مطلب الإستقلال والتجأ هذه المرة إلى العمل المسلح مشكلا في المنظمة الخاصة والتي تعرف على أنها:

[1] محمد حربي: الجزائر 1954-1962م، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر كميل قيصر داغر مؤسسة الأبحاث الفرنسية ش,م,م , بيروت لبنان ,1980 م , ص50

[2] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص 125.

***تعريف المنظمة الخاصة:**

هي منظمة سرية عسكرية تابعة للحزب الوطني الجزائري لقد سلمت مهمة تسييرها وتنظيمها إلى القائد محمد بلوزداد، كونه يتمتع بتجربة خاصة في هذا الميدان إذ أنه كان هو المسؤول على لجنة الأمن التي كان الحزب قد أنشأها سنة 1944م.[1]

كذلك أحمد بن بلا من الشخصيات الأساسية التي إتخذت القرارات ودفعت عنه دلك بتكوين حزب رسمي بعدما ماخرجت فرنسا بنتيجة وهي ضربتها التي وجهتها للشعب الجزائري أو بالأحرى مذبحة عام 1945م التي لم تفدها في شيء، ولم تستطيع تقليص الإتجاه الوطني التحرري وكان رغبة فرنسا أن تكون فحزب ظاهر وتجرى الإنتخابات لكن هدفها آخر وهو أن يكون التيار الوطني تحت قيادتها ورقابتها وكانت هذه حيلة منها لتوجيه ضربة جديدة.[2]

أما بالنسبة للتنظيم الهيكلي فقد اعتمد وكان قائما على ثلاث مستويات قيادة الأركان وتتكون من منسق رئيسي للأركان ومدرب عسكري مفتش مسؤولون على مستوى العمالات.

أما الإتصال بالمكتب السياسي للحزب فكان يتم من خلال شخص واحد.

وقد قسمت العمالات إلى مناطق.

---

[1] إبراهيم لونيسي : المنظمة الخاصة –LOS– أو المخ المدبر لثورة الفاتح من نوفمبر 1954م، د م ن د س , ص 56.

[2] أحمد منصور: الرئيس أحمد بن بلا يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، د ط، الدار العربية للعلوم ناشرون دار ابن حرم للطباعة والنشر والتوزيع، الجزيرة، د س، ص 60.

الجزائر كانت مقسمة لخمس مناطق أما عمالة قسنطينة إلى أربع مناطق وعمالة وهران منطقة واحدة.

وتم على مستوى قيادة أركان المنظمة إنشاء مصلحة عامة تضم عدة أقسام متخصصة فيما يلي: قسم المتفجرات، قسم الإشارة ,قسم الطوارئ.[1]

ومن ال,الإنجازات التي حققتها المنظمة الخاصة نذكر بعضا منها:

– تجنيد المناضلين وفق مقاييس مشددة وبعد إمتحانات صعبة وبعد أداء القسم وتزويدهم بمعلومات عسكرية نظرية وتطبيقية.

– سعت للحصول على الأسلحة بجميع الوسائل بجمعها وشرائها من داخل البلاد وخارجها.

– أنشئت مراكز لصنع الأسلحة والذخيرة الحربية والمتفجرات.

– أولت أهمية للإستعلامات والمتابعة الخونة للتعرف على تنظيمات وتطلعات الأجهزة العسكرية الإدارية البوليسية الفرنسية وكذلك الخونة الذين تعتمد عليهم الشرطة الفرنسية في كل الأوقات.[2]

قامت بإعدام خونة القضية الجزائرية ومجرم في خدمة الباشا آيت علي واثني عشر ميليشي في برج منايل والهجوم على بريد وهران , إضافة لمحاولة تدمير نصب تذكاري دشنه نايجلان الذي كان يتظاهر بالعنف إلا أن عملها لم يؤدي أي إنتفاضة.

---

[1] عامر رخلية: المنعطف الحاسم 8 ماي 1945م المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص 114، ص 195.

[2] محمد الطيب العلوي: مرجع سابق، ص 242.

وفي سنة 1948م قدم تقريرا لإجراءات خاصة لتحضير الثورة وتقوية المنظمة الخاصة وعينت اللجنة المركزية لمتابعة تطبيق القرارات التي تؤدي إلى حرب التحرير.

طلب وفد المنظمة الخاصة على الوطنيين التونسيين والمغاربة توحيد الأهداف الإستراتيجية في البلدان الثلاث لكن رفض التونسيون وفي نفس الوقت سمحوا لابن بلة الإتصال ببعض النشطاء أما المغاربة إعتبروا الإستراتيجية المشتركة لم تأت بعد.[1]

لقد إستهوى بعض عناصر النضال تجربة الحاكم نيجلان في ظل الشرعية الاستعمارية وأصبحوا يمليون إليه أكثر مما يميلون إلى تقوية العمل السري ودعمه وإعداده إعدادا جيدا لخوض المعركة المسلحة وفي سنة 1949م دخل الحزب في أزمة داخلية عنيفة ذات حدين أزمة في القيادة والتي أدت إلى خروج بعض العناصر القيادية وطردهم من الحزب وأزمة في العلاقات بين القادة وقواعد الحزب من جهة ثانية.[2]

كذلك أزمة فشل العملية التأديبية التي جرت في 18 مارس 1950م بناحية تبسة ضد أحد قدماء المناضلين المتهم بإفشاء الأسرار التي كانت بحوزته عن المنظمة الخاصة فبعد فرار العنصر المشتبه فيه من قبضة الكومندوس الذي قام بإختطافه، سارع إلى إطلاع مصالح البوليس على وجود شبكات شبه عسكرية تابعة للحزب وفي ليلة 18 و19 مارس 1950م

[1] محفوظ قداش: جزائر الجزائريين، مصدر سابق، ص 380.

[2] جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، د ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، طبع المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار وحدة الطباعة بالرويبة، الجزائر، 1994م ص 220.

أسفرت عملية البحث التي نفذها رجال الدرك على وقوع إعتقالات عديدة وإستعمال الشرطة مداهمات شملت كافة أرجاء التراب الوطني.[1]

ولإنتزاع الإعترافات عنوة من المستجوبين لجأت الشرطة أثناء جلسات الإستنطاق إلى إستعمال تشكيلة متنوعة من أساليب التعذيب والعنف الجسدي والفلقة بالسجائر والكهرباء وغطس المتهم في حوض الماء وغيرها من الممارسات وصحيح أن الشكوك كانت تساور الشرطة بخصوص وجود المنظمة السرية ولكنها لم تتصور مدى أهميتها إلى أن وقعت حادثة تبسة[2] حين قام بعض العناصر ضد عبد القادر خياري بعملية تأديبية إلا أنه تمكن من النجاة والهروب وأخبر الشرطة بالعملية وببعض الأسماء وتسببت هذه العملية في كارثة للمنظمة إذ إكتشف أمرها من قبل السلطة الفرنسيةسنة 1950م, وتعرفت الشرطة على أعضائها وألقت القبض على أكثر من ثلاثمائة مناضل موزعين في القطر وسيقوا إلى السجن وصدرت ضدهم أحكام قاسية أما بقية المناضلين تفرقوا وإختفى بعضهم[3] وإستطاعوا الفرار في الجبال وذهبوا إلى فرنسا والقاهرة وتم تعيينهم من طرف الحزب في مناطق غير منطقتهم.[4]

وكما إعتقل عبان رمضان وحكم عليه بالسجن مع أنه كان إطار سياسيا لكن الإدانة إستهدفته كمسؤول عن المنظمة الخاصة بالصومام، حيث انتبه ديدوش مراد وبوضياف كان هدف الاستعمار الفرنسي واضحا.

---

[1] بن يوسف بن خذة: مصدر سابق، ص 214.

[2] نفسه: ص 214.

[3] محمد الطيب العلوي: مرجع سابق، ص 247.

[4] محفوظ قداش: تاريخ مصدر سابق، ص 381.

هو تحطيم المنظمة الخاصة التي وإن لم تكن العمود الفقري فهي أرضية رسوا وانطلاق القوات الثورية على الأقل على المستوى الدعائي والقانوني نفت قيادة الحزب نفيا قاطعا وجود المنظمة الخاصة واعتبرته من(نسيج الخيال) والأجهزة الخفية للحكومة العامة ونددت بوجود مؤامرات كولونيالية،[1] والتي سعت إلى العمل على جبهتين أساسيتين هما:

– الجبهة السياسية التي خصصتها لزرع بذور الشقاق في صفوف حركة أحباب البيان والحرية بقصد فصل من كانوا يسمون بالمعتدلين والمنتخبين على مناضلي الحركة المصالية مستعملة في ذلك وسائل الترغيب والترهيب.

– الجبهة المادية التي خصصتها لوسائل القمع الضرورية لإنجاز مهمة الا ستئصال ولتوفير الإمكانيات العسكرية والأمنية اللازمة لخنق بوادر الثورة في الوقت المناسب،[2] ومن بين هذه الإجراءات التي إتخذتها الإدارة الاستعمارية نذكر:

– حصر المناطق التي تجمع التقارير المخابراتية على أنها أوكار للحركة المصالية العاملة على تحقيق الإنفصال عن فرنسا بواسطة استرجاع السيادة الوطنية.

– تدريب الجيش الفرنسي المرابطة على التصدي لحرب العصابات.

– العمل على إبادة إطارات ومناضلي حزب الشعب.[1]

---

[1] حسين آيت أحمد، روح الإستقلال: مذكرات مكافح 1942–1952م، ترجمة عن الفرنسية سعيد جعفر د ط ، منشورات برزخ ، م كتبة طريق العلم www.booksuarab.com الإذاعة القانونية، 200 ص 215.

[2] العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1 ، د ط ، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999 ص 75.

4-2 -أزمة الأمين دباغين:

تعد أزمة الأمين دباغين الذي كان من ألمع مناضلي الحركة وأكثرهم نشاطا وقد إحتل مكانة مرموقة بين قاد الحركة خاصة، وهذا ما أهله ليكون أمينا عاما للحركة بعدإنعقاد المؤتمر الأول في فيفري سنة 1947م، وهو المنصب الثاني بعد الرئيس مباشرة وإذ كان الخلاف بين محمد دباغين وبعض أعضاء قيادة الحركة وعلى رأسهم مصالي الحاج شخصيا يعود إلى ندوة الإطارات التي إنعقدت في ديسمبر 1946م بعد طرح قضية مشاركة الحركة في الإنتخابات[2] والعمل من أجل إقناع أغلبية اللجنة المركزية بضرورة المشاركة وقد فضل الأمين الإبتعاد بشكل غير رسمي عن الحركة وإنقطع تماما عن حضور جلساتها والمشاركة في نشاطات القيادة كما إمتنع عن تقديم التقارير عن نشاطاته النضالية وكذلك المتعلقة بالبرلمان الفرنسي[3].

وعندما سكت عند قضية أنصار البربرية في اللجنة المركزية للحزب فقد تم فصله وإبعاده عن الحزب يوم 2 ديسمبر 1949م وذلك بدعوى أنه غير منضبط ولم يدفع المكافأة المالية التي يحصل عليها بصفته نائب في البرلمان الفرنسي للحزب وأن سبب الطرد يعود أساسا إلى وجود أنصار البربرية في الجناح الذي يتزعمه وخاصة أنهم كانوا ينكرون لعروبة الجزائر[4]، وقد وجه البربريست دعما غير منتظر لأمين وكانا يستعملان بعضهما لأغراض لا

---

[1] العربي الزبيري: مرجع نفسه، ص 75.

[2] مومن العمري: مرجع سابق، ص201.

[3] درعي فاطمة: أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية في كتابات القادة السياسية، (بن يوسف بن خدة نموذجا)، مجلة عصور، المجلد 2، العدد 3، ديسمبر، 2001، ص288.

[4] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص319.

علاقة لها بمصلحة الحرب ونتيجة سكوته خرج المؤتمر لا عزيمة له كل القضايا والدسائس تحاك في مكتب الأمين الذي أصبح يتظاهر بمظهر الزعيم عندما فوضت له السلطات المطلقة لقيادة السياسة الخارجية وبفضل الثقة التي حضي بها البربريزم من طرف الأمين نقلت من فرنسا أعمال التفرقة والتخريب إلى الجزائر[1].

وقد أحدث إنسحابه هزة في صفوف المناضلين وخاصة الشباب الثوري الذي كان يرى فيه الأمل والريادة في البحث عن مخرج لهم من تلك الأزمة التي أبعدتهم عن جوهر الصراع مع السلطات الاستعمارية وساد التذمر في أوساطهم وذلك دليل على إنحراف إدارة الحركة عن المنهج الثوري الذي رسمته لنفسها مند سنين عازمة على تحقيق المطامح الشعبية بقوة السلاح[2].

وتعتبر أزمة الأمين من الأزمات الحادة التي تعرض لها التيار الإستقلالي حيث روي عنه أنه قال: "كونت أحباب البيان فأخذها مني فرحات عباس وكونت ج.إ.ح.د فأخذها مني أحمد مزغنة وهنا يظهر الخلاف حول الزعامة.[3]

4-3-الأزمة البربرية:

تعد أحد عوائق نشاط حزب حركة انتصار للحريات الديمقراطية حيث عرفت سنوات 1949-1950م إنفجارا يدعى بأزمة الإنتماء البربري تلك قضية تورط فيها بالخصوص

---

[1] يحي بوعزيز: الإتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية1946-19م، طبعة خاصة عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص12، ص13، ص14.

[2] مومن العمري: مرجع سابق، ص204.

[3] يحي بوعزيز : الاتجاه اليمني ,مرجع سابق ,ص18

مثقفون شباب من القبائل العليا تحت "قيادة بناي واعلي" وكان ولد حمودة مسؤول المنظمة الخاصة على كافة بلاد القبائل واحدا منهم[1].

وهي مؤامرة خططت لها الإدارة الاستعمارية لزرع الشقاق في أوساط حزب الشعب الجزائري قصد منعه من توظيف الدروس المستخلصة من حركة مايو الثورية، بما لا يدع أي مجال للشك على أن الشعب الموحد وراء قيادة متنورة قادرة على صنع المعجزة وقد إستفاد من مراحل تنفيذ المؤامرة كل من الشيوعيين واللائكيين الذين يهمهم ضرب الإيديولوجية الوطنية في أعماقها، أما الشيوعيين إعتبروا الأمة الجزائرية مكونة من العرب والقبائل ويمكن التعايش معها.

أما اللائكيون إستغلوا الوضع للمطالبة بتحييد الإسلام عن كل نشاط سياسي خاصة وأن معظمهم من ضحايا حركة التنصير الحادة في الجزائر[2].

وأما اليساريون شرعوا في إنشاء حركة شعبية للبربرية وإقرار أعضاء اللجنة الفيدرالية بأغلبية 28 صوت من جملة 32 صوت إستعمال القوة ضد اللجنة المركزية للحزب ورفض أية فكرة لإعتبار الجزائر عربية إسلامية ومنع جمع التبرعات لفلسطين[3].

4-أزمة انشقاق حزب ح.إ.ح.د:

[1] عمر بوداود: مصدر سابق، ص59.

[2] العربي الزبيري: مرجع سابق، ص74.

[3] عماربوحوش: مرجع سابق، ص318.

وبعد أزمة إكتشاف المنظمة الخاصة وفي عام 1953م لم يبق الخلاف بين أعضاء حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية خافيا وتفجر بصفة خطيرة وحادة عام 1954م وأدى إلى انقسام الحزب إلى تيارين اللجنة المركزية وكانت له وجهة نظره في سياسة الحزب وفي زعامة مصالي الحاج للحزب وتيار الحركة الوطنية أو المصاليين وكانت وجهة نظره في سياسة الحزب وفي أعضاءه اللجنة المركزية وتهامهم بالإنحراف والإنتهازية[1].

وقد تظاهر تباين وإختلاف فيما يخص طرق تسيير الحزب بين أنصار رئيس الحزب مصالي الحاج من جهة ويطالبون أن يكون مصالي الحاج المصدر الوحيد للقرار وأعضاء اللجنة المركزية يرفضون ذلك ويطالبون بديمقراطية التسيير وبخضوع الأقلية للأغلبية[2].

والأمر الذي خلق إنشقاقا واسعا في صفوف قيادة ح .إ .ح . د هو التحالف مع بقية الأحزاب الجزائرية بقصد خلق جبهة موحدة للمشاركة في الإنتخابات وجراء الإنتخابات خسرت الحركة المقاعد الخمسة في البرلمان الفرنسي[3].

وتكرس الشقاق الكامل أثناء وبعد المؤتمر الثاني للحزب المنعقد بالعاصمة سنة 1953م ونزع مبدأ القيادة الجماعية[1].

---

[1] محمد الطيب العلوي: مرجع سابق ,ص247 ص248.

[2] كمال هاشم: الوجيز في التاريخ لطلاب البكالوريا، طبع دار البعث قسنطينة، الجزائر، 1997م ص86.

[3] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص319.

في 11 أوث 1951م صادرت السلطات الاحتلال الفرنسي بالجزائر "جريدة الجزائر الحرة" التي صدرتها (ح.إ.ح.د) ومنعتها من الصدور وهذا بعد إغلاقها للنوادي الثقافية، ومنعها للتعليم العربي الحر، كما تمنع الصحافة العربية من الصدور، لتبرهن سلطات الإحتلال على محاربتها للغة العربية والدين الإسلامي[2].

وفي عام 1952م نقلت الحكومة الفرنسية مصالي الحاج نهائيا من الجزائر وحددت إقامته الجبرية بفرنسا وتسبب بعده عن الجزائري إتساع فوهة الخلاف بينه وبين الأعضاء الشبان في اللجنة المركزية، وفي عام 1953م عقدت (ح.إ.ح.د) مؤتمرها الثاني وتجلى فيه بوضوح الخلافات الحادة الجذرية حول التنظيم والعقيدة والإيديولوجية، بين المصالي واللجنة المركزية[3].

وقد إستمرت حالة الإنسداد بين مصالي الحاج واللجنة المركزية سنة 1954م دون تحكيم الطرفين لغة العقل بتقديم تنازلات متبادلة لإنقاذ الحزب من الإنشقاق[4]، وأمام هذه الظروف والخلافات قد تشكل من قبل مجموعة من الشباب المتحمس، المناضل والواعي بهذا الخيار "خيار الكفاح المسلح" الذين كانوا النواة الأولى للمنظمة السرية نذكر من بينهم حسين آيت

---

[1] بشير بلاح: مرجع سابق، ص476.

[2] بشير كاشه الفرحي: مرجع سابق، ص135.

[3] يحي بوعزيز :سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص129.

[4] أحمد بن مرسلي: ثورة أول نوفمبر في الصحافة حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، جريدة الجمهورية الجزائرية نموذجا 1 نوفمبر 1954م، 31 ديسمبر 1955م، طبع المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، رويبة، 2007، ص33.

أحمد، أحمد بن بلة، مصطفى بن بولعيد ، محمد بوضياف... وغيرهم. الذين كانوا يؤمنون بأن إستمرارية الأزمة معناه الحكم على مستقبل الشعب الجزائري ومصيره[1].

في الوقت الذي أغلقت فيه أبواب من جانب الإدارة الفرنسية بشأن منع الجزائريين بعض الحقوق السياسية والإجتماعية والثقافية، مسرة في الإستمرار في إستعمال لغة القوة في مقابلة المطالبة الوطنية ما زاد الوضع سوءا في البلاد[2].

وأمام هذه الحسابات الحزبية التي طالت كثيرا أسس بعض الشباب ومعظمهم من المنظمة السرية سابقا اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مارس 1954م مهمتها التحضير للثورة رافضين في ذبك سياسة الإنتظار والزعامة[3]، وقرروا البدء فورا فيما يريده الشعب وفيما لا يفهم غيره وهو الكفاح المسلح وعقدوا لذلك مؤتمر في صيف 1954م وكونوا لجنة من 22 عضو وإنبثقت عنها لجنة أخرى مؤلفة من 9 أعضاء أخذوا في الإستعداد المتوسط بين جناحي الحزب وإتفقوا على تأسيس منظمة ليلتف الشعب حولها ولتقود المعركة التاريخية وعلى إنشاء قوة مسلحة لها، وألقوا على هذا المولد الجديد اسم جبهة التحرير الوطني وحددوا للحظة إنطلاق الثورة بالساعة (صفر من فاتح نوفمبر 1954م)[4]، ويعود الفضل في ذلك

---

[1] أحمد منغور: موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954- 1962م، د ط ، دار التنوير الجزائر، 2013، ص55.

[2] كمال هاشم: مرجع سابق، ص53.

[3] عبد العزيز فيلالي: موقف القادة الفرنسيين من الثورة التحريرية ورد فعلهم ما بين 1954،1956م د ط منشورات دار الهدى، الجزائر، 2018، ص9.

[4] التاريخ المعاصر للسنة النهائية: سلسلة التاريخ المدرسي التربوي الوطني، المؤسسة الوطنية لفنون المطبعة، وحدة الرغاية، الجزائر، 1987، 1988، ص180.

للجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) في مارسم 1954م التي عكفت على دراسة وتحليل أوضاع البلاد والحركة الوطنية[1].

[1] يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص322.

الفصل الرابع: السياسة الفرنسية في مواجهة جمعية العلماء 1931-1954م.

1- النشأة والتأسيس.

2- من أعلام الجمعية (3نماذج).

3- ميادين الصراع بين الجمعية وفرنسا.

4- اضطهاد فرنسا للعلماء والجمعية.

الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية في مواجهة التيار الإصلاحي.

عاشت الجزائر في مرحلة الاستعمار الفرنسي 1830م-1962م أخطر أوضاعها الاجتماعية والأمنية والفكرية والإقتصادية وكانت بحاجة إلى هيئة شعبية جامعة تكافح للدفاع عن هويتها الحضارية العربية الإسلامية ضد المستعمر الفرنسي، فأتى تشكل جمعية العلماء المسلمين في الجزائر شبيه بالجدار الفولاذي الحامي وقد حمل أعباء الحرية النضالية فقد بدل آباء هؤلاء جهودهم وطاقاتهم للحفاظ على هوية الأمة وعقيدتها في وجه خطة المستعمر التغريبية والتصدي للخرافات والبدع التي شوهت الإسلام وثقافة المجتمع العريقة وقيمته الحضارية وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال ما يلي:

المبحث الأول: النشأة والتأسيس.

يلتقي التيار الإصلاحي الإسلامي أصلا بحركة النهضة الكبرى التي عرفها العالم الإسلامي من خلال العقود الأخيرة من القرن 19، والتي كان من روادها أحمد خان 1817م-1889م بالهند، وجمال الدين الأفغاني بالمشرق ومحمد عبده 1849-1905م بمصر فقد ساعد في إنتشار هذه الحركة عبر الصحافة المنار وعمل الشيخ رضا وزيارة الشيخ عبده إلى الجزائر سنة 1903م، على ظهور هذا التيار بعد أن أخذت فئة قليلة تتساءل حول مستقبل البلاد.[1]

والواضح أن إنشاء جمعية إصلاحية في بلاد كالجزائر تخضع لاستعمار ضاغط لم يكن بالأمر الهين لكن ما جعل الأمر ممكن هو وجود أشخاص، مؤمنين إيمانا واضحا

[1] أحمد مهساس:الحركة الثورية في الجزائر خلال الحرب العالمية الأولى ، مصدر سابق ، ص 87.

بالإصلاح، متأثرين بالوضع المتردي الذي يعانيه أبناء أمتهم ورؤا أن النهوض بالمجتمع الجزائري العربي في الجزائر يستهدف التغير في الحياة السياسية والدينية والعقلية والاجتماعية.[1]

وهنا يمكننا القول أن البدايات الأولى لتأسيس الجمعية كانت سنة 1913م عندما كان الإمام ابن باديس مقيما بالمدينة المنورة مع رفيق الدرب العلامة البشير الإبراهيمي وإنشغالهما في البحث عن حلول بشأن وضعية الجزائر حيث جاء في قول البشير الإبراهيمي: "وأشهد الله بأن تلك الليالي من عام 1913م هي التي وضعت الأسس الأولى لتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين... والتي لم تبرز للوجود إلا في عام سنة 1931م".[2]

فبعد 10 سنوات من رجوع عبد الحميد ابن باديس من الحجاز عام 1913م بدأ تفكيره يتجه إلى توسيع الخطة الإصلاحية التي شرع لتنفيذها بتعليم الناس وإرشادهم وتصحيح أمور دينهم إستنهاض همم العلماء كما كان مقتنع بأن هذه المعركة لا يمكن أن يخوضها لوحده ولا بجماعة محدودة العدد وسلاح واحد، لذلك أخذ سنة 1924م يتطلع إلى الدخول في

[1] أحمد الخطيب: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 96.

[2] الزبير بن رحال: الإمام عبد الحميد ابن باديس رائد النهضة العلمية والفكرية 1889-1940م، د ط دار الهدى، عين مليلة الجزائر، 2009، ص 67.

مرحلة جديدة تتكامل فيها وسائل العمل لنضالي ويوجه فيها مخلصين من أبناء هذا الوطن من أجل إفشال سياسة المستعمر الفرنسي.[1]

وفي إحدى رحلاته إلى سطيف عام 1343هـ-1924م حيث عرض على الإبراهيمي تأسيس جمعية الإخاء العلمي لتجمع علماء قسنطينة لكن هذا المشروع لم يتم ويرجع ذلك إلى سببين هما:

عدم وجود إستعداد لمثل هذا العمل الذي يحتاج إلى تخطيط طويل.

- السبب الآخر هو أن أكثر العلماء كانوا عاملين لدى السلطات الاستعمارية.[2]

كما نجد أيضا عدم نضج الرأي العام وإضطراب بعض العلماء، وحيرة بعضهم الآخر خوفا من عواقب الإعلان عن ميلادها في تلك الظروف ما سيولد في تقديرهم فتنة ونزاعا بين المثقفين والعلماء المسلمين لكن هذا الفشل أرجعه البشير الإبراهيمي على أنه حافز متوج بعد ذلك في تأسيسها لأن هذا الفشل كان إيجابيا لأخذ بإعتبار الذي جعل منها نجاحا بعد ذلك.[3]

---

[1] الدراجي زروخي: الأبعاد الفلسفية للنظام التربوي عند جمعية العلماء المسلمين، ط1، دار صبحي للطباعة والنشر، غرداية، 2015، ص 11.

[2] مازن صلاح مطبقاني: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1349-1358هـ، 1931-1939م تقديم الدكتور أبو القاسم سعد الله، عالم الأفكار، المحمدية، الجزائر 2011، ص 67.

[3] بوبكر صديقي: البعد المقاصدي في فتاوى أعلام المسلمين الجزائريين دراسة من خلال جريدة البصائر 1936-1956م، شهادة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية، ص 7.

حيث جاء في قول محمد خير الدين في عام 1928م، تحقق عزم ابن باديس ووجهة دعوته إلى الطلبة العائدين من جامع الزيتونة والمشرق العربي رأي فيهم إستعدادا في سبيل الوطن لقد لبى دعوته كل من الشيخ البشير الإبراهيمي، ومبارك الميلي، الشيخ الطيب العقبي والشيخ العربي التبسي، والشيخ السعيد الزاهري والشيخ محمد خير الدين وقد إجتمع هؤلاء الرواد في مكتبه المجاور لمسجد الـ 40 شريفا بقسنطينة.[1]

كما أن إحتفال فرنسا بمرور قرن على احتلال الجزائر، أقامت فرنسا بهذه المناسبة إحتفالات ضخمة في أنحاء الجزائر إستمرت 6 أشهر كاملة لكنها لم تدم سوى شهرين فقط نظرا لمقاطعة الشعب الجزائري لها وغضبه على إقامتها بتلك الصورة الإستفزازية فاختصرتها فرنسا من ستة أشهر إلى شهرين، كما أنفق الفرنسيون على إقامة هذه الحفلات ثمانين مليون فرنك فرنسي[2] وفي يوم الإحتفال إستغلت فرنسا الفرصة لإحياء ذكرى إحتلالها للجزائر عام 1830م من طرف جيشها الأول من حيث الملابس والأسلحة والتنظيم والموسيقى والأناشيد ووسائل النقل بهدف إذلال الشعب الجزائري وتحطيم معنوياتهم وتذكيرهم بما أحله ذلك الجيش من هزائم أجدادهم لكي لا يفكرون في الثورة يوما.[3]

لهذا رأى رجال الإصلاح الذين كانوا أكثر وعيا من غيرهم في فهم الخطر الذي أصبحت فيه بلادهم، وتأكدوا أنه لابد من ضرورة التحرك وترجموا هذا التحرك في إنشاء جمعية هدفها

---

[1] الزبير بن رحال: مرجع سابق، ص 69.

[2] تركي رابح عمامرة: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية 1931-1956م ورؤسائها الثلاثة ط1، 1425هـ-2004م، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2004، ص 41.

[3] علوان أسعيد: فلسفة ابن باديس في الإصلاح المفهوم، المجالات، الوسائل، مجلة المعيار، العدد 42 جوان 2017، ص 336.

إنتشال المجتمع الجزائري من حالة البؤس والبدع والخرافات التي ألصقت به وكذلك تقوية الروح الدينية حيث طغى الجهل وسيطرة التقاليد وإنتشار الفساد.[1]

2- تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

لقد برزت رسميا في 5 من شهر ماي 1931م[2] وقد إتخذت مقر لها في بداية التكوين نادي الترقي الذي أسس بالعاصمة عام 1926م فكانت تعقد فيه إجتماعاتها وتقيم مؤتمراتها السنوية، وتمارس نشاطها العام وتولى رئاستها منذ البداية عبد الحميد بن باديس الذي إنتخبه زملاؤه رئيسا للجمعية بالإجماع في غيابه إلى غاية وفاته في 16 أفريل عام 1940م، ثم خلفه البشير الإبراهيمي إستمر في منصبه حتى توقفت الجمعية بعد قيام ثورة أول نوفمبر عام 1954م وكذلك عام 1956م.[3]

وتمثل جهازها الإداري في كل من الأمين العمودي كاتبا عاما والطيب العقبي نائبا له، ومبارك الميلي أمين المال، وإبراهيم بيوض نائب أمين المال وتحصلت الجمعية على الإعتماد من طرف الإدارة الفرنسية نظرا لليونة برنامجها الغير سياسي ويقول البشير

---

[1] آمنة بواشرى بنت ميرة: أهمية العامل الفكري في تشكيل الهوية وإسترجاع الحرية الجزائر نموذجا، جمعية العلماء المسلمين ودورها في إشعال فتيل الثورة التحريرية 1931-1962م، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 23-24.

[2] صالح فركوس: دور جمعية العلماء المسلمين الجزائرين في الثورة.

[3] تركي رابح عمامرة: الشيخ عبد الحميد ابن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية بالجزائر، ط5، منشورات ANEP، 1422هـ-2001م، ص 90.

الإبراهيمي عن عبد الحميد بن باديس: "أنه هو الذي وضع القانون الأساسي على قواعد من العلم والدين لا تثير شكا ولا تخيف".[1]

ولكن عند الإنتهاء والمصادقة على تأسيس الجمعية لجأت الإدارة الاستعمارية إلى تغيير طريقتها في التعامل مع الجمعية فعملت على إفشالها بعدة وسائل حيث راحت تحرض أعوانها من ذوي الوظيفة على تأسيس جمعية علماء السنة بزعامة المولود الحافظي وهو أحد أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائرين الذي إنفصل عنها مما أدى ذلك إلى إضطراب الجمعية والتشكيك في مصداقيتها حيث إتهم أعضاء جمعية رجال الإصلاح بجمعية العلماء المسلمين بالتقصير وإهمالهم للسنة النبوية الشريفة وللدين كما واجهت الجمعية في بداية سنتها الثانية محاولة السيطرة عليها من طرف العناصر الموالية لفرنسا.[2]

وقد كان مقر جمعية علماء السنة في نادي الإخوة الإسلامية بعاصمة الجزائر نادي الرشاد وسابقا وبينما بقيت تلك بنادي الترقي إلى حين.[3]

3- مبادئ الجمعية:

تتمثل في إحياء الدين الإسلامي الذي يحاول المستعمر الفرنسي تشويهه وكما تسهر على تطهيره من كل الشوائب التي علقت به.

- تطوير الثقافة العربية الإسلامية.

---

[1] عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ، ج2، مرجع سابق ,ص 297.

[2] أمينة بواشرى: مرجع سابق، ص 28.

[3] عبد الرحمان بن إبراهيم العقون: مصدر سابق، ص 232.

– توحيد أبناء الشعب الجزائري تحت راية العروبة والإسلام.

– توعيت الشباب بالشخصية الجزائرية وتهيئته للنضال في المستقبل وإقامة جسور للتعاون بين الجزائر والدول العربية الإسلامية.

– الدعوة إلى العمل المشترك بين أبناء تونس والمغرب.

– نشر التعليم العربي مستوح من الوحدة العربية الإسلامية.[1]

– كما كانت الجمعية تحارب أيضا ظاهرة زواج الجزائريين بالأوروبيين وكانت تنادي بأن كل جزائري يتزوج بامرأة أوروبية فهو بذلك أدخل الإستعمار إلى بيته.[2]

كذلك رفض ومقاومة نزعات الإدماج، إضافة إلى ضرورة إنشاء جمعية تتبنى مطالب الجزائريين.

4-أعمال الجمعية:

عملت الجمعية على فصل الدين الإسلامي عن الحكومة الفرنسية وعملت على أكثر من صعيد وفي أكثر من ميدان حتى كونت شريحة اجتماعية أصيلة مثقفة بالثقافة العربية الإسلامية.

[1] رشيد مياد: مبادئ ومجالات الإصلاح عند جمعية العلماء المسلمين، 1937-1954م، مقال، ص 196.

[2] تركي رابح عمامرة: جمعية العلماء المسلمين التاريخية، مرجع سابق، ص 34.

أما ميدان التربية والتعليم فقد كانت تشيد المدارس الحرة في مختلف مناطق الوطن كما قامت بإرسال الطلبة إلى الخارج للتكوين وهذا الجدول يلخص عدد المدارس التي أسستها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

السنة	عدد المدارس	عدد التلاميذ والطلبة
1935	70	حوالي 30.000 تلميذ
1935	73	-
1947	تأسيس معهد التعليم الثانوي بقسنطينة معهد ابن باديس	702 طالب في السنة الدراسة 50-1951
1950	126	-
1954	170	-
1995	/	913 طالب في معهد ابن باديس بقسنطينة.[1]

5 -أهداف الجمعية:

ومن الأهداف التي كانت حركة الجمعية العلماء المسلمين في الجزائر تنص بصرها إليها هي حركة الإصلاح والنهضة التي قامت في البلاد الأخرى وخاصة في المشرق العربي وارتفعت في المغرب العربي شعارات الوطنية والحرية والإستقلال وشعارات مرفوعة ترددها الأفواه وتعلو بها الأصوات كما ذكرنا أنه ذات يوم عام 1933م إلتف مجموعة من الشباب المتحمس حول الإمام ابن باديس بنادي الترقي وطلبوا منه أن يرفع صوته قويا مدويا

[1] آمنة بواشرى: مرجع سابق، ص 34.

عاليامطالبا بإستقلال الجزائر وحريتها وقد ركزت الجمعية في مرحلتها الأولى من عملها على ثلاث مراحل أساسية هي:[1]

- تطهير الدين الإسلامي من الخرافات والبدع وتطالب بإستقلال قضائه.

- العمل على إحياءاللغة العربية وآدابها وتاريخها في موطن عربي وبين قوم من العرب.

- العمل على تكوين وتوحيد كلمة المسلمين في الدين والدنيا وتقوية رابطة العروبة بين العربي والعربي لأن ذلك طريق لخدمة اللغة والأدب.[2]

فإن لكل إنسان له الحق في الحرية كحقه في الحياة فالتعدي في شيء من حريته هو التعدي عليه في شيء من حياته وما أسست المساجد إلا لذكر الله وجمع المسلمين على أصواتهم ودروسهم ومصالحهم.[3]

[1] محمد خير الدين: مدكرات الشيخ خير الدين ومشاركته في جمعية العلماء وجبهة التحرير الوطنية مجلس الثورة الجزائرية، ج1، ممطبعة دحلب ,الجزائر، 1985م، ص 333.

[2] تركي رابح عمامرة: الشيخ عبد الحميد بن باديس، مرجع سابق، ص 92-93.

[3] ربيع شملال: باديسيات أقوال مأثورة ومواقف مشهورة عن الإمام عبد الحميد ابن باديس، دط، دار الإمام مالك بليدة، الجزائر، د س , ص 51.

المبحث الثاني: من أعلام الجمعية.

1- العلامة عبد الحميدابن باديس:

1-1 المولد والنشأة:

ولد عبد الحميد بن باديس بمدينة قسنطينة يوم الأربعاء 10 ربيع الثاني 1308هـ الموافق لـ 14-12- 1889م.

ووالده محمد مصطفى بن مكي بن باديس صاحب مكانة مرموقة وشهرة واسعة وأمه السيدة زهيرة بن علي الأكحل بن جلول.[1]

ولقد كان من أسرة معرفة مكانتها العلمية والسياسية وهو من قبيلة صنهاجة الأمازيغية المعروفة في أقطار المغرب العربي، وكان والده عضوا في المجلس الأعلى للجزائر تربى تربية إسلامية خالصة، في كنفه ودرس علوم اللغة العربية وحفظ القرآن الكريم وعمره ثلاثة عشر سنة، وعلى رغم من عراقته وأسرته في الأمازيغية، إلا أنه إرتبط بالإسلام والقرآن بشكل ملحوظ بحيث أصبح بهذه الصفة من أكبر دعاة الإسلام في الجزائر.[2]

ولما بلغ 19 عاما وفي سنة 1908م، سافر إلى تونس لإستكمال تعليمه الثانوي والعالي بجامع الزيتونة، الذي كان منارة علمية يقصدها طلاب العلم من كل حدب وصوب وعرق

---

[1] ابن عبد العزيز منير الجزائري: المنتقي النفيس من جميل كلام الإمام عبد الحميد بن باديس، ط1، دار الفرقان للنشر والتوزيع، د م ن , 1438هـ-2017م، ص 12.

[2] حازم مجيد الدوري: عبد الحميد بن باديس حياته ودوره السياسي والثقافي (1889-1940م)، مجلة جامعة زاخو، المجلد (1)، العدد 2، ص 315.

هناك بالجد والنشاط والإقبال الشديد على المطالعة ومكث هناك أربعة سنوات فقضاها مدرسا وتحصل في نهايتها على شهادة التعليمية، وكان عمره آنذاك 23 عاما ما لا شك فيه أن رحلته إلى تونس عام 1912م قد فتحت أمامه آفاق علمية ومعرفية بل وحتى سياسية .[1]

*عودته إلى قسنطينة:

بعد أن تم دراسته عاد إلى قسنطينة، فإستقبلته عائلته بالترحيب والزغاريد كعالم تجمعت في شخصيته أمجاد الماضي وتطلعات المستقبل لكنه لم يعد ليستريح من الغربة ومتاعب الدراسة، إنما ليكمل مسيرته إختار التدريس بالجامع الكبير بالرغم من صغر سنه، كما خصص فترة صباحية لطلبة والمساء للعامة، لكن فرنسا كالعادة منعته من تدريس بهذا المسجد، ليس هذا بالجديد على فرنسا في محاولتها إضعاف الثقافة العربية الإسلامية ومن أساليبهم التي إستعملها المستعمر الفرنسي إضفاء مصابيح بالجامع ليلا عند تدريسه وهذا الضغط الذي جعله يفكر في الهجرة إلى الحجاز بحجة عدم حصوله على رخصة تعليم.[2]

لأداء فريضة الحج ومناسكه ورحلته في طلب العلم ثانية في منتصف شهر أكتوبر من سنة 1913م، وعمره لا يزيد عن 24 سنة، فتح والدته ونتيه ففرح بذلك والده فوفر له أسباب السفر وتوجه إلى البقاع المقدسة عن طريق البحر بهدف أداء مناسك الحج فكانت محطته الأولى بورسعيد التي وصل إليها يوم 20 أكتوبر 1913م ومنها عبر البحر الأحمر وقناة

[1] عبد الكريم بوصفاف: الفكر العربي الحديث، المعاصر محمد عبده وعبد الحميد ابن باديس (نموذجا) دار مداد يونفرستي، براس، قسنطينة ، ص 240-241.

[2] محمد الطيب العلوي: سيرة الأستاذ الإمام عبد الحميد بن باديس نشر ومراجعات الدكتور علاوة عمار صلاح الدين العلوي، وتقديم عبد العزيز فيلالي، د ط ، دار الدى لطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2019 ص49-50.

سويس المصرية إلى ميناء غيدات المقابل لميناء جدة ومن هذه الأخيرة إلى مكة وأثناء تأديته مناسكه، إنتقل إلى المدينة المنورة إلتقى بأستاذه محمد حمدان لونيسي ونصحه بإقامته الدائمة بالمدينة المنورة وهناك من نصحه بالعودة إلى وطنه الذي يحتاجه أكثر علمه وجهده في التعليم والإصلاح والمحاربة الإستعمار.[1]

قد فتحت أمامه آفاق علمية ومعرفية بل وحتى سياسية، ومن أشهر العلماء الذي أخذ عنهم ابن باديس العلم بتونس العلامة والمفكر محمد القيرواني والأستاذ محمد الطاهر بن عاشور.[2]

ثم مكث عاما خامسا قضاه مدرسا في جامع الزيتونة على إعادة الطلبة المتخرجين في ذلك الوقت، وقد كان عبد الحميد بن باديس معروف بالجد كما ذكرناه سابقا، كما كان مشهورا بين مخاطبيه بإستقامة والخلق السميع وبالمواضبة على أداء الفرائض الدينية في أوقاتها والبعد عن مواطن الشبوهات وكل ما يشين الخلقة والرجولية والشرف.

كما أن الإمام ابن باديس أثناء إقامته في تونس في المدرسة اليوسفية ثم المدرسة الحاسنية المعروفة بمدرسة النخلية في تربية القوية من إدارة نضارة الجامع الأعظم بالزيتونة والمجاور لجامع القبة، فكان بيته منتدى فكريا وعلميا يعتمد زملائه ورفاقه في الدراسة ويعقد فيه الجلسات الفكرية والندوات العلمية والمطروحات العلمية ومناقشة الكثير من القضايا الإصلاحية والتربوية والسياسية وكان يشرف على رئاستها وهذا ما يجعله يحظى بإحترام

[1] عبد العزيز: وثائق جديدة، مرجع سابق، ص 37.

[2] لطيفة عميرة: سؤال النهضة عند الشيخ عبد الحميد بن باديس الجزائري (1889-1940م)، د ط ، دار الأيام للنشر والتوزيع جامعة سطيف 2، الجزائر، 2019، ص 49.

واسع من زملائه وشيوخه، وهذا ما هيئه لكي يلعب دوره في مختلف المجالات التربوية والإصلاحية ونضال السياسي والإعلامي في الجزائر، كما خطب الطلبة الجزائريين الزيتونيين كماجاء في عام 1936م في قوله: "أنتم يا أبنائي الجزائريين مهاجرون هاجرتم وطنكم لا تستريحوا منه فتكونوا هجرتم بأنفسكم لأنفسكم بل لتتبعوا أنفسكم ثم تعودوا إليه لتنقذوه".[1]

فمكث بها ثلاثة أشهر ظل فيهم حتى شهد ذكرى المولد النبوي الشريف رفقة أستاذه لونيسي، وصديقه البشير الإبراهيمي وخلال هذه الفترة التي مكث بها جانب صديقه الإبراهيمي وهما يخططان لإخراج الجزائر من جهلها وفقرها كما أنه طلب من أستاذه حمدان لونيسي إيجازة علمية ولبي هذا الأخير طلبه، ومنحه إياها شفويا، وهذه الإجازة عبارة عن شهادة علمية يمنحها الأستاذ لتلميذه في الدروس والكتب التي أخذها عنه وهي نوعان، إجازة خاصة التي تشمل الكتب التي أخذها عن الشيخ وإجازة عامة، مطلقة تتضمن العلوم النقلية والعقلية، ويجب على صاحب هذه الإجازة تدريس هذه العلوم لكل الطلاب، وتسمح لصحابها بالإرتقاء الى مصاف الشيوخ والأساتذة.[2]

[1] عبد العزيز فيلائي: وثائق جديدة عن جوانب خفية في حياة ابن باديس الدراسية، دط، دار الهدى لطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة الجزائر، 2012، ص 26.

[2] مركز البحوث والدراسات البكرية الدعوية للشيخ عبد الحميد بن باديس: د ط، مجلة البيان، الرياض 1435هـ، ص 467.

*** عودته إلى مسقط رأسه:**

لما إقتنع ابن باديس بنصيحة حسين الهندي للعودة إلى أرض الوطن، لما رأى لونسي عزمه على العودة إلى أرض الوطن نصحه وحذره أن يقبل الوظيفة الحكومية كيلا تكون قيدا له، يحد من نشاطه وأخذ عليه عهدا بهذا، لا يتخذ عمله سلما لأغراض المادية والأطماع الدنيوية، فعاد باديس إلى الجزائر (1332هـ1914م) بد أن زار عدة بلدان في طريقه دمشق، لبنان، مصر... وإتصل بعلمائها وإطلع على أحوالها ومن تصال به الشيخ محمد بخيت المطيعي مفتي الديار المصرية، زميله الشيخ محمد عبده لما عاد إلى قسنطينة استأنف فيها مباشرة نشاطه، بعد أن أخذ له أبوه رخصة التعليم فالجامع الأخضر بالمجان من والي ولاية قسنطينة في المدينة التي تشرف عليها الحكومة بدأ بتفسير القرآن عام (1332-1914م) كان يحضر كل ليلة نحو الألفين من سكان قسنطينة ونواحيها وفي عام الذي يليه بدأ بشرح موطأ مالك وفي رمضان من عام 1919م توفي ابنه الوحيد إسماعيل برصاصة بندقية صيد في مزرعة جده، كان يعلقها في شجرة فأخذ يلهو بها فخرجت رصاصة إستقرت في صدره، إستمر الشيخ في عمله بهذا الصبر والحكمة طوال فترة الحرب العالمية الأولى(1614-1918م) معلما ومربيا للصغار والكبار داعيا إلى الإصلاح[1].

[1] مركز البحوث والدراسات: مرجع منفسه , ص 47.

***توجهه بالإنشغال بالصحافة إلى جانب التعليم:**

رغم إنشغاله لكن لم يلبث أن فكر الإنشغال بالصحافة أيضا إلى جانب التعليم حتى يضمن إنتشار أفكاره الإصلاحية في أوسع رقعة ممكنة في سنة 1919م بدأ بالكتابة في صحيفة النجاح، الذي كان يشرف عليها الشيخ عبد الحفيظ الهاشمي وإمامي إسماعيل، لكنه سرعان ما توقف عن الكتابة فيها لأنه إنتبه أن تلاين الحكومة الفرنسية فتخضع لإرادتها، لذلك فكر في ضرورة إنشاء صحيفة عربية مستقلة خاص به وقد مهد بذلك لإنشاء المطبعة الإسلامية الجزائرية، مع ثلاثة من أقرب الناس إليه.

عانت أولى صحيفة أنشأها ابن باديس وهي جريدة المنتقد الأسبوعية في قسنطينة في 2 جويلية 1925م، وقد أسند إدارتها للسيد أحمد بوشمال وكان شعارها "الحق فوق كل أحد والوطن قبل كل شيء" لكنها لم تدم طويلا[1] لأنها تدافع عن الحق وتشتد في الحملة عليهم، وهذا ما أشعر السلطة الاستعمارية بالمضايقة والعنف وعطلتها عن العمل في الصحافة،[2] لذلك عوضها الشيخ بجريدة أخرى وهي الشهاب والتي تحولت بعد أربع سنوات إلى مجلة شهرية، إستمرت توصيل رسالتها لكن بلهجة معتدلة وبأسلوب مرن إلى أن توقفت من تلقاء نفسها في بداية الحرب العالمية الثانية[3] بعدها تأسست صحيفة السنة النبوية كما أكدت

---

[1] مسعود فلوسي: الإمام عبد الحميد بن باديس لمحات من حياته وأعماله وجوانب من فكره وجهاده، ط1 دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1426هـ-2006م، ص 24.

[2] باعزيز بن عمر: من ذكرياتي الإيمامين الرئيسين عبد الحميد بن باديس والبشير الإبراهيمي، ط2 منشورات الحبر، الجزائر، 2006، ص 50.

[3] مسعود فلوسي: مرجع سابق، ص 25.

جريدة السنة[1] أن الأمة الجزائرية قد عرفت عدة من الإنحطاط المادي والأدبي منذ أمد طويل، أن المحافظة عليها هو تعلقها بالدين والهداية إلى طريق المستقيم كما أن الأمة الجزائرية تنقسم إلى ثلاث طبقات:

طبقة رجال الإدارة "الخزن"، طبقة الرؤساء الروحنيين، طبقة العلماء العارفين، بأحكام الدين توقفت بقرار من وزير الداخلية الفرنسية وصادرت الشرطة نسخ العدد الأخير من هذه الجريدة.[2]

1- 2 إغتياله ووفاته:

*اغتياله:

فعندما ألف الشيخ عبد الحميد ابن باديس رسالته علمية يرد فيها على الشيخ ابن عليوة لسوء أدبه مع نبي صلى الله عليه وسلم وعلى مساسه بأمور العقيدة الإسلامية وكانت لهذه رسالة أهمية كبيرة عند كبار العلماء الجزائر وتونس والمغرب هذا ما حدث غضب العلويين فقرروا الفتك بإبن باديس فعقدوا إجتماعا في مستغانم إتفقوا فيه عليه إغتيال الشيخ عبد الحميد ابن باديس المصلح وأرسلوا من ينفذ هذه الخطة فذهب إلى قسنطينة مع بعض مساعديه ليترصدوا الشيخ ولمعرفة مسكنه وتحركاته وأوقاته مكان ذلك في مساء يوم 9

[1] باي زكوب عبد العالي: الإمام عبد الحميد بن باديس جانبه وجهوده التربوية مجلة الإسلام في آسيا مجلد 12، العدد 1، يونيو 2015، ص 136.

[2] السنة النبوية المحمدية: لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، العدد 1، ص 33.

جمادي الثانية 1341 هـ، الموافق يوم 14 ديسمبر 1926م فأصابه بضربتين على رأسه ووفجج رأسه وأدماه وهذا كان عرقلة لبداية نشاطه.[1]

*** وفاته:**

لقد عاش الشيخ عبد الحميد بن باديس للفكرة والمبدأ ومات وهو يهتف "فإذا هلكت فصيحتي تحيا الجزائر والعرب". ولم يكف عن فكرته ولم يبالي بصحته الضعيفة التي تدهورت في السنين الأخيرة قبل وفاته حيث أصيب بمرض السرطان في الأمعاء لم يتفرغ لعلاجه فقضى عليه في النهاية.

وقد لفظ أنفاسه الأخيرة في ليلة الثلاثاء الثامن من ربيع الأول سنة 1359هـ الموافق لـ 16 أفريل 1940م في مسقط رأسه مدينة قسنطينة ومركز نشاطه التربوي والإصلاحي والسياسي والصحافي، وقد كانت إقامته قبل وفاته محددة من طرف الإدارة الاستعمارية في الجزائر في مدينة قسنطينة لا يجوز له أن يبرحها إلى غيرها من نواحي القطر الجزائر الأخرى.[2]

وعند تشييع جنازته إلى مقرها الأخير خرجت قسنطينة تودعه كما حضرت وفود عديدة من مختلف الجهات الجزائرية للمشاركة في تشييع الجنازة ودفن في مقبرة آل ابن باديس الخاصة رغم وصيته التي أوصى فيها بدفنه في مقبرة شعبية عامة.

[1] عبد القادر فضيل: مرجع سابق، ص 46-47.

[2] لطيفة عميرة: مرجع سابق، ص 64.

كما شارك في موكب الجنازة جمعية الكشافة الإسلامية وسائر الجمعيات والهيئات والفرق الإسلامية كلها, وكان يتقدم هدا الموكب الرهيب الشيخ العربي التبسي، المبارك الميلي دكتور محمد صالح بن جلول، فوضعه في قبره، صلى عليه المبارك الميلي، ألقى ابنه كلمات مؤثرة جاء فيها: "نم هنيئا مطمئنا فما غرسته سينمو ويثمر فقد تركت بعدك رجالا وإخوانا وتلاميذ يجددون لك العهد اليوم بأنهم سيواصلون الكفاح ويستمرون في السيرة والنهج الذي تركتهم عليه مستمدين من الله العون، ومن روحك الطاهرة الدليل والمرشد..."[1] وكذلك جلول ألقى كلمة بدوره.

- أما المستعمر وأعوانه فكانوا في قمة الابتهاج والفرح لوفاة الشيخ عبد الحميد الذي يعتبرونه أكبر خطر على مستقبل فرنسا في الجزائر حتى أن المستعمر قال: "إن موت بن باديس أهم عندنا من كسب الحرب القائمة ضد ألمانيا" لقد ذكر شقيق ابن باديس بأن سبب وفاته هي ميتة طبيعة كان نحيف الجسم، لم يكن يعطي جسمه قسطا من راحة، كان شديد الإرهاق والتعب والزهد في الحياة وثقل المسؤولية التي كان يشعر بها إتجاه الأمة الجزائرية هي السبب المباشر لوفاته عندما حان تسليم الروح إلى الخالق، غادر وترك فراغ في الجمعية العلماء المسلمين الجزائريين.[2]

شن الإستعمار وأعوانه حربا على جمعية العملاء المسلمين يصرف عن مقامها الأسمى وهو بث روح النهضة في الأمة والدعوة إلى الكتاب والسنة والمحافظة على الجنسية واللغة والإعتزاز بالإسلام والعروبة، وهذا ما كان يسعى إليه ابن باديس خلال نشاطه الإصلاحي

[1] الزبير بن رحال: مرجع سابق، ص 143-144-145.

[2] محمد الحسن فضلاء: الشذرات من مواقف الإمام عبد الحميد بن باديس، دط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 106.

بالرغم من الإصطدام بعقوبات جمة بسبب التنوع الشديد في هذه الشخصية في أكثر من ميدان.[1]

2 – البشير الإبراهيمي:

عندما سأل البشير الإبراهيمي في إدارة البصائر عن تاريخ ميلاده ومبدأ تعلمه ونشأته فقال ما ملخصه، ولدت وأنا والشيخ عبد الحميد بن باديس في نفس السنة وهي (1889م) فاتفقنا في البلاد زمنا وإختلفنا مكانا,فإن حياة الإبراهيمي مراحل نجد

* مرحلة التكوين والتحصيل الأولي (1889م– 1911م):

ولد بقرية رأس الوادي بناحية مدينة سطيف بالشرق الجزائري في 14 يونيو عام 1889م وفي بيت أسس على التقوى، من بيوتات العلم والدين وقد أتم حفظ القرآن الكريم على يد عمه الشيخ المكي الإبراهيمي الذي إكتشف مواهبه المبكرة، وكان له الفضل الأكبر في تربيته وتكوينه، حتى جعل منه مساعده الأيمن في تعليم الطلبة، ففي هذه المرحلة المبكرة من حياة الإبراهيمي لم نعثر على الآثار تذكر بإستثناء بعض الرسائل الإخوانية لما يمكن الإشارة إلى المستعمر الفرنسي في الجزائر كان ينتهج سياسة التجهيل طمس المقومات الأمية وثوابثها وذلك في كل أرجاء الوطن.

[1] عبد الكريم بوصفصاف: الفكر العربي الحديث والمعاصر محمد عبده وعبد الحميد ابن باديس (نموذجا)، ج1، دار مداد يونيف رسيتي براس، قسنطينة، 2009، ص 242.

* مرحلة المشرقية الأولى (1911م- 1920م):

وفي عشرين من عمره لحق بوالده الذي هاجر إلى المدينة المنورة سنة 1908 فارا بدينه كما فعل كير من أهل الجزائر في تلك الفترة ذلك من ظلم المستعمر، وفي طريقه إلى الحجاز مر بمصر وحلب مكث بها قرابة ثلاثة أشهر تنقل خلالها بين مجالس العلم والأدباء ثم غادرها إلى الحجاز أواخر عام 1911م، إجتمع بوالده وطاف بحلقات العلم وفي عام 1913م، التقى بزميل طريقه وجهاده في المدينة المنورة وهي التي وضعت فيها الأسس الأولى للجمعية.[1]

وهناك كان له مع عظماء الشام لقاءات ومسجلات وخطب ودروس ومحاضر، وبعد وفاة والده وابنه بالشام عام 1919م، عاد إلى الجزائر ليجد طريقه قد قطع شوطا كبيرا في التربية والتعليم فأعجب بعمله وبدأ مكملا ليبنيا أركان نهضة الجزائر المباركة ويزعزعا دعائم الإستعمار والجهل في أرض الجزائر.[2]

كان رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ثم رئيسا لها بعد وفاة ابن باديس سنة 1940م، من أبرز الحركة الإصلاحية السلفية في العالم العربي، عضو بالجامع العلمية العربية في القاهرة ودمشق وبغداد، عالم بالآداب والتاريخ واللغة العربية وعلوم الدين.[3]

---

[1] البشير الإبراهيمي: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، جمع وتقديم أحمد طالب الإبراهيمي,ج1, ط1 دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، سنة1997م، ص5-9.

[2] عبد الرحمن بن عمير النعيمي: مرجع سابق، ص 93.

[3] مصطفى محمد حميداتو: كتاب الأمة سلسلة دورية تصدر كل شهرين عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية قطر، العدد 57، المحرم 1418هـ- السنة السابعة عشرص104.

*مرحلة الإرهاصات (1920-1931م)

سنة 1920م قرر العودة إلى الوطن لتنفيذ الخطة التي وضعها مع الشيخ عبد الحميد بن باديس ورأى أن طرد المستعمرين يستدعي تحضير الشعب وتوعيته للقيام بذلك.[1]

حيث أعجب بعدد النتائج التي حققتها ابن باديس الذي يقود حركته الثقافية وصحيفته بمدينة قسنطينة، فأقام بسطيف وأنشأ بها مدرسة ومسجدا بعد أن رفض الوظيفة التي عرضت عليه من طرف السلطات الفرنسية، وفي هذ المرحلة لم نعثر إلا على بعض الرسائل وبعض المقالات والمحاضرات التي نشرت في مجلة الشهاب، إبتداء من عام 1929م التي تفتح.[2]

* بدايات جمعية العلماء المسلمين (1931-1940م):

عندما تأسست الجمعية سنة 1931م هذا التأسيس جاء كرد فعل على السلطة الفرنسية على الإحتفال بمرور مئة سنة في الجزائر التي كانت نقطة تحول لدى الشعب الجزائري وقد تم إنتخاب محمد البشير الإبراهيمي كنائب لرئيس الجمعية وأعيد إنتخابه لنفس المنصب في كل مرة كان يجري فيها إنتخاب أعضاء المجالس إلى وفاة ابن باديس.[3]

---

[1] آسيا تميم: مرجع سابق، 70 .

[2] البشري الإبراهيم : آثار الإبراهيمي، الجزء لأول، مصدر سابق، ص11.

[3] أحمد الخطيب: المصدر السابق، ص 151.

* قيام الحركة الدينية والثقافية في الجزائر (1940-1952م):

بعد وفاة ابن باديس 1940م إنتخب الإبراهيمي رئيسا للجمعية وهو في المنفى بأفلو بعيد عن أهله وذويه وإخوانه في الجمعية أدركوا قيمته العلمية وإستمالاته في الدفاع عن مبادئ الجمعية، ولما أطلق سراحه يوم 28 ديسمبر 1942م، إنطلق ليستفرغ طاقته في ترسيخ مبادئ الجمعية وتوسيع وتجنيد حضورها على إمتداد مناطق الجزائر، وقد تزامن على الحراك السياسي كبير بعد نزول الحلفاء يوم 8 نوفمبر 1942م، وذلك أحدث إفراج في حالة الجزائريين إلى جانب وقائع أخرى ساهمت إلى حد بعيد في إعادة صياغة وتحرير الوعي الوطني.

ظلت فرنسا في تقديم قراءة مشوهة للحقيقة حيث راحت تصفها بالتمرد بسبب الجوع، نافية عنها الطابع السياسي الرامي إلى تقرير المصير مثل سائر الشعوب المحتلة، وصل الإبراهيمي في نضاله وعمله الإصلاحي ضمن عمل هادف قائم على قراءة السليمة لمعطيات الواقع الجزائري.[1]

* مرحلة رجوعه إلى المشرق مرة ثانية (1952-1962م):

كان من دواعي رجوعه إلى المشرق وإستقراره بمصر أمران أو باعثان أحدهما لما سافر إلى باريس بمناسبة إنعقاد الجمعية العمومية للأمم المتحدة فيها حوالي 1950م إجتمع أكثر من أعضاء وفد الدول العربية و الإسلامية فشجعوه على زيارة مصر والإقامة بها لمزيد من

[1] جمال قندل: الدور النافذ الشيخ محمد الإبراهيمي في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، 1931-1956م، مجلة عصور، العدد 22-23، جويلية، ديسمبر 2014، ص 349-350.

الاتصال والتبشير بالنهضة الجزائرية في ربوعها، كان أنشأ، إقامته بالقاهرة يختلف أندية العلم والآداب والثقافة لإلقاء المحاضرات قيمة بتوجيهاته نالت إعجاب قادة الآداب ورجال الثقافة فيها أمثال طه حسين والعقاد وغيرهم... ومن شدة تعلقه بالبصائر لم ينقطع عن مراسلاتها بمقالات رغم تراكم إنشغالاته، عيون البصائر هي عنوان جميع مقالاته.[1]

*مرحلة الأخيرة (1962-1965م):

وهي التي عاد الإبراهيمي فيها إلى وطنه بعد إستعادة الإستقلال حتى وفاته في 20 مايو 1965م وخلال هذه المرحلة إضطر إلى التقليل من نشاطه بسبب تدهور صحته ومن جهة وبسبب سياسة الدولة التي شعر أنها زاغت عن الإتجاه الإسلامي فانحصر نشاطه في حديثين حتمنا بهما الجزء الخامس من آثاره.

إلقاء أول خطبة للجمعية بعد إستعادة الإستقلال إفتتح بهما مسجد "كتشاوة" بالعاصمة الذي رجع كمسجد بعد أن حوله الإستعمار الفرنسي إلى كنيسة طوال قرن وثلث، وقد ألقى الإبراهيمي هذه الخطبة المشهورة بحضور وفود من جميع الدول العربية والإسلامية.

إصدار بيان 16 أفريل 1964م، الذي دعا فيه السلطة آنذاك للعودة إلى الحكمة والصواب، وإلى جدية الإسلام، بعد أن رأى البلاد تنحدر نحو الحرب الأهلية وتنتهج نهجا ينبع من مذاهب دخيلة مضادة لعقيدتنا وروحنا وجذورنا".[2]

[1] باعزيز بن عمر: مرجع سابق، ص 126-127-128.

[2] آثار البشير الإبراهيمي: مصدر سابق، ص 13.

3- الطيب العقبي:

هو الطيب بن محمد بن إبراهيم العقبي بن الحاج صالح بن إبراهيم لقبه ولقب أسرته إبراهيمي من قبيلة أولاد عبد الرحمان ولد عام 1890م ببلدية سيدي عقبة وعندما أصبح عمره 6 سنوات هاجر مع والده إلى الحجاز وإستكمل حياته العلمية والثقافية وتوفي بعدها والده وهو لا يتجاوز سن 13 من عمره[1] وقد إستكمل حفظ القرآن الكريم الذي حرم منه في الجزائر على أيدي معلمين مصريين وتعلم الجويد وقد تمكن من متابعة دراسة الشريعة والعلوم الإسلامية والرياضيات والآداب ويذكر البشير الإبراهيمي المدينة المنورة كانت تحظى بمكتبات الجامعة التي أسهمت في إثراء الثقافة من بينها مكتبة الشيخ عارف حكمةومكتبة سلطان محمودومكتبة العزيز... الخ،[2] وقد كون علاقة قوية بقيادة النهضة العربية وذلك نتيجة لإحتكاكه بالعلماء وعندما أصدرت السلطة العثمانية قرارا بترحيل سكان المدينة المنورة الى دمشق بسبب عجزها عن التحكم , توفير الراحة والأمن للمدنيين وقد كان العقبي هناك لكنه رفض وعاض فكرة الترحيل ويعود سبب ذلك لعلاقته مع دعاة النهضة العربية وعندما شعرت الدولة العثمانية بزيادة نشاط النهضة العربية شنت إعتقالات واسعة في صفوف دعاة القومية العربية، وكان الطيب العقبي من بينهم.[3]

---

[1] عبد الرحمان بن عمير النعيمي: دور العلماء المسلمين في ثورة الجزائر، ط1، رسالة دكتوراه , 2002م ص 93.

[2] أحمد مريوش: الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 34.

[3] عبد الرحمان بن عمير النعيمي: مرجع سابق، ص 93.

وعند قيامه بنشر مقالات عن الدين والسياسة هذا ما جلب له مشاكل مع السلطات لعثمانية وقاموا بنفيه في أرضهم، الروم إيلي، أولا والأناضول ثانيا، وبقي هناك أكثر من سنتين وبعد إنتهاء الحرب عاد إلى مكة المكرمة، وقد أثرت عليه سلبا الحرب العالمية الأولى.[1]

وفي سنة 1920م عاد إلى الجزائر وزاول هناك نشاطه وساهم في تأسيس الجمعية وعين مديرا لجريدة البصائر، وشارك في المؤتمر الإسلامي ونظرا لنشاطه الفعال ودوره الكبير في جمعية العلماء قامت السلطات الفرنسية بتهمة إغتيال المفتي كحول، ووضعه في السجن وذلك بهدف ضرب جمعية العلماء والقضاء على حركتها الإصلاحية وبدفن النهضة الوطنية وقد قامت بإعتقاله في المعلب البلدي.[2]

وتلك التهمة التي وجهت إليه أدت إلى ظهور خلافات بينه وبين أعضاء الجمعية حول منهجية الدعوة والإصلاح مما أدى به إلى تقديم إستقالته عنها سنة 1939م وبعدها ألزمه الفراش بسبب معاناته بمرض السكري حتى توفي يوم 21 ماي 1960م[3].

[1] محمد الطاهر فضلاء: الطبيب العقبي رائد الحركة الإصلاحية الدينية في الجزائر، عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، 2007، ص 21-22.

[2] آسيا تميم: الخصيات الجزائرية 100 شخصية، مرجع سابق، ص 81-82.

[3] محمد الطاهر فضلاء : مرجع سابق ، ص 23 .

المبحث الثالث: ميادين الصراع بين فرنسا والجمعية.

1- بالنسبة للغة العربية:

منذ احتلال المستعمر الفرنسي عام 1830م كان يسعى جاهدا على القضاء على مقومات الشخصية الوطنية ومحاولة إدماجهم وفرنستهم وقد كانت السياسة الاستعمارية في عهد ابن باديس إتجاه اللغة العربية سياسة عدائية حاقدة ترمي إلى شيئين فرنسة الشعب فكرا، ولغتا، وسلوكا.

وقد شهدت غطرسة استعمارية توحي باجتثاث الأصالة من جذورها وذلك بتحطيم اللغة العربية وتهميشها لدى السكان المحليين وإعطاء الأولوية للثقافة الفرنسية.[1]

ومحاربة اللغة العربية وإنتقاد قيمتها وتضييق الخناق عليها ويتجلى ذلك في القرار الصادر يوم 08 مارس 1938م الذي أصدره شوطان وهو رئيس الحكومة ووزير الداخلية الفرنسي الذي ينص على إعتبار اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر يمنع تعليمها ويحرم تعلمها،وكان يسعى إلى تعميم اللغة الفرنسية في المدارس والجامعات وربما يفرضها في المساجد والمدارس القرآنية وبهذا يتمكن من أن يعوق عقول الجزائرية بفرض اللغة الفرنسية العاجزة على الشعب.[2]

---

[1] المهدي هجالة خيرة: سياسة الفرنسة في الجزائر 1830-1962م، مجلة الإحياء، المجلد 21،العدد 29، أكتوبر 2021، ص 753.

[2] محمد الهادي الحسني: من وحي البصائر، تقديم محمد صالح ناصر، طبعة 210، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر, 2004، ص 251-252.

ونتج عن هذا القانون تعطيل عدد كبير من المدارس ومعاهد التعليم العربي وتشريد الأطفال، وتغريم المعلمين ومعاقبتهم بشتى أساليب وبمجرد تطبيقه أغلقت دار الحديث بتلمسان 1938م وكان ضربة قوية للتعليم الإسلامي ولغة الإسلام، وتحاكم الجمعية التي أنشأتها بهدف عرقلة التعليم وتخويف المنظمات القائمة عليه وهنا توالت عملية تعطيل المدارس العربية سواء كانت نهائيا أو لأجل قد يطول أو يقصر.[1]

أما بالنسبة لسياسة التجهيل التي إعتمدتها الحكومة الاستعمارية في الجزائر كأسلوب من أساليب الفرنسة لذلك لم تتح الفرصة التعليمية لأبناء الجزائر في البداية فأنشأت لهم مدارس خاصة ووضعت لهم برامج معينة وحرصت أن يكون التعليم كله بالفرنسية أو الجهل مع العلم أن هذه المدارس لا ترقى لمستوى المدارس الخاصة بأبنائهم.[2]

كما كتب أحد كتاب الفرنسيين بيروتون الكاتب العام الذي يعتبر أول من نادى بإتخاذ موقف سياسي ضد حركة العلماء التي كان يعتبرها خطرا نظرا لوظيفتها وحماسها المتدفق وكراهيتها للأجنبي.

[1] أيوب شرقي: قانون 8 مارس 1938م وموقف جمعية العلماء المسلمين منه, مجلة قبس الدراسات الإنسانية والاجتماعية ، م 5، ع1، جويلية 2021، ص 33-34.

[2] عبد القادر فضيل, محمد الصالح رمضان: إمام الجزائر عبد الحميد بن باديس، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007، ص 89-90.

فقد اقترح قانون 15 أكتوبر 1892م القاضي بمنح رخصة للتعليم الحر حتى يعرقل تطور حركة العلماء التعليمية.[1]

أما بالنسبة لتعليم المرأة فقد كانت محل إهتمام السلطات الفرنسية الذي كان ضمن إهتمامات جمعية العلماء المسلمين والملاحظ أن هدف فرنسا من تعليمها مغاير تماما لما كانت تصبوا إليه جمعية العلماء، حيث قال أحد الفرنسيين أن موضوع تربية المرأة الأهلية في الجزائر مهمة ضخمة أكيد لأنهم يرون أن تعليم المرأة يتعلق بتوجيه المجتمعات مهما كانت الأبعاد فإن المرأة هي التي يجب تنويرها إذا أردنا الوصول إلى ضمير الشعب وهي التي تصنع القوة وميزة الأجناس.[2]

2- بالنسبة للدين الإسلامي:

رغم تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة الذي صدر في فرنسا عام 1905م إلا أنه طبق على الدين اليهودي والمسيحي فقط دون الدين الإسلامي وهذا حتى لا يخرج على سيطرتها وقد بقي هذا الوضع المأساوي حتى جاء الإستقلال وذلك بهدف تنصير الشعب الجزائري[3] لأن فرنسا منذ بداية إحتلالها قامت بالإعتداء على كل المقدسات الإسلامية من أوقاف إسلامية ومساجد وزوايا والمعاهد الإسلامية... وحولت بعض المساجد إلى كنائس مثل

---

[1] عبد الكريم بوالصفصاف: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائية الأخرى دراسة تاريخية وإديوبوجية مقارنة، ط2، دار مداد يونيفرسيتي براس، الجزائر، 2009، ص 197.

[2] محمد جلال، أبو القاسم سعد الله: مصائب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أمام إستفزازات الإدارة الفرنسية 1931-1940م، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 10، ص 308-309.

[3] علي بن زينب: مواقف علماء الجزائر في مواجهة مشاريع الإحتلال الفرنسي، مجلة الشهاب ,المجلد العدد 02، 2021، ص 312.

مسجد كتشاوة، وقد عمل الكاردينال لافيجري على تنفيذ سياسة واسعة النطاق في الجزائر حددها في قوله: "علينا أن نجعل من الأرض الجزائرية مهدا للدولة المسيحية ويضاء أرجاؤها بنور منبع وحيها، الإنجيل تلك هي رسالتنا"[1] وهذا يؤكد على نية السلطة الفرنسية لتشويه الدين الإسلامي.

وكذلك سعت لنشر الإلحاد بين الشباب الجزائري ويعود سببه إلى: التعليم اللاديني الأوروبي الذي كان يتلقا البعض من الجزائريين في المدارس الفرنسية دون أن يتعلموا شيئا من اللغة العربية والدين الإسلامي وكذلك تقليد بعض الشباب الأعمى للملحدين.

أفشو خرافات وأضاليل الطرق الصوفية كان هو الآخر له أثر كبير في نشر الإلحاد بين الشباب المتعلم تعليم أوروبي والجاهلين بحقائق دينهم لأنهم يحملون الصغر فكرة أن هذه الأضاليل الطرقية هي الدين وأن أهلها هم حماة الدين.[2]

كما أن إنتشار البدع والخرافات كان من بين الأهداف التي سطرتها فرنسا لإخضاع الجزائريين بغرض إقتلاع جذور مقومات الشخصية وذلك بالإستحواذ على المساجد لتشويه العقيدة النظيفة وتشويه الزوايا ويخلوها من مقاصدها الخيرية والدينية كما قاموا بتجريد الأوقاف التي كانت الممول الأول لمراكز العبادة وقد نجحت السياسة الفرنسية في إحتواء بعض الشيوخ وجعلهم في خدمة فرنسا ذلك بتخليهم عن مكانتهم وقيادتهم الدينية الأساسية.

---

[1] تركي رابح عمامرة: الشيخ عبد الحميد بن باديس، باعث النهضة الإسلامية العربية في الجزائر المعاصرة، ط1، عام 1982م، ط2، عام 2003، موقم للنشر، الجزائر, 2009، ص 81.

[2] تركي رابح عمامرة: عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي، مرجع سابق، ص 102.

ومن بين الخرافات والبدع التي تم نشرها نذكر ما يلي/ تقديس الأولياء، إقناع الناس بأن احتلال فرنسا للجزائر قضاء وقدر لا جدوى من مقاومة فرنسا، وكذلك الدروشة والتظاهر بإختلال العقل وإلهام الناس بأن المرابط يتمتع عند المولى عزوجل بنفوذ كبير.[1]

كما أن القضاء الإسلامي الذي كان يمثل أحد الأسس القوية في ثبات الشخصية المسلمة فقامت السلطات الفرنسية بإجراءات تعسفية ضده من بينها نفي العلماء والقضاة ومحو شخصية القاضي المسلم وتعويضه بالقاضي الفرنسي وألغي المجلس العلى للقانون الإسلامي والمجالس الإستشارية وانخفض عدد المحاكم الشرع الإسلامي ثم أخضعت لسلطة الوالي العام.[2]

كما أن الكشافة الإسلامية لم ترتح لها السلطات الاستعمارية نظرا لنشاطاتها السياسية والثقافية والتربوية لأنها رأت فيها خطرا يهدد مصالحها وكيانها ووجودها في الجزائر فكانت تبحث عن الفرص لقمعها مثل بقية التنظيمات السياسية الوطنية بل صنفتها للتنكيل بها لتكون عبرة لمن تخول له نفسه القيام بالثورة والإنفصال عن فرنسا وقد ركزت على مسؤولي الكشافة الإسلامية نظرا لموافقتهم وأفكارهم الوطنية وإنتقادهم للسياسة الاستعمارية من خلال الأناشيد والعروض المسرحية التي يغلب عليها الطابع الوطني.[3]

---

[1] محمد الطيب العلوي: سيرة الأستاذ عبد الحميد بن باديس، نشر ومراجعة د علاوة عمار، د صالح الدين العلوي تقديم، عبد العزيز فيلالي، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، د س , ص 34-35.

[2] علي بن زينب: موقف علم الجزائر في مواجهة الاحتلال الفرنسي مجلة الشهاب ، مرجع سابق ، ص 312.

[3] خامس سامية: معضلة كتابة تاريخ الكشافة الإسلامية الجزائرية ودورها في إنتفاضة 8 ماي 1945م المصادر، العدد 12، مقال، ص 228.

بالإضافة إلى أن السلطات الفرنسية عملت على تفرقة الجزائريين وخلق الصراع فيما بينهم إنتهجت فرنسا سياستها المعروفة فرق تسد فهي لا يهمها طرقي أو مصلح هدفها خلق التنافس.[1]

عملت أيضا فرنسا على تنصير الشعب الجزائري وتقسيمه إلى مجموعتين متخاصمتين من السكان إحداها عربية والثانية بربرية وحاولت نزع مناطق البربر عن مناطق بقية إخوانهم الجزائريين وأنشأت لهم محاكم خاصة تحكم بينهم بالعرف والتقاليد البربرية الوثنية القديمة وليس بالإسلام وأنشأت لهم مدارس خاصة بهم وحرمتهم الحديث بينهم باللغة العربية و قصرته فقط على اللغة الفرنسية، وغرست في عقولهم أن العرب جاؤوا إلى الجزائر لاستعمارهم والقضاء على شخصيتهم القومية وأن فرنسا إنما جاءت إلى الجزائر لأجل تحريرهم.[2]

*** أحداث قسنطينة:**

تمثلت في حادثة إصطدام بين مسلمي قسنطينة ويهودها، في شهر أوت عام 1934م بينما كان الناس يقيمون صلاة العشاء في الجامع الأخضر بقسنطينة أقدم يهودي اسمه الياهو خليفي مطلا عليهم من النافدة مدعيا عليها كشف العورة عند الوضوء مبادرا لهم بقوله: "لعن الله دينكم وصلاتكم وجامعكم"[3] وبهذا إعتدى على المصلين بالسب والشتم وهناك من يذكر أنه تبول في المسجد وقد أجابه الحاضرون بقولهم نحن لا نكشف عورتنا عند

[1] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 157.

[2] تركي رابح عمامرة: الشيخ عبد الحميد بن باديس، مرجع سابق، ص 274.

[3] محمد الميلي: ابن باديس وعروبة الجزائر، د ط، عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، 2007، ص 108.

الوضوء ودينا ينهانا عن كشف العورة دائما ولا نلومك لأنك سكران، وقد خرج الناس وهم في غاية الاستياء لأن في ذلك مساس بقيم المسجد[1] وقد هاجمته مجموعة من المسلمين إلى منزله بالحجارة ووجد المسلمون أنفسهم أمام مجموعة من اليهود وكانت المواجهة بين الطرفين بالبنادق والسكاكين وأصيب عدد من المسلمين وتم طردهم من الحي اليهودي وشن اليهود حملات للإنتقام من المسلمين وهاجموا متاجرهم، وبقي المسلمون يسيطرون على الشوارع الفرعية يسلبون الدكاكين ويحرقون المنازل وإنتهت معارك ذلك اليوم و كان عدد القتلى 26 والجرحى واحدا وثمانين ومن المسلمين سوى ثلاثة فقط، وذلك من خلال فشل الشرطة في السيطرة على الموقف أنه لم تكن لديها أوامر محددة لإنهاء الشغب.[2]

وقد بدأت الإدارة الاستعمارية لتكون في ظاهرها حيادية ساعية للصلح بواسطة أعيان ونواب للطائفتين لكنها في الحقيقة كانت في نصرة اليهود، ووقفت موقف نفاق فعوض أن تعاقب اليهودي المعتدي وجيرانه اللذين كانوا سببا للفتنة عاقبت بدلا من ذلك المسلمين وبدأت تعتقل وتحاكم وتعاقب ومن خلال هذه الحوادث يتبين بأن الحقد تجاه الإسلام والمسلمين يجمع دائما بين اليهود والنصارى[3] إذ جاء في قوله تعالى: **{ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم}.**[4]

وهنا يتبين نية فرنسا واليهود في ضرب الإسلام وتشويهه.

---

[1] محمد الميلي: المؤتمر الإسلامي الجزائري، دط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006 ص 394.

[2] مازن صلاح حامد مطبقاني: مرجع سابق، ص 208.

[3] محمد الطيب العلوي: مرجع سابق، ص 415.

[4] سورة البقرة: الآية 120.

3- سياسة الإدارة الفرنسية ضد صحف جمعية العلماء المسلمين:

لقد عملت جمعية العلماء على إصدار مجموعة من الصحف التي كانت تهدف من خلالها لإصلاح وتوعية المواطنين وتبليغ الرأي الخارجي عن حالة الجزائر المأساوية إلا أنها تعرضت للمضايقة والتوقيف من قبل المستعمر الفرنسي ومن بين هذه الصحف نذكر ما يلي:

***جريدة المنتقد:** التي صدرت سنة 1925م وهي جريدة أسبوعية صدرت بقسنطينة وقد أسسها ورأس تحريرها زعيم الحركة الإصلاحية الجزائرية ابن باديس وأسند إدارتها للسيد بوشمال أحمد كان شعارها الحق فوق كل حق، والوطن قبل كل شيء إلا أن لهجتها الحارة وحملتها الصادقة ضد الخرافات والبدع أثارت حفيظة بعض الطرقيين عليها وساندهم في ذلك بعض رجال الدين الرسميين فأخذوا يسعون بالوشاية لدى السلطات الفرنسية ضدها حتى عطلت بأمر حكومي بعد أن دامت أربعة أشهر وأصدرت 18 عددا،[1] ولم يبالي ابن باديس بتلك قرارات التعطيل التي لحقت بصحف الجمعية حتى أسس جريدة أخرى عقب توقيف جريدة الشريعة بـ22 يوم فقط وهي جريدة الصراط السوي وهي جريدة أسبوعية وهي لسان حال ج. ع. م. ج صدرت بتاريخ 11 سبتمبر 1933م يديرها عبد الحميد ابن باديس تسعى غايتها لنشر العلم والخير وخدمة المصالح العامة وقد تم تعطيلها من قبل الإدارة الفرنسية

[1] محمد بن صالح ناصر: الصحف العربية الجزائرية من 1847-1954م ، مرجع سابق ، ص 58.

بداية جانفي 1934م بعد حوالي سنتين من تعطيل الصراط السوي أصدرت ج. ع. م. ج برئاسة ابن باديس صحيفة رابعة وهي جريدة البصائر.[1]

*أما البصائر فتعتبر رابع صحف الجمعية ع. م. ج، الأسبوعية أنشأت بعد تعديل الإدارة الاستعمارية لثلاث جرائد للجمعية في سنة واحدة وهي السنة المحمدية 1933م والشريعة المطهرة 1933م، الصراط السوي1933 -1934م , وصل الأمر إلى أن الحاكم العام جول كارد 1830-1935م أصدر أمرا إستبعاديا يقضي بتعطيل كل صحيفة تصدرها جمعية العلماء على رأسهم الشيخ ابن باديس 1889-1940م في مواصلة إصدار الجرائد كما أن ج. ع. م. ج قررت تعطيلها من 1935-1939م ,بالنسبة للسلسلة الأولى كان عددها 27 تحت إشراف الطيب العقبي إلى العدد 83، في 30 سبتمبر 1937م وقامت الإدارة الفرنسية بتحويلها من العاصمة إلى قسنطينة، وعين المجلس الإداري للجمعية الشيخ مبارك الميلي 1896-1945م مديرا أو محررا لها.[2]

كما أن قرار وقف الصحف من طرف الجمعية عند رفضها لطلب فرنسا لطلب فرنسا المتثل في أن تلقن بإسمها وتكتب في صحافتها تصريحات ومقالات ضد دول المحور (ألمانيا وإيطاليا)[3] كما كان للسلطة الحاكمة مساعي لغلقها وغلق المساجد أمام دعاة الجمعية

[1] عائشة قوة: دور صحافة علماء المسلمين الجزائريين في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع الجزائري قراءة في صححف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مجلة الآفاق للبحوث الدراسات، المجلد 2، العدد3 2018، ص 285.

[2] حنيفي هلايلي: إهتمامات جريدة البصائر، بقضايا الجزائريين الزيتونيون، الحوار المتوسطي، 15 مارس 2017، ص 95.

[3] عبد النور خيثر، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م، مرجع سابق، ص 126.

ومنع رجال التعليم من التدريس بها وتعطيل المكاتب وعرقلة كل طلب جديد لفتح المدارس القرآنية وقد عبر ابن باديس عن المعاملة القاسية من طرف السلطات الحاكمة في الجمعية في قوله: يكفي في بعض الجيهات لحرمان كل دي حاجة لدا الحكومة أن يقال عنه أنه من أنصار (ج ع م ج)هدا إن لم يبعد عن بلاده ويسجن ويعذب بدعاوي مختلفة يزعم من ورائه أنه عدو لفرنسا .[1]

هذا القول يؤكد على المرارة التي سادت الأوساط الإصلاحية وكان بهذه الجريدة أعداء يسعون لإجهاضها لكي يبث الشقاق بين أعضائها أو بسعي الحكومة صدها.

ولعل أهم حدث سنة 1939م في حركة المسلمين الجزائريين هو إيقاف جريدة البصائر و الشهاب عن صدور مما أحدثا فراغا سياسيا وثقافيا في أوساط قرائهم كما أن إدارة الاحتلال قد شنت الرقابة على كل المطبوعات وتدهور حالة ابن بديس الصحية أدى الى ضعف حركة جمعية العلماء الإصلاحية خاصة في المناطق الداخلية [2].

فإدارة الاستعمارية كانت تعمل على إيقاف أي صحيفة لا تعجبها لهجتها أو إتجاهها العام وكان سيف الرقابة مسلاط على أصحاب الصحف العربية وكان القانون الفرنسي يخول للوالي العام عى الجزائر السلطة المطلقة في غلق أي جريدة عربية بواسطة قرار بسيط بوصفه نائبا عن وزير الداخلية الفرنسي في الجزائر [3].

[1] محمد بن صالح بن ناصر: مرجع سابق، ص 215.

[2] عبد الكريم بوالصفصاف: جمعية العلماء المسلمين الجزائرين,مرجع سابق , ص209-210.

[3] تركي رابح عمامرة : عبد الحميد بن باديس ,مرجع سابق , ص144.

المبحث الرابع: اضطهاد فرنسا للعلماء والجمعية.

1-أهم الإجراءات ضد علماء الجمعية:

يمكن إجمال الإجراءات الاضطهادية والقرارات والمراسيم والاتهامات السابقة فيما يلي:

- في سنة 1933م منعت الحكومة بقرار عامل عمالة الجزائر مرشدي جمعية العلماء، من إلقاء الدروس والخطب في المساجد وقد تكرر الإحتجاج على هذا القرار.

- في سنة 1935م أصدر مرسيل ريليه وزير الداخلية الفرنسي قرارا يقضي بتضييق الخناق على جمعية العلماء وكل زعماء الحركة الوطنية بعد زيارة قام بها إلى الجزائر العاصمة للإطلاع على أوضاع الجزائر ورغم ما عرفه من مجاعة وبؤس وشقاء فقد أصدر ذلك القرار بهدف إضعاف حركة العلماء.[1]

كما تم الحكم بالسجن على الكاتب العام لأحد شعب الجمعية بدعوى أنه شتم قائدا بناحيته،ومنع أعضاء الجمعية أو من له صلة بها من الحج عامي 1938-1939م فقد ذكرت صحيفة البصائر في مقال لها نقتبس منه: " ففريضة الحد قد أصبح أعضاء الجمعية معرضين للمنع منها والصد دونها".[2]

كما تم سجن كل من الشيخ ناصر المدرس الحر ببلدية قرقور بمنطقة سطيف وأدخل الشيخ الطيب العقبي سجن بربروس وقضى فيه أسبوعا كاملا.

---

[1] عبد الكريم بوالصفصاف: جمعية العماء المسلمين، مرجع سابق، ص211.

[2] مازن صلاح حامد المطبقاني: مرجع سابق ، ص235.

وبعد مرور أسبوع لهذا الحدث المروع دبرت مؤامرة استعمارية أخرى لإغتيال الأستاذ الحبيباتني بقسنطينة حيث وجهت إليه طلقة نارية في طريق عودته إلى منزله[1].

كما أن مشاركة الجمعية سنة 1936م كانت سنة حاسمة في حياة العلماء وذلك بمشاركتها في المؤتمر الإسلامي الذي دعا إليه عبد الحميد ابن باديس وغيره من السياسيين الذين ساهموا في جعل أهدافه غاية لإقناع الشعب بأن مطالبه هي أقصى انتصار يمكن الحصول عليه وقد جمع هذا المؤتمر كل التيارات المعارضة للنظام الاستعماري باستثناء نجم شمال إفريقيا يوم 07 جوان 1936م[2].

ولكن رغم المطالب التي قدمها الوفد في المؤتمر الإسلامي خاصة ما يتعلق بالحرية والمقومات السياسية إلا أن السلطات الفرنسية ضيقت عليها وعلى المؤتمر الإسلامي فدبروا المكائد كعادتهم لعرقلة المسيرة فكان الإغتيال والإعتقال والمصادرة والإثارة من عراقيلها فقد أتهم الطيب العقبي وعباس التركي بتحريضهما على قتل المفتي[3]، كما أن خصومها انتقدوها واتهموها بالانحراف عن مبادئها وأهدافها والإنغماس في خضم السياسة التي يجبرها عليها قانونها الأساسي فإن مشاركتها في المؤتمر الإسلامي كانت ضربة مزعجة للدوائر الفرنسية[4].ومن أسباب فشل هذا المؤتمر عندما بدأت المؤامرة يوم 18 جويلية 1936م أي يوم تمكن الحاكم العام للجزائر أن يضغط على مفتي الجزائر المدعو كحول لكي يصدر

---

[1] عبد الكريم بالوصفصاف: مرجع سابق، ص 211.

[2] محمد الميلي: المؤتمر الإسلامي الجزائري، د ط ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2006،ص 437.

[3] الزبير بن رحال : مرجع سابق، ص 87.

[4] عبد الكريم بوالصفصاف: مرجع سابق، ص212.

فتوى يقول فيها بأن أعضاء المؤتمر الإسلامي لا يمثلون السكان الجزائريين وبأنهم عبارة عن أقلية من المهاجرين و اللذين يريدون إثارة الفوضى في البلاد.

كما قال بأن من يدعون بأنهم العلماء وهم لا يحملون شهادات علمية أو رتب حقيقة وكذلك الأمر بالنسبة للمؤتمر الإسلامي الثاني فلم يحقق أي نتيجة خاصة عند إستقالة جماعة المنتخبين الجزائريين وإستقالة ابن باديس وكان ذلك هدف السلطات الفرنسية لعرقلة نشاط الجمعية.[1]

كما أن قرار رينيه من القوانين الزاجرة الذي يشترط الرخصة الرسمية للعلماء اللذين يريدون التدريس في المساجد وقد علق مصالي الحاج عليه بقوله : في يوم 16 ماي أمام 600 مستمع بهذه العبارات إن رغبة الحكومة في منع الصحافة العربية الناطقة باللغة العربية يظهر جليا ويؤكد سياستها القمعية والأخطر من ذلك فإن تقييد التعليم القرآني يهدف إلى محو تقاليد الثقافة الإسلامية وأما قرار منع العلماء من التدريس في المساجد هو إستفزاز حقيقي للمساجد.[2]

وفي سنة 1937م إمتهن مسجد قنزات وأهين عمر دردور ومنع من التعليم كل من المشايخ بلقاسم بن راوق ويحي بن العوادي وفي هذه السنة هدد وضيق على كل من المشايخ الفضيل الورتلاني والسعيد الصالحي وهم من دعاة جمعية العلماء في فرنسا[3].

[1] عمار بوحوش التاريخي السياسي للجزائر، مرجع سابق، ص 261-263.

[2] المهدي خيرة هجالة: مرجع سابق، ص754.

[3] عبد الكريم والصفصاف: مرجع سابق، ص 212.

وتذكر البصائر أن السعيد البيباتني مندوب جمعية العلماء في باريس في طريقه لزيارة أنصار الإصلاح ألقي عليه القبض ومعه 55 رجلا من رجال شعبة جمعية العلماء وتم اعتقاله وأطلق سراحه فيما بعد ورأى استحالة أداء مهامه فغادرها سنة 1956م[1].

2-الصعوبات والعراقيل التي واجهت الجمعية العلماء لمسلمين من طرف السياسة الفرنسية

تضييق السلطات الفرنسية على أعضائها منذ 1933م فهي وضعت عامة أعضاء الجمعية تحت الرقابة وإصدار تصاريح جديدة لمدارس الجمعية وهذا إذا كان من خطورة الجمعية ومطالبها.

الطرقية التي امتصت كل الوسائل المتاحة لها في السر والعلن حتى تقف في وجه مدها وتوسعها فلقد كادت للجمعية وأعضاءها مكائدًا ولا تعطى غايتها القضاء في الحركة الإصلاحية في مهدها فلما لم يتسنى لها تحقيق ذلك غيرت أسلوبها وعملت على تشويه صورتها للرأي العام بتلفيق الأكاذيب عليها وتحميلها ما لم تقوله والحكم عليها بلوازم الأقوال وساعدها على ذلك المستعمر الذي أضحى انتشار الجمعية وتقدم الجمعية خطرا عليه وعلى سياسته القمعية[2].

---

[1] سعيد بورنان: نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا 1936-1956م، تصدير بقلم الأستاذ أبو القاسم سعد الله، تقديم بقلم الأستاذ محمد الصالح الصديق، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص 278.

[2] بوبكر صديقي: مرجع سابق، ص22.

عندما بدأت مسيرة جمعية العلماء المسلمين اتخذت منها الإدارة الاستعمارية موقفا معتدلا، ففرنسا كانت تستهين برجال الدين الإسلامي في الجزائر و تعتبرهم غير ناضجين سياسيا ولا يشكلون تهديدا لمصالحها وسياستها ومستقبلها في الجزائر، لذلك منحتها الإعتماد دون عراقيل لكن بعد سنتين من تأسيسها غيرت فرنسا موقفها واعتبرتها سببًا خطرًا في مواقفها الوطنية وكرهها للأجانب، و إصدار قانون 18 أكتوبر 1892م الذين ينص على منح فتح أي مدرسة إلا بموافقتها[1] .

المؤامرات الفرنسية على هوية الجزائر، ما أرق كثيرا أعلام الجمعية في كيفية مواجهتها والتخلص منها فأخذت تحذر الشعب الجزائري من تلك المؤامرات في جو مشحون بالإفتراقات والتنازعات بين الأحزاب السياسية كقانون 08 مارس 1933م، القاضي بمنع التعليم العربي وعرقلته بإغلاق المدارس وسجن المعلمين الأحرار ومحاكمتهم مع المجرمين المتمردين على القانون، ومع منع أعضاء الجمعية من إلقاء الدروس الوعظ والإرشاد في المدارس والمساجد بمقتضى 16 فيبراير 1933م[2].

أصدرت السلطات الفرنسية قانون 20 يناير 1935م الذي يقضي بسلب حرية النوادي على الجزائريين وعلم الترخيص لهم بفتحها، كما أعاقها كثيرا في نشاطها مشروع ميشال الذي صدر في شوال 1354هـ الموافق لـ 16 فبراير 1933م، الذي يطلب من الولاة والمتصرفين والرؤساء من الشرطة وشيوخ البلديات مراقبة ما يدور من اجتماعات داخل

[1] محمد بن ساعو: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والثورة التحريرية 1954-1962م، ط 2016 دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2019، ص 44.

[2] بوبكر صديق: مرجع نفسه. ص 22.

الجمعية وأن تشمل هذه المراقبة المكاتب القرآنية ووجه تعليمات إلى جميع الولاء يأمرهم فيها بعدم السماح لأي عالم بالوعظ والإرشاد بالمساجد الرسمية[1].

- كما اصدر قرار بحل الجمعية الدينية الإسلامية التي كان يرأسها أحمد بن صيام الذي رفض الاستجابة لطلب ميشال، بمنع العقبي وغيره من رجال الجمعية بالوعظ بالمساجد ومن بين المساجد التي توقفت مسجد الجامع الجديد،[2] في العاصمة وكذلك لجنة البحر الأبيض 1933م القاضي على التعليم العربي الحر، للحد من نشاط الجمعية التعليمية.
- كثرة الأعداء لمبادئ الجمعية من الشيوعين والملاحدة والفرنسيين الإندماجيين المنبهرين بحضارة الغرب، وبعض زعماء الأحزاب السياسية الباحثين عن أغراضهم الشخصية ولا تهمهم المصالحة العامة للأمة والباحث بعضهم عن الزعامة واحتكارها وكما يكونوا من أهلها عليهم الجمعية فاتخذوها عدوا وسخرية، ولقد جمعهم الإبراهيمي[3].
- بالإضافة إلى الخطاب الإصلاحي الذي لم تغفل السلطة الفرنسية عنه حيث بدأت تضيق الخناق على أعضاء ج ع م ج وتشدد عليهم المراقبة منذ عام 1933 ، وقد إتخدت السلطات الفرنسية هذه الإجراءات لأنها أدركت خطورة الخطاب الإصلاحي

---

[1] مازن صلاح حامد مطبقاتي: جمعية العلماء المسلمين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية (1931-1939م)، إشراف الأستاذ محمد عبد الرحمان، جامعة الملك عبد العزيز، مادة الشؤون المكتبات, د ط ص 195.

[2] مازن صلاح حامد المطبقاتي: جمعية العلماء المسلمين ودورها في الحركة الوطنية ج1، 1931-1939م، تقديم أبو القاسم, مرجع سابق، ص 198.

[3] أبو بكر صديقي: مرجع سابق، ص 22.

على الاحتلال ، وقد لجأت إلى تشجيع طرق الصوفية المنحرفة المتهاونة في أمر دينها والخاضعة للسلطات المحتلة فأصبح الخطاب في مواجهة تلك الطرق الصوفية[1] ،فالسلطات الاستعمارية كانت تعتمد بشكل كبير على الطرق الصوفية لتحقيق أهدافها وخدمة مصالحها عبر إستعمال العلماء وتوجيههم [2] ،كما أن مشروع بلوم فيوليت الذي كان يرمي إلى منح المواطنة الفرنسية لبعض الشرائح من المدنيين والعسكريين والشروع في إنشاء تمثيلية أهلية بالبرلمان الفرنسي, كان يهدف إلى التحرير التدريجي للمسلمين إنطلاقا من النخب وقد إتسمت ردات فعل الإصلاحيين وهذا أدى إلى حدوث مناوشات بينهم وبين الأنصار المتحمسين لأن المشروع يهدف أساسا إلى دمج المجتمع الجزائري وتجنيسه, مقابل منح بعض الحقوق السياسية دون الإنشغال بقانونهم الشخصي الإسلامي [3]، حيث أنه لم يأخذ الدين والغة بعين الإعتبار عند أخذ الطبقة المثقفة للإدماج ، لكن هذا المشروع لم يقبله المعمرون لأن ذلك يضمن تسوية بينهم وبين الجزائريين فرفض ذا البرلمان ولم يكتمل [4].

حتى أن نشاط الجمعية في فرنسا لم يسلم من المضايقة خاصة عند نجاح النوادي في استقطاب نسبة كبيرة من المهاجرين هذا الأمر الذي أقلق السلطات الاستعمارية من هذا النشاط الذي يعاكسها. فبدأ بوضع العراقيل أمام نشاط العلماء في ديسمبر 1937م صدر

---

[1] سليم مزهود : الخطاب الإصلاحي عند مبارك الميلي ، دط، دار الواحة للكتاب ، وزارة الثقافة الجزائر ،دس ، ص 122.

[2] عمار بوحوش : التارخ السياسي للجزائر ، مرجع سابق ،ص 158.

[3] علي مراد : الحركة الإسلامية في الجزائر بحث في التاريخ الديني والإجتماعي من 1925 – 1940م تر محمد يحياتن ، ط2، دار الحكمة الجزائر، 1999 ، ص 498 ـ 499.

[4] سليم مزهود :مرجع نفسه ، ص 119.

قرار يمنع إقامة صلاة العيد وكانت تخضع الجمعية لمضايقات السلطات الفرنسية خاصة ما كانت تفرضه على بوليسها من رقابة وتتبع لحركات السكان والتفتيش غير القانوني وصاحبتها أعمال القمع والمعاملات التعسفية وهدم الأماكن التي تقام فيها الصلوات والتعليم[1].

***بالنسبة لمجازر 8 ماي 1945م:**

وقد بدأ الاحتفال رسميا في 07 ماي عندما أعلنا لحلفاء عن نهاية الحرب وسرعان ما شرع المعمرون والفرنسيون عامة في تنظيم الأفراح لكن الجزائريون قاطعوه ونظموا مهرجانات خاصة يبهم وكانت هتافات الجزائريين تدور حول المناداة بالحرية وإستقلال لجزائر وإطلاق سراح حزب الشعب ولم تظهر فيها عبارات العداء للفرنسيين ، غير أن المصادر تذكر أن العلم الفرنسي قد مزق في هذا اليوم[2].

وفي 8 ماي 1945م عند خروج الجزائريين للاحتفال بانتصار الحلفاء على دول المحور لكن نهايتها كانت مجازر دموية خلفت 45 ألف شهيد سقطوا برصاص قوات الاحتلال في شوارع قسنطينة و قالمة، خراطة، محاولة فرنسا في ذلك وأد الحرية خاصة أن هذه المجازر كانت ضد الإنسانية.[3]

---

[1] سعيد بورنان: نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين المصدر السابق، ص 278.

[2] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1945م، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان، 1992، ص 235.

[3] حميدي أبو بكر الصديق: دراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2016، ص 17.

وذلك بمجرد كون الجزائريين بمناسبة إقامة الأفراح نهاية ح. ع الثانية تجرؤوا على رفع العلم الوطني في مظاهرتهم السلمية ،وقد قتل في هذه المأساة المروعة 88 أوروبي وجرح ما يقارب 150 أما بالنسبة للجزائريين تم اعتقال أكثر من 5000 في صفوف الوطنين المعروفين وحل تجمع أنصار البيان والحرية وتكونت لجنة برلمانية للبحث في هذه الفاجعة، لكنها تلقت أوامر صارمة من الأعلى بأن تتخلى عن هذه المهمة حتى لا تفضح فيها أسرار المسؤلين الفرنسيين أنفسهم[1].

وبهذه الحرب النفسية والمعنوية واجهت الإدارة الاستعمارية رجال الجمعية واعتبرتهم من وراء أحداث الـ8 ماي كما زجت بهم في السجون والمعتقلات لا شيء سوى أنهم استطاعوا أن يكونوا جيلا جديدا، لذلك رفضوا أن يبقوا تحت كابوس الهيمنة الفرنسية وأن هذه الأحداث غلب عليها طابع الحسرة والتحدي المشحون بالفعل التصادمي لنتائج الحرب لأن آثارها سلبية على نفسية الجزائريين إذ خيبت أمالهم في نيل الاستقلال وقد وصفها الإبراهيمي بأن السياسة التدميرية في الجزائر قد تجاوزت منكرات فرعون[2].

كما أن الأزمة التي تعرضت لها نتيجة الخلافات بين أعضائها فبعض الأعيان كانوا لا يعترفون بقيادة العربي التبسي للجمعية بعد سفر البشير الإبراهيمي إلى المشرق العربي سنة 1952، وعندما تولى النائب خير الدين قيادة الجمعية بعد إنتقال العربي إلى البقاع المقدمة لأداء فريضة الحج، قام باجتماع للمجلس الإداري للجمعية بين 25 و29 سبتمبر 1954

[1] محمد الميلي، عبد الله شريط: لجزائر في مرآة التاريخ، ط1، طبع ونشر مكتبة البعث 2، قسنطينة، ماي 1965، ص 225.

[2] أحمد مريوش: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وحوادث 8 ماي 1945، مجلة الدراسات التاريخية، ع1، 1997، ص50.

وعدل بعض هياكلها لكن المناصب الإدارية بقيت محتكرة على الوجوه الكلاسيكية للجمعية دون مشاركة الجيل الجديد، وقد تم عزل الجيلالي الفارسي بدعوى أنه تعرض لأعضاء الجمعية بالسب والشتم والإهانة، متهما إياهم بعدم قيامهم بدورهم اتجاه المتضررين.[1]

لقد كانت الطلقات الأولى التي بشرت بإندلاع الثورة مفاجأة كبرى بالنسبة لكافة التشكيلات السياسية المعروفة في البلاد فقد حرص المعدون للثورة على التحلي بالسرية التامة طوالة فترة التحضير لهاو جمعية العلماء كانت في مقدمة التشكيلات وهيئات ثقافية واجتماعية التي وجدت نفسها صبيحة يوم الاثنين الفاتح من نوفمبر 1954 وجها لوجه مع تلك الأحداث كانت افتتاحية البصائر الصادرة 5 نوفمبر 1954 معبرة عن دهشة الجمعية وعن الحالة النفسية التي كان عليها أعضاؤها البارزين لم يتحدد موقف جمعية العلماء المسلمين من الثورة عند اندلاعها بصفة رسمية رغم دفاعها المستميت عن مقومات الشعب الجزائري. حيث ظهر في صفوف الجمعية موقفين الأول يرى أن مفجري الثورة يفتقدون للجدية في مطالبهم، ومع هذا تيار السلطات الفرنسية قامت في تعجيل إصلاحات مبنية على العدالة والمساواة واحترام مقومات الشعب الجزائري، أما التيار الثاني قد أعلن مساندته لقيام الثورة داعيا الشعب الجزائري لتلبية نداء جبهة التحرير الوطني، ووجه هذا التيار بيانا بهذا الصدد وقعه حوالي 300 معلم من معلمي الجمعية، وكان الشيخ العربي التبسي من أبرز الشخصيات المنتخبين للثورة ومثله بتأييد الجمعية م . ج للثورة وقعه البشير الإبراهمي في

[1] محمد بن ساعوا: مرجع سابق، ص 52-54.

القاهرة 8 نوفمبر 1954م، الذي دعى فيه إلى الإلتفاف حول الثورة،[1] ولعل من الأسباب تأخر انضمام الجمعية رسميا إلى الثورة تكمن أساسا في أن الجبهة تيار جديد غير معروف آنذاك وشخصياته مجهولة إضافة غلى توجهاتهم الفكرية وأهدافهم البعيدة غير المعروفة وكذلك خروج بعض الأعضاء عنها، كما أن الوفد الخارجي للجبهة المتواجد بالقاهرة، كان أعضاؤه مجرد ممثلين ل ح. ا. ح. د، إذ بهم أصبحوا يمثلون تشكيلا ثوريا جديدا لا يعرف زعيمه والأكيد أن غياب مبادئ الجمعية التي رسمتها للجزائر في الماضي والمستقبل في بيان أول نوفمبر 1954م وعدم إجابته على بعض النقاط بوضوح كالهوية والعروبة والإسلام أثر على موقف الجمعية.

-أما عن موقف فرنسا من انضمام الجمعية للثورة فقد حاولت إبعادها بهدف إسقاط خرافة الحرب الدينية، فقامت بنشر دعاية في أشهر الصحف الفرنسية على أساس أن جمعية العلماء غير مؤيدة للثوار، وأن العلماء مفاوضين صالحين، وحاولت في الوقت نفسه إدخالها في المفاوضات التي استدعاهم لها، جاك سوستيل لتخلق قوة لصالحها تكون موازية لجهة التحرير لأنها كانت على دراية بشعبية العلماء فحاولت استغلالها لضرب الثورة وجبهة التحرير لكنها لم تجد إلا الإصرار والمثابرة وكانت نتيجة ذلك الإعتقالات والإغتيالات والاستيلاء على مقر ج. ع. م وصحافتها سنة 1956م[2].

***استنتاج:**

[1] بوسعيد سمية: القضايا الوطنية من خلال صحف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (البصائر نموذاج)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، 1435-1436هـ/ 2014-2015م، ص 473.

[2] سمية بوسعيد :مرجع سابق، ص 476-477.

كان لتعسف الإدارة الفرنسية واستمرارها في معظم حقوق الجزائريين دورا كبيرا في ظهور تنظيمات سياسية مختلفة لم ترتقي إلى مستوى طموح الشعب الجزائري وأمانيه في التحرر والاستقلال بل ظلت أسيرة الوعود الفرنسية على أمل إصلاح أوضاع الشعب الجزائري ومساواته بالشعب الفرنسي.

كما أن نشأة الحركة الإصلاحية في الجزائر جاءت نتيجة لتجمع جملة من العوامل التي كانت دافعا للعلماء لتغيير الواقع المعيش في الجزائر.

إن شخصية ابن باديس شخصية فذة ذات عطاء نير ونضال وطني صادف حيث تعددت مواهبه وتنوعت نشاطاته فكان خطيبا وأديبا وبارعا ومدرسا، كما أن نهج أديب قادة الإصلاح أمثال جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وهو نهج التعلم والدراسة والإصلاح.

تعد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الممثل الرسمي لحركة الإصلاح في الجزائر وهي الأساس الوحيد الذي أعطى للنهضة الجزائرية طاقته للاندفاع نحو الأهداف وهي التي تصادق بكل وسائلها المشركات التدمير الطرقية والاستعمارية بقيادة مؤسسها ورئيسها ابن باديس كما أنه دافع عن المرأة وحررها من قيود المستعمر الفرنسي الذي قيدها، فحررها من تلك القيود بأن تعيش مثل مثيلاتها الأوروبيات بشرط أن تحافظ على عاداتها وتقاليدها ودينها ومبادئها الدينية السمحة.

ظروف وطن الجزائر ووقوعه تحت الاستعمار الفرنسي وعمليات السلب والنهب والقتل والتهجير وسياسية التجنيس والإدماج والفرنسة الكاملة، كان تأثيره مباشرا على بناء شخصية.

خـــــاتمـــــــة

من خلال دراستنا لموضوع السياسة الاستعمارية وعرقلتها لتيارات الحركة الوطنية (تيار المساواة ,التيار الإستقلالي، التيار الإصلاحي) في الفترة الممتدة ما بين 1830-1954م قد توصلنا لمجموعة من النتائج من بينها:

* أن الاحتلال الفرنسي منذ أن وطئت أقدام جيشه أرض الجزائر عام 1830م عمل على إخضاع الجزائر إداريا حيث عملت الإدارة الفرنسية على تقسيم الجزائر إلى ثلاث مقاطعات وهي الجزائر وهران، قسنطينة فيها بلديات أوروبية أغلب سكانها من الأوروبيين وبلديات مختلطة تضم غالبية جزائرية، كما أصدرت قانون الأهالي أو الأنديجينا سنة 1881م الذي طبقا بموجبه سياسة الزجر والإرهاب ضد الأهالي الجزائريين وكذلك تحويل اختصاصات السلطة القضائية إلى السلطة الإدارية.

- إصدار قانون التجنيد الإجباري عام 1912م لتجنيد أكبر عدد من الشباب الجزائري من أجل إخلاء الجزائر من الطاقات البشرية الشابة التي كانت بمثابة عقبة في وجه مخططاتهم الاستغلالية.

- وبالنسبة للجانب الاقتصادي فقد سعت إلى تحويل ملكية الأراضي من القبائل والسكان الأصليين إلى السكان الأوروبيين وأنشأت عليها مراكز لتوطينهم وأصدت قانون واربي سنة 1873م، أو ما يسمى بالقانون العقاري الخاص بملكية الأرض التي كانت فرنسا تطمح من خلاله إلى التوسع في الأراضي بإيجاد ملكية فرنسية واقعية على أرض الجزائر بغطاء قانوني وقد كان كلوزيل من الداعمين للاستيلاء بالقوة على أملاك الجزائريين بدعوى تأسيس الملكية الفردية.

- السياسة التعليمية: حاول من خلالها الاستعمار توجيه ضربة لهذا القطاع لتسهيل عملية التحكم والسيطرة على الجزائر وإدماج شعبها من خلال تطبيق سياسة التجهيل وفرنسة التعليم

والقضاء على التعليم الحر، وفرنسة المحيط بكتابة أسماء الشوارع بأسماء فرنسية، وعملت على إخضاع وتوجيه الزوايا لحد منها نظرا لما كانت تتمتع به من قوة ومكانة شعبية وقد ضيقت عل بعض شيوخ الزوايا واستطاعت أن تستفيد من بعضهم وذلك عندما سعت لتوجيههم لحد منها ولصالحها مما قلص دروبها.

– كما أنشأت الإدارة الفرنسية المدارس الإسلامية الحكومية لمنافسة الزوايا والكتاتيب والمدارس إضافة لإحلالها محل المدارس العربية الحرة وذلك حتى تثمن دور المدارس العربية الإسلامية بإدخالها العالم الأوروبي وإحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية في جميع المعاملات السياسية والعسكرية والإدارية والقضائية.

– أما في الجانب الديني هو الآخر لم يسلم من السياسة الفرنسية وعراقيلها وتدخلت في شؤونه فعملت على نشر المسيحية عن طريق التبشير حيث قام الكاردينال لافيجري باستغلال المجاعات ليبشر بالدين المسيحي مقابل المساعدات الغذائية وبناء المؤسسات الدينية المسيحية واليهودية على حساب المؤسسات الإسلامية وفي هذا الشأن أصدرت الإدارة الفرنسية القرار المشيخي الصادر عام 1865والخاص بالجنسية والذي يعتبر الجزائريين رعايا فرنسيين إذ ظلوا خاضعين لأهالي الشرع الإسلامي أو فرنسيين إذ تخلو عن أحوالهم الشخصية الإسلامية، وهذا القرار يهدف إلى تجريد الشعب من دينه ووطنيته من خلال تدمير المساجد وتحويلها إلى كنائس.

وهذه السياسة ساهمت في تغيير وانهيار نمط الحياة كافة المجالات حيث أن القوانين الاستثنائية والقمعية كان لها الأثر الواضح على المجتمع حيث نتج عنه هجرة الجزائريين وتخليهم عن أراضيهم.

وعند دراستنا لحركة الأمير خالد الذي كان الممهد للعمل السياسي وكانت حركته بمثابة استمرارية لمقاومة جده الأمير عبد القادر وعكست وطنيته القوية الرافضة لوضع الشعب الجزائري تحت السياسة الاستعمارية من خلال معارضة للتجنس والإدماج وعمل على تدويل القضية الجزائرية ببعث رسائل إلى الشخصيات العالمية ورؤساء فرنسا من بينهم الرئيس الأمريكي ويلسون والرئيس هيربو ورغم ذلك واجهته الإدارة الفرنسية ووجهت له عدة اتهامات مثل تهمة تزوير جواز السفر وتهمة أنه كان يعمل ضد الأمن القومي فرنسي.

كما أن جريدة الإقدام التي ساهمت بشكل فعال ومؤثر في تحريك وإنعاس الحركة كان مصيرها كبقية الصحف الأخرى حيث توقفت مرتين بعد صدور حكم ضدها بدفع مبالغ مالية كبيرة تنقص من جرأتها وأسلوبها ضد الاستعمار لأنها كانت تعبر عن مطلب جزائري، كما فرضت الرقابة الصارمة على عائلته.

كان للإدارة يد في العمل على تزوير الانتخابات التي كانت لصالح الأمير، لابعاده عن نشاطه السياسي.

كما أن مصالي الحاج كان ضمن دائرة الاتهام من السلطات الفرنسية التي كانت متحفظة من نشاطاته السياسية خاصة بعد تأسيس النجم فرئاسته له حيث أنه كان يطالب بإلغاء القوانين الأهلية والمساواة في الحقوق والواجبات وغيرها من المطالب ذلك اصطدامات قبل إدارة الاحتلال التي رأت في تلك المطالب أنه يهدف من خلالها إلى المساس في وحدة التراب الوطني الفرنسي، فرأت أن الحل الوحيد لإزالة هذا العائق من أمامهم هو حله من خلال نشر الدعاية واسعة ضده في الجزائر وتشويه سمعه.

كما أغلقت جرائد الحزب مثل جريدة الأمة في سنة 1934م و زج معظم زعماء الحزب في السجن بتهمة إعادة تشكيل جمعية منحلة وممارستها السياسة ضد فرنسا.

– تأسيس حزب الشعب الجزائري نتيجة لمضايقة الاحتلال لنجم شمال إفريقياومن العراقيل التي تعرض لها: غلق الجرائد مثل جريدة الشعب والبرلمان الجزائري وغيرها.

– أهم العراقيل التي تعرت لها حركة الانتصار للحريات الديمقراطي: رفض الأوروبيين لتمثيل المسلمين في البرلمان الأوروبي وإبعادهم عنهم لذلك عملت على تزوير الإنتخابات بتنصيب الحاكم العام نايجلان المعروف باستعمال العنف وعند إشرافه على الإنتخابات الخاصة بإنشاء أول مجلس جزائري يوم 04 أفريل التي كانت من الفروض أن تجرى يوم 15جانفي1948 ولكنها تأخرت بسببه.

ومن بين الأزمات التي تعرض لها : أزمة حركة الانتصار الحريات الديمقراطية دباغين سنة 1948م نتجت هذه الأزمة للخلاف القائم بشأن الرئاسة والزعامة على رأسهم مصالي الحاج مما أدى به للابتعاد عن الحركة وعن الحضور لجلساتها.

كما أحدثت الأزمة البربرية في نشاط الحزب الذي تورط فيها بعض الشبان القبائليين نتيجة تقسيم الجزائريين إلى عنصرين العرب والقبائل.

كذلك أزمة اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950م من طرف البوليس الفرنسي التي كانت بمثابة كارثة بالنسبة لأعضائها.

بالإضافة إلى أن الحزب انقسم إلى تيارين المركزيين والمصاليين نتيجة الخلاف القائم حول طرق تسيير الحزب.

– أما العراقيل التي واجهت جمعية العلماء المسلمين فقد عملت الإدارة الفرنسية في بداية تأسيسها على تقسيمها إلى شطرين جمعية العلماء المسلمين وجمعية علماء السنة.

– ومنذ سنة 1933م قامت السلطات الفرنسية بالتضييق على أعضائها ووضعهم تحت الرقابة بحصر نشاطهم التعليمي في المدارس.

– ومن بين نشاطات الجمعية إصدار الجرائد لكن عملت قوات الاحتلال على إيقافها لأنها كانت تعبر عن ما يعانيه الشعب من مأساة فأصدرت أمرا بإيقافها.

– منعت الحكومة الفرنسية 1933م من إلقاء الدروس والخطب في المساجد.

– في 1935 م إصدار قرار رينيه الذي يقضي بتضييق الخناق علىجمعية العلماء المسلمين الجزائريين وزعمائها بالإضافة إلى إإعتقال شيوخ المدارس الجماعية مثل الطيب العقبي.

– في سنة 1937 م صدر قانون منع المشايخ من التعليم وفتشت الشرطة نادي التهذيب الذي كان له حرمة المساجد وتقام فيه الصلوات.

– وفي فترة الخمسينات لم تسلم الجمعية من مضايقات الاستعمار وذلك من خلال ما تفرضه السلطات وبوليسييها السري من الرقابة وتتبع لحركة رجالها المخلصين والتفتيش الغير قانوني في بيوتهم صاحبتها أعمال القمع والمعاملة التعسفية خاصة بعد اندلاع حرب نوفمبر.

كلما كانت الحركة الوطنية الجائرية تنتهج أساليب جديدة وتضع خططها السياسية من أجل تحرير البلاد إلا أنها تعرضت لمضايقات سلطات الاحتلال الفرنسي والتي كانت تعمل رسم خطط لتعطيلها الى غالية إندلاع ثورة أول نوفمبر .

الملاحـــــق

مذكرة مصالي الحاج: مصدر سابق، ص253.

هكذا يقع تشريد النساء والأطفال من مئات القرى انتقاما من المجاهدين، أنظر شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ص 232.

(شكل ٣٥) هكذا يقع التفتيش المخجل. كل يوم ، وفى كل مدينـة أو قرية ، من قبل الجند الفرنسى بالبلاد الجزائرية

شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ص 233.

DE L'AFRIQUE FRANÇAISE

الوفاق

جريدة شهرية أسست للدفاع عن مسلمي شمال إفريقيا

أنظر: أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري، مرجع سابق، ص 318.

المصدر : أحمد توفيق المدني، **مصدر سابق**، ص183.

فهرس الأعلام:

دي بورمون	42-12-11-10
كلوزيل	173-23-12
الأمير خالد	.67-65-60-56-55-50-48-46-45
مصالي الحاج	100-99-97-83-81-79-75
شكيب أرسلان	97
عبد الحميد بن باديس	144-137-135-131
البشير الإبراهيمي	168-148-144-131-128
الطيب العقبي	160-158-148-131-129
مفدي زكرياء	100-97

فهرس الأماكن:

الجزائر	149-135-128-120-107-92-85-80-40-30-12-09
فرنسا	167-162-152-147-140-128-104-96-68-47-15
مراكش	97-7
تونس	86-59-7
المغرب	141-134-132
تلمسان	132-82-81-80-50
قسنطينة	116-100-99
المشرق العربي	136-135-130-129
الحجاز	148-145-128
مكة	149-137-41-22

قـائمـــة المصـــــادر

والمـــراجـــع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم: سورة البقرة الآية 120 .

المصادر:

أ ـ باللغة العربية

1. الأشرف مصطفى: الجزائر الأمة والمجتمع، تر حنفي بن عيسى، دط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
2. آيت أحمد حسين: روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942-1952، تر: سعيد جعفر، دط منشورات برزخ، مكتبة طريق العلم، الإذاعة القانونية 2002.
3. بن بلة أحمد: مذكرات أحمد بن بلة نقلا عن روبير ميرل، تر: اللطيف الضيف لخضر د ط، دراسات منشورات دار أمة، د س.
4. بن خذة بن يوسف: جذور أول نوفمبر 1954، تر: المسعود الحاج مسعود، ط2، دار شطايبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1433هـ-2012م.
5. بن عمر باعزيز: من ذكرياتي مع الإمامين الرئيسيين عبد الحميد بن باديس والبشير الإبراهيمي، ط2، منشورات الكبر، الجزائر، 1985.
6. بوداوود عمر: من حزب الشعب الجزائري، إلى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناضل تر: أحمد بن محمد بكلي، د ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
7. حربي محمد: الجزائر 1954-1962م جبهة التحرير الوطني الأسطورة الواقعة، دار قيصر داغر مؤسسة الأبحاث الفرنسية ، ش د م ، بيروت لبنان ، 1980.
8. حربي محمد: ثورة الجزائرية سنوات الملخص، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوني، د ط المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، موفم للنشر، الجزائر، 1994.

9. الحسني محمد الهادي: من وحي البصائر، تقديم محمد الصالح ناصر، طبعة خاصة 2010، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
10. الخطيب أحمد: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وآثرها الإصلاحي في الجزائر دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
11. خوجة حمدان: المرآة، تق وتع محمد العربي الزبيري، منشورات، ANEP، وحدة الرغاية، الجزائر، 2006.
12. خير الدين محمد: مذكرات الشيخ خير الدين محمد ومشاركته في جمعية العلماء المسلمين وجبهة التحرير الوطنية ومجلس الثورة الجزائرية، ج1، د ط ، مطبعة دحلب شارع طرابلس، حسين داي، الجزائر، 1985.
13. دبوز محمد علي: حياته وأثره، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج2، ط1 دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012
14. عباس فرحات: الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم الشباب الجزائري 1930، تر: الدكتور أحمد منور، تق، بلقاسم سعد الله، عاصمة الثقافة العربية، 2007.
15. عباس فرحات: ليل الاستعمار، نقله إلى العربية أبو بكر رحال، ترجمة عبد العزيز بوباكير، د ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.
16. العقون عبد الرحمان بن إبراهيم: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1920-1936)، ج1، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1984.
17. الفاسي علال: الحركة الاستقلالية في المغرب العربي، د ط، دار الطباعة، شارع محمد، المغرب، 1995.
18. قداش محفوظ: جزائر الجزائريون تاريخ الجزائر 1830-1954، ترجمة محمد معراجي، د ط، منشورات ANEP، 2008.

19. قداش محفوظ، قنانش محمد: حزب الشعب الجزائري PPA 1937، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

20. قداش محفوظ، قنانش محمد: نجم الشمال الإفريقي 1926-1937، وثائق وشهادات لدراسة الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، د س.

21. قداش محفوظ، قنانش محمد: نجم الشمال الإفريقي 1926-1937، وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري، تر: أودانية خليل، دط، ديوان المطبوعات الجامعية 2013.

22. قنانش محمد: الحركة الاستقلالية في الجزائريين الحربيين، 1919-1939، د ط الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

23. قنانش محمد: ذكرياتي مع مشاريع الكفاح، طبعة خاصة، دار القصبة للنشر الجزائر 2004.

24. المدني أحمد توفيق:هذه هي الجزائر، د ط، ملتزمة النشر ومكتبة النهضة المصرية القاهرة، 2001.

25. مراد علي: الحركة الإسلامية في الجزائر، بحث في التاريخ الديني والاجتماعي، من 1925- 1940، تر محمد يحياتن، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 1999.

26. مصالي أحمد الحاج: مذكرات مصالي الحاج، 1898-1938، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، تر: محمد العربي، طبعة خاصة، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار الجزائر، 2008.

27. منصور أحمد: الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار الثورة الجزائرية، د ط، دار العربي للعلوم، دار ابن مخزوم للطباعة والنشر للتوزيع، دس،

28. مهساس أحمد: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود –محمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2002.

29. الميلي محمد شريط عبد الله: الجزائر في مرآة التاريخ، ط1، طبع ونشر مكتبة البعث2، قسنطينة، ماي 1965م.

30. الميلي محمد: ابن باديس وعروبة الجزائر، د ط، عاصمة الثقافة العربية، الجزائر 2007.

31. الميلي محمد: المؤتمر الإسلامي في الجزائر، د ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

ب ـ الموسوعات

1. الموسوعة :الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي ، انجليزي) .

ج ـ باللغة الفرنسية

Mahfoud kaddache : 1émir Khaled , documents et témoignages pour servire à l étude du nationalisme Algérien , office des publications universitaire , 2009.

قائمة المراجع:

أ ـ الكتب

1.أبو طالب عبد القادر: الأمير عبد القادر وبناء الأمة الجزائرية من الأمير عبد القادر إلى حرب التحرير، تقديم الأستاذ أجيرون، د ط، دحلب، الجزائر، 2009.

2.بسايح بوعلام: أعلام المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي والقلم، 1830-1154، مكتبة المهتدين الإسلامية، 2007.

3.بقطاش خديجة: الحركة التبشيرية في الجزائر، 1830-1871، دط، حلب، دس.

4.بلاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1889م، ج1، دط، دار المعرفة، الجزائر، 2006م.

5.بن الشيخ حكيم: الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1912م-1936م، دط، دم، دس.

6.بن رحال الزبير: الإمام عبد الحميد بن باديس رائد النهضة العلمية والفكرية 1889م-1940، دط، دار الهدى، الجزائر، 2009.

7.بن ساعو محمد: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والثورة التحريرية 194-1962م ط 2016، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014م.

8.بن صحراوي كمال: معجم المقاومة الجزائرية من بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف ق19، أماكن أحداث، معارك، ط1، منشورات ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2020م.

9.بن مرسلي أحمد: ثورة أول نوفمبر في صحافة حزب الاتحاد الديمقراطي في البيان الجزائري جريدة الجمهورية الجزائرية نموذجا، 1 نوفمبر 1954-31 ديسمبر 1955 طبع مؤسسة الاتصال والنشر ولإشهار، رويبة، 2007.

10. بن ناصر محمد بن صالح: الصحف العربية الجزائرية 1847-1954 ، ط1 1980, ط2، 2006، قصر المعارض، الجزائر، 2006.

11. بواشرى آمنة بنت ميرة: أهمية العامل الفكري في تشكيل الهوية واسترجاع هوية الجزائر، نموذجا، جمعية العلماء ودورها في إشعال فتيل الثورة الجزائرية 1931-1962 مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 2008.

12. بوالصفصاف عبد الكريم: الفكر العربي الحديث والمعاصر محمد عبدع وعبد الحميد ابن باديس نموذجا، دار مداد يونيفارسيتي، قسنطينة، دس.
13. بوالصفصاف عبد الكريم: جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى دراسة تاريخية وإيديولوجية مقارنة، ط2، دار مداد يونيفارسيتي براس، قسنطينة 2009م.
14. بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، د2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
15. بوخاوش سعيد: الاستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة في الجزائر، دار تاتفيتلت، للنشر وزارة الثقافة الجزائر، 2013م.
16. بورنان سعيد: نشاط جمعية العلماء المسلمين في الجزائر 1936-1956 تصدير بقلم أبو القاسم سعد الله، تق محمد الصالح الصديق، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2001.
17. بوسلطان محمد، بكاي حمادي:: القانون الدولي العام وحروب التحرير الجزائرية د ط ، المؤسسة الوطنية للكتاب 3، الجزائر، 1986.
18. بوضرساية بوعزة: سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830-1930) وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة للنشر، 2010، ديدوش الجزائر، 2009.
19. بوعزيز يحي: الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية 1946-1962م، طبعة خاصة من عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
20. بوعزيز يحي: التجاه اليمني في الحركة الوطنية الجزائرية ن خلال نوصه، 1912-1948م، طبعة خاصة، ج1، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

21. بوعزيز يحي: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

22. بوعزيز يحي: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، د ط، شركة الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

23. التاريخ المعاصر للسنة النهائية: سلسلة التاريخ المدرس الثوري الوطني، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 1987-1988م.

24. تركي رابح عمامرة: الشيخ عبد الحميد ابن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية بالجزائر، ط5، منشورات ANEP، 1422هـ-2001م.

25. تركي رابح عمامرة: الشيخ عبد الحميد ابن باديس، باعث النهضة الإسلامية العربية في الجزائر، ط1، 1982، ط2، 2003، موفم للنشر، الجزائر، 2005.

26. تركي رابح عمامرة: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية، 1931-1956م ورؤساؤها الثلاث، ط1، 1425هـ-2004م، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 2004م.

27. التميمي عبد الجليل: بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، الجزائر ليبيا، 1816-1871، تق روبار منثران، ط1، دار تونسية للنشر، مارس 1972.

28. الجزائري ابن عبد العزيز منير: المنتقي النفيس من جميل كلام الإمام عبد الحميد ابن باديس، ط1، دار الفرقان للنشر والتوزيع، 1438هـ-2017م.

29. الجزائري منير ابن عبد العزيز: المنتقي النفيس من جميل كلام عبد الحميد ابن باديس، ط1، دار الفرقان للنشر والتوزيع، 1438هـ-2017م.

30. جغلول عبد القادر: تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية، تر: فيصل عباس مرجع أحمد خليل، ط2، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1982.

31. جويبة عبد الكامل: الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1946-1954م، د ط، وزارة الثقافة، الجزائر، د س.

32. جيلالي صاري، قداش محفوظ: المقاومة السياسية من 1900، 1954 والطريق الإصلاحي والطريق الثوري، تر عبد القادر بن حراث المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987م.

33. جيلالي يحي: المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث، د ط، دار المعرفة، مصر 1965م.

34. حميدة عميراوي: من الملتقيات التاريخية الجزائرية، دار البحث للطباعة والنشر قسنطينة، الجزائر، 2000.

35. حميدي أبو بكر الصديق :دراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006م.

36. الخطيب أحمد: حزب الشعب الجزائري، جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي، ج1، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

37. خليفي عبد القادر: محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830-1932م، ديوان المطبوعات الجامعية، 2016.

38. خيثر عبد النور: منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبعث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ساتي بئر مراد رايس، 2007م.

39. داهش محمد علي: المغرب العربي المعاصر الاستمرارية والتغيير، ط1، الدار العربية للموسوعات، 1435هـ-2014م.

40. دسوقي ناهد إبراهيم: دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، د ط، دار المعرفة الجامعية كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 2011.

41. دييباكوف نيكولاي: حركة الفتيان الجزائريين في مطلع القرن العشرين، تر: عبد العزيز بوبكاير، مراجعة مصطفى ماضي، تق، أحسن بشاني، أمدوكال للنشر، الجزائر 2015.

42. رجيلة عامر: 8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

43. الزبيري العربي: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، د ط، منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق، 1999م.

44. زروخي الدراجي: الأبعاد الفلسفية للنظام التربوي عند جمعية العلماء المسلمين، ط1 دار صبحي للطباعة والنشر، غرداية، 2015.

45. زوزو عبد الحميد: الدور السياسي للهجرة بين الحربين 1917-1939م، مجلد 4 د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010م.

46. زوزو عبد الحميد: الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939م، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م.

47. زوزو عبد الحميد: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر، 1830-1900، مطبعة منفحة ومزيدة، موفم للنشر، وحدة الرغاية الجزائر، 2009.

48. سعد الله أبو القاسم:: الحركة الوطنية الجزائرية 1930م-1960م، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992م.

49. سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية، 1860-1900، ج1، ط6، دار البصائر للنشر والتوزيع، 2009.

50. سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، طبعة خاصة، دار الرائد الجزائرية، عالم النشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

51. سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي، 1500-1830م، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1998م.

52. سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي، 1830-1854، ج5، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م.

53. سعدي عثمان: الجزائر في التاريخ، دط، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2016.

54. سعيدوني نصر الدين: الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط2، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 1430هـ-2009م.

55. شملال ربيع: باديسيات أقوال مأثورة وموقف مشهورة عن الإمام عبد الحميد ابن باديس، دط، دار الإمام مالك بليدة، الجزائر.

56. الشنيقري أحمد: قصة الثورة الجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال، د ط، دار العودة بيروت، دس.

57. الشيخ بوشيخي: الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، دط، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2018.

58. صاري جيلالي: تجريد الفلاحين من أراضيهم (1832-1862م)، تر قندور عباد فوزية، دط، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2010.

59. العايش بكار: حزب الشعب الجزائري ودوره في الحركة الوطنية 1937-1939 د ط، دار شطايبي للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، 1434هـ-2013م.

60. عبد الرحمان عواطف: الصحافة العربية في الجزائر، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985م.

61. عدة بن داهة: الاستيطان والصراع حول ملكية إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م، ج1، ط1، المؤلفات للنشر والتوزيع، المسيلة، 2013م.

62. العسلي بسام: الأمير خالد الهاشمي الجزائري والدفاع عن جزائر الإسلام، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.

63. علوش عبد القادر: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ط10، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، دس.

64. العلوي محمد الطيب: سيرة الأستاذ الإمام عبد الحميد بن باديس، نشر ومراجعة علاوة عمار وصلاح الدين العلوي، تقديم عبد العزيز فيلالي، دط، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2019.

65. العلوي محمد الطيب: مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954م، ط1، دار البعث الجزائر 6، 2014، 1985م.

66. العمري مومن : الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926-1954، دط، دار الطليعة للنشر والتوزيع مكتبة البصائر ، قسنطينة 2003م.

67. عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962، ج2، دار المعرفة الجزائر، 2009.

68. عمورة عمار، داودة نبيل: الجزائر بوابة التاريخ للجزائر عامة ما قبل التاريخ إلى 1962م، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2009م.

69. عميرة لطيفة: سؤال النهضة عند الشيخ عبد الحميد ابن باديس الجزائري، 1889-1940، دار الأيام للنشر والتوزيع، جامعة سطيف2، الجزائر، 2019.

70. العيد محمد: مظمر ثورة نوفمبر 1954م في الجزائر (1954-1962م)، الأوراس-النمامشة نموذجا أو فاتحة النار، د ط، دار الهدى، الجزائر، د س.

71. غربي الغالي: العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، د ط، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، 2007.

72. الفرحي بشير كاشة: مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر، طبعة خاصة المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2007م.

73. فركوس صالح بن نبيلي: تاريخ الثقافة الجزائرية من العهد الفينيقي إلى غاية الاستقلال 814ق.م-1962م، ج2، إيدكوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

74. فركوس صالح: إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844م-1871م، د ط، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006.

75. فركوس صالح: المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814ق.م-1962م)، د ط، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2002.

76. فركوس صالح: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، 1830-1925م مديرية النشر، جامعة قالمة، 2010.

77. فضلاء محمد الحسن: الشذرات من مواقف الإمام عبد الحميد ابن باديس، د ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م.

78. فضيل عبد القادر: رمضان محمد الصالح، إمام الجزائر عبد الحميد ابن باديس ,ط1 شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007م.

79. فلوسي مسعود: الإمام عبد الحميد ابن باديس لمحات من حياته وأعماله جوانب من فكره وجهاده، ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1426هـ-2006م.

80. فيلالي عبد العزيز: موقف القادة الفرنسيين، دار الهدى، الجزائر، 2018.

81. فيلالي عبد العزيز: وثائق جديدة عن جوانب خفية من حياة ابن باديس الدراسية د ط، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

82. فيلالي عبد العزيز: وثائق جديدة عن جوانب خفية من حياة ابن باديس الدراسية د ط ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2012.

83. قاصري محمد السعيد: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1962م، وزارة الثقافة الجزائر، د س.

84. قداش محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1912-1939م، ج1، ط2، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.

85. قداش محفوظ، جيلالي صاري: الجزائر صمود ومقاومة 1830-1962، ترجمة أوذانية خليل، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، 2019م.

86. قنان جمال: نصوص سياسية جزائرية في القرن 19، 1830-1954، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

87. قنان جمال: الكفاح الوطني، ودود فعل الاحتلال في الفترة ما بين الحربين 1919-1930، جامعة الجزائر، د س.

88. قنان جمال: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، د ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد المؤسسة الوطنية للإشهار والنشر وحدة الطباعة بالرويبة الجزائر، 1994م.

89. لعبيدي محمد: تاريخ الجزائر سؤال وجواب في المقاومة والاحتلال منذ 1832-1962، تق محمد الأمين بلغيث ,دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة الجزائر 2014.

90. مرتاض عبد المالك: أدب المقاومة الوطنية في الجزائر، 1830-1862، رصد لصور المقاومة في النثر الفني، ج1، سلسلة منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2009م.

91. مريوش أحمد: الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

92. مريوش أحمد: دراسات وأبحاث بتاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ج1، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

93. مزيان سعيدي: قضايا ودراسات تاريخية، طبع مطبعة النجاح، الجزائر، 1434هـ-2013م.

94. مسعود عثمان: مصطفى بن بولعيد مواقف وأحداث ط1، دار المهدي للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.

95. مسعودي أحمد: الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها 1792-1830م، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

96. مطبقاني مازن صلاح حامد: جمعية العلماء المسلمين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية، 1349هـ-1358هـ، 1931-1939م، تق: أبو سعد القاسم سعد الله، دط، عالم الأفكار المحمدية، الجزائر 2021.

97. مقلاتي عبد الله: المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر، 1830م-1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2017.

98. مقلاتي عبد الله: المشروع الفرنسي الصليبي لاحتلال الجزائر وردود الفعل الوطنية 1830-1962، دار بوسعادة، للنشر وزارة الثقافة، الجزائر، 2013.

99. مناصرية يوسف: الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1928، سنة 2012.

100. مزهود سليم: الخطاب الإصلاحي عند مبارك الميلي، د ط، در الواحة للكتاب، وزارة الثقافة، الجزائر، دس.

101. منغور أحمد: موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، د ط دار التنوير، الجزائر، 2013م.

102. مهدي عدنان: التعليم في الجزائر أصول وتحديات، ط1، دار المثقف للنشر والتوزيع 1439هـ-2018م.

103. هلال عمار: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962، ط2 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014م.

104. هلايلي حنيفي: اهتمامات جريدة البصائر بقضايا الجزائريين الزيتونيين للحوار المتوسطي، 2017 .

المجلات:

1. أبيش سمير: أهداف وخصائص السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2017.

2. باي زكوب عبد العالي: الإمام عبد الحميد ابن باديس جانبه وجهوده مجلة الإسلام في آسيا، م12، ع1، الجزائر، 2015م.

3. بن زينب علي: مواقف علماء الجزائر في مواجهة مشاري الاحتلال الفرنسي، مجلة الشهاب، م7، ع2، 2021.
4. بن عمارة زوينة: سياسة الإدماج الفرنسية للإمبراطور نابليون الثالث وأثرها على الجزائريين ما بين الفترة 1860-1870، مجلة الدراسات والأبحاث المحلية العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، م15، ع1، 2022.
5. بوحلوفة محمد الأمين: انتهاكات المستعمر الفرنسي للمؤسسات الوقفية في الجزائر قراءة تاريخية، المجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية م1، جامعة الجزائر، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2019.
6. بوعافية رضا: الوضعية القانونية لأراضي الفلاحين في الجزائر، قبل الاستغلال، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، م2، ع9، 2018.
7. جلال محمد، سعد الله أبو القاسم: مصائب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أمام استفزازات الإدارة الفرنسية 1931-1940، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية ع10.
8. حباش فاطمة: البعد الوطني في نضال الأمير خالد، مجلة عصور الجديدة العدد 23 عدد خاص، صيف أوت 1437هـ-2016م.
9. خليفي عبد القادر: الأمير خالد، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، ع28 جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس, 2009
10. درعي فاطمة: أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية في كتابات القادة السياسين (بن يوسف بن خذة) نموذجا، مجلة عصور، م2، ع3، 2001.
11. الدوري حازم مفيد: عبد الحميد ابن باديس حياته ودوره السياسي والثقافي 1889-1940م، مجلة جامعة زاغو، م1، ع2, 2013.

12. زيقب عثمان: نظام البلديات في الجزائر خلال ق19، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، م5، ع2، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2012.
13. سامية خامس: معضلة كتابة تاريخ الكشافة الإسلامية الجزائرية ودورها في انتفاضة 8 ماي 1945، مجلة المصادر، العدد12, 2020.
14. شايب قدادرة: تحولات الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1954، مجلة العلوم الإنسانية، ع30، ديسمبر 2008م.
15. شبوب محمد: الاتجاه الاستقلالي في الجزائر، 1926-1936م، مجلة عصور ع26-27، جويلية، ديسمبر، 2015م.
16. شرقي أيوب:: قانون 8 مارس 1938 وموقف جمعية العلماء المسلمين منه، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، م5، ع1، 2021م.
17. طرشون نادية: سياسة نابليون الثالثة العربية، مجلة الدراسات والأبحاث الغربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع26، 2017.
18. عبيد مصطفى: اتجاه المساواة في الحركة الوطنية الجزائرية، 1912-1923م، مجلة البحوث التاريخية، م05، ع1.
19. عصماني عبد الصمد: محطات من حياة مصالي الحاج قبل اندلاع الثورة التحريرية مجلة مدارات العلوم الاجتماعية والإنسانية العدد 06، 2022.
20. علوان آسعيد: فلسفة ابن باديس الإصلاح، المفهوم، المجالات، مجلة المعيار، ع42 جوان 2017م.
21. غانم بودن: مساهمة الأمير خالد في بناء الحياة السياسية في الجزائر 1919-1924م، مجلة قضايانا التاريخية، العدد 3، 1437هـ-2016م.

22. فركوس صالح: دور جمعية العلماء المسلمين في الثورة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 3، 2007.

23. قندل جمال: الدور النافذ الشيخ محمد الإبراهيمي في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931-1956، مجلة العصور، ع22، 2014م.

24. قوة عائشة: دور صحافة علماء المسلمين الجزائريين في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع الجزائري قراءة في صحف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مجلة الآفاق للبحوث والدراسات، م2، ع2، 2018م.

25. لأعرج عبد الرحمان: جوانب من حياة مصالي الحاج، بمدينة تلمسان (المولد والنشأة) مجلة القرطاس، ع1، 2012م.

26. مركز البحوث والدراسات: التجربة الدعوية للشيخ عبد الحميد بن باديس، د ط، مجلة البيان الرياض، 1435هـ.

27. المهدي هجالة خيرة: سياسة الفرنسة في الجزائر 1830-1962، مجلة الإحياء م21، ع29، 2021م.

28. هلالي مسعود: الأوقاف الجزائرية خلال العهد الاستعماري 1830-1873 التشريعات والانعكاسات، مجلة الآفاق للعوم، م06، ع03.

الجرائد

1- السنة المحمدية: لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ع1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1933م.

2- حميداتوا مصطفى حامد: كتاب الأمة سلسلة دورية تصدر كل شهرين من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ع 51، قطر،1418.

مقالات:

1- الطيب جاب الله : دور الطرق الصوفية في المجتمع ,ع14, **2013 م.**

2- حميداتو مصطفى حامد: كتاب الأمة سلسلة دورية تصدر كل شهرين من وزارة الأوقاف والشؤون لإسلامية ,ع51, قطر , 1418 م.

3- خليفي عبد القادر : سياسة التنصير في الجزائر ,ع1, جاميعة وهران ,2004 م.

4- كرليل عبد القادر:حركة نجم شمال إفريقيا والبعد الوحداوي المغربي,1923- 1936 م دفاتر البحوث العلمية ,ع1,المركز الجاميعي ,تيبازة . 2013.

محاضرات:

1- خوادجية سميحة حنان: حماية الملكية العقارية محاضرات ألفين، على طلبة سنة أولى ماستر، تخصص تهيئة وتعمير، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2021م.

2- عقاد صلاح: الجزائر المعاصرة، محاضرة ألقاها على طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية، 1963م-1964.

قائمة الرسائل الجامعية:

أ ـ رسائل الدكتوراه

1.بن جابو أحمد: المهاجرون الجزائريون ونشاطهم في تونس 1830-1955م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2010-2011م.

2.بوسعيد سمية: القضايا المواضبة من خلال صحف جمعية العلماء البصائر نموذجا رسالة لنيل شهادة دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية شعبة التاريخ 1435-1436/ 2014-2015م.

3.النعيمي عبد الرحمن بن عمير: دور العلماء المسلمين في ثورة الجزائر، رسالة دكتوراه 1433هـ-2006م.

ب ـ رسائل الماجيستير

1. بن شعبان السبتي: الحركة الوطنية في منطقة قلمة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث، والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 1430-1431هـ/ 2009-2010م.
2. بورابة مريم: النظام القانوني لأراضي الفلاحين في عهد الاحتلال الفرنسي للجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، حقوق تخصصن الدولة والمؤسسات العمومية، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، 2018.
3. حسان نصيرة: التعليم الإسلامي بالجزائر في ظل الاحتلال الفرنسي 1830-1962 أطروحة لنيل درجة الماجستير في التربية الإسلامية، كلية التربية جامعة أم القرى مكة المكرمة، 1406-1407هـ.
4. حليسي علي: التنظيم الإداري للبلديات المختلطة في الأوراس 1870-1919م) بلدية باتنة، بلدية بريكة نموذجا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، تخصص تاريخ الأوراس، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2014-2015م.
5. رواحنة عبد الحكيم: السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930م، مذكرة مقدمة لنبيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية

الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، قسم العلوم الإنسانية شعبة التاريخ، 2013-2014.

6. صديقي بوبكر البعد المقاصدي: في فتاوي أعلام المسلمين الجزائرية، دراسة تحليلية من خلال جريدة البصائر 1136-1956م شهادة مقدمة لنيل شهادة الماجستير.

7. لقان إبراهيم: ملامح المقاومة ضد الاستعمار في شعر محمد العبيد آل خليفة، دراسة نقدية مذكرة ماجستير، في الحركة الوطنية الجزائرية، جامعة منتوري، قسنطينة 1427هـ-1428هـ، 2006م.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:

شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	أ
الفصل الأول: السياسة الاستعمارية في الجزائر1830-1912م.	
المبحث الأول: السياسة الإدارية.	8
المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية.	22
المبحث الثالث: السياسة التعليمية.	33
المبحث الرابع: السياسة الدينية.	40
الفصل الثاني: السياسة الاستعمارية ضد تيار المساواة 1914-1936م	
المبحث الأول: الأمير خالد المولد والنشأة حتى سنة 1919.	48
المبحث الثاني: النشاط السياسي للأمير خالد في الجزائر سنة 1919-1923.	85
المبحث الثالث: السياسة الفرنسية ضد نشاط الأمير في المنفى.	75
الفصل الثالث: السياسة الاستعمارية ضدنا نشاط التيار الاستقلالي 1926-1954م.	
المبحث الأول: لمحة عن حياة مصالي الحاج.	85
المبحث الثاني: نجم شمال إفريقيا والمضايقات الفرنسية.	92
المبحث الثالث: السياسة الاستعمارية ضد حزب الشعب الجزائري.	103
المبحث الرابع: السياسة الاستعمارية ضد حركة انتصار للحريات الديمقراطية.	116

الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية ضد نشاط جمعية العلماء المسلمين1931-1954م.	
المبحث الأول: النشأة والتأسيس.	136
المبحث الثاني: من أعلام المجمعية.	145
المبحث الثالث: ميادين الصراع بين الجمعية وفرنسا.	161
المبحث الرابع: اضطهاد فرنسا للعلماء والجمعية.	171
خاتمة.	185
الملاحق	191
فهرس الأعلام	
فهرس الأماكن	
قائمة المصادر والمراجع	
فهرس الموضوعات	
ملخص	

الملخص:

من خلال تطرقنا لموضوع السياسة الاستعمارية وعرقلتها لتيارات الحركة الوطنية (تيار المساواة، التيار الاستقلالي، التيار الإصلاحي) نموذجا 1830م-1954م، حيث تكمن أهمية الموضوع في كونه يعالج قضية تاريخية تبرز أهم المحطات التاريخية التي عرفته الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي الذي شهدته منذ سنة 1830م وما تعرضت له من ممارسات وسياسيات وقوانين استغلالية، قمعية، تعسفية وإجرامية وغير ذلك ومن خلال هذا طرحنا إشكالية تتمحور في: ما هي أهم الأساليب السياسية التي اعتمدتها السلطة الاستعمارية لعرقلة نشاط تيارات الحركة الوطنية؟ وما هو هدفها من ذلك؟ وكباقي المذكرات بدأنا عمليا بمقدمة وأربعة فصول تندرج ضمنهم مباحث وخاتمة وقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج التاريخي الذي يعتمد الوصف والتحليل من خلال وصف الأحداث والوقائع وتحليلها وقد توصلنا في الأخير إلى النقاط التالية:

تمخض عن السياسية الاستعمارية المنتهجة في الجزائر عواقب وآثار التي شكلت دافعا قويا لدى بعض الشباب المثقفين الذين حملوا على عاتقهم لواء نشر الوعي في أوساط الشعب الجزائري للتخلص من الوجود الأوروبي وتوحيد الجهود لتكوين بلد مستقل به سيادته وحريته كغيره من البلدان العربية وقد تجلى ذلك في اندلاع ثورة أو نوفمبر 1954م كرد فعل على تلك الممارسات والتهميش الذي تعرض له الشعب.

Summary:

Through our discussion of the issue of colonial policy and its obstruction of the currents of the national movement (the equality movement, the independence movement, the reformist movement) as a model 1830 AD-1954 AD, where the importance of the topic lies in the fact that it deals with a historical issue that highlights the most important historical stations that Algeria has known during the French occupation that it witnessed since 1830

AD and until I was exposed to exploitative, repressive, arbitrary, criminal practices, policies and laws, and so on. Through this, we raised a problem centered on: What are the most important political methods adopted by the colonial authority to impede the activity of the national movement currents? And what is the purpose of it? Like the rest of the memoirs, we practically started with an introduction and four chapters that include topics and a conclusion. In our study, we relied on the historical approach that depends on description and analysis through describing events and facts and analyzing them. Finally, we reached the following points:

The colonial policy pursued in Algeria resulted in consequences and effects that constituted a strong motive for some educated youth who took upon themselves the banner of spreading awareness among the Algerian people to get rid of the European presence and unify efforts to form an independent country with its sovereignty and freedom like other Arab countries. This was evident in the outbreak of a revolution Or November 1954 AD as a reaction to those practices and marginalization to which the people were subjected.